

KHALEEJI  
COMMERCIAL  
BANK | المصرف  
الخليجي  
التجاري



التقرير السنوي ٢٠١٥

نمهد الطريق نحو  
**المستقبل**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الملكي  
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد نائب القائد الأعلى  
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء



حضرة صاحب الجلالة  
الملك حمد بن عيسى آل خليفة  
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي  
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة  
رئيس الوزراء الموقر

## الصفحة

٣

٤

٥

٦

١٠

١٦

١٨

٢٣

٢٤

٢٥

٣٣

٧٩

## المحتويات

مؤشرات مالية

أعضاء مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

تقرير رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

الحوكمة الإدارية

إدارة المخاطر

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير مدققي الحسابات

إلى حضرات السادة المساهمين

البيانات المالية الموحدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

إيضاحات إدارة المخاطر

## المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

برج المرفأ الشرقي

مرفأ البحرين المالي

ص.ب. ٦٠٠٢

المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٥٠ ٥٠ ٥٠

فاكس: +٩٧٣ ١٧ ٠٠ ١٠ ١٧

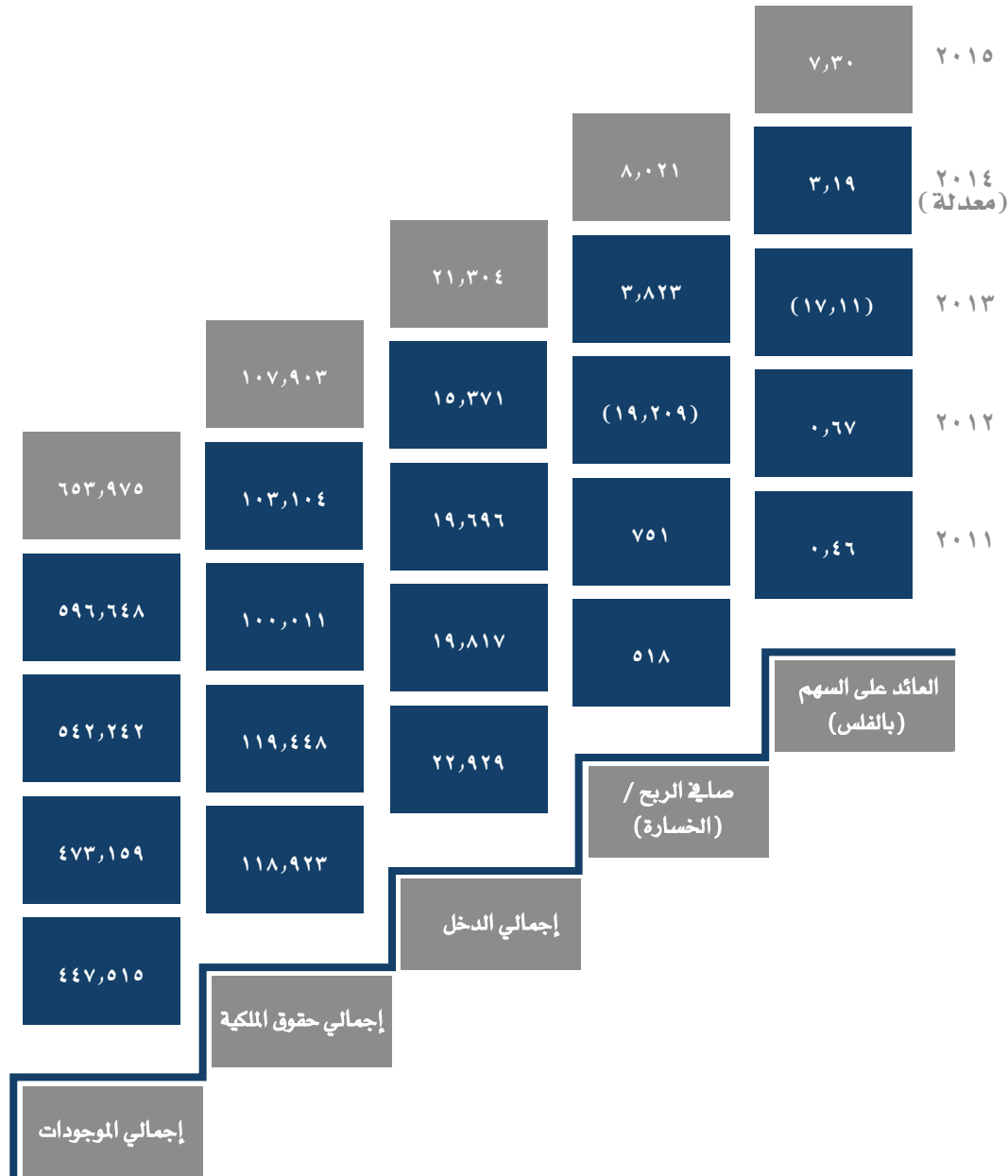
بريد إلكتروني: info@khcbonline.com

www.khcbonline.com

مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة)

## مؤشرات مالية

بآلاف الدنانير البحرينية



## أعضاء مجلس الإدارة



## هيئة الرقابة الشرعية

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقاً لإرشادات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته وإستثماراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

### الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي.
- عضو مجلس إدارة مؤشر داوجونز الإسلامي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

### الشيخ د. فريد محمد هادي

عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- مدير برنامج البكالوريوس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

### الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح

رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.



## تقرير رئيس مجلس الإدارة



الدكتور أحمد خليل المطوع  
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

وهي سنة حفلت بالكثير من المتغيرات والتطورات السياسية المؤثرة في المنطقة. حيث إستمر إنخفاض أسعار النفط، وسادت حالة من الغموض على الوضع الإقتصادي العالمي بسبب توقعات إرتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، والقلق المرتبط بوضع الإقتصاد الصيني، ونتائج رفع العقوبات عن إيران. هذه العوامل وغيرها (مما لا شك فيه) أثرت على

معدلات النمو الإقتصادي وألقت بظلالها كما كان متوقفاً على نشاط المؤسسات المالية والبورصات العالمية والخليجية والمحلية. كما كان لها تأثير ملموس على أنماط الإنفاق العام في شتى أرجاء المنطقة، وما تبعها من قيام الحكومات بتنفيذ العديد من الإصلاحات المتعلقة باليات الإنفاق العام، كمراجعة سياسات إعادة توجيه الدعم الحكومي، وذلك بهدف إستمرار النمو الإقتصادي، وتحقيق تنمية إقتصادية تفوق نسب التضخم.

إلا أنه وبحسب المحللين الإقتصاديين، فإنه على الرغم من حالة الغموض التي تسيطر على المشهد الإقتصادي العالمي، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بوضع أفضل لمواجهة هذه التحديات مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى حول العالم، وذلك بسبب التنوع الإقتصادي، ومساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، والإستثمارات الضخمة في البنية التحتية، حيث إنه من المتوقع أن تساهم هذه العوامل وغيرها في دعم هذه الدول مواصلة خطط تمييتها خلال عام ٢٠١٦، وإن كان بدرجة أبطأ قليلاً من السابق.

لقد كان عام ٢٠١٥ شاهداً على نجاح المصرف في تنفيذ إستراتيجيته الجديدة التي تبناها مجلس الإدارة. حيث تم تسخير كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة في المصرف لتحقيق النمو والتطور. لقد تمكنا بفضل الله تعالى من تحقيق تطورات عملية مهمة شملت إفتتاح فروع تجارية في مناطق إستراتيجية، وإطلاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة خاصة بتمويل الأفراد والشركات، مما ساهم في زيادة حصة المصرف في السوق المحلي. كما تم التركيز بصورة أساسية على تنمية نشاط الخدمات المصرفية للأفراد والعملاء ذوي الملاء المالية العالية، وزيادة نشاط الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال التركيز على قيم التنافسية وتحسين تجربة العملاء وجودة الخدمات المقدمة لهم، والعمل على تطوير العمليات والآليات الداخلية والخدمات المساندة (باستخدام التكنولوجيا المتطورة) مايعتبر ضرورياً لإعادة هيكلة عمليات المصرف.

#### الأداء العام للمصرف

إستطاع المصرف وبفضل من الله، ثم بجهود القائمين عليه، وبدعم وثقة من مساهميه الكرام، ومن خلال تركيز الجهود وإتباع سياسات وخطط عملية فاعلة من تحقيق نجاح ملموس خلال عام ٢٠١٥. حيث ركز المصرف على تنويع وتوسيع نطاق أعماله، مع الاحتفاظ بنسبتي سيولة وملاءة مالية عاليتين.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء المصرف لهذا العام نمو إجمالي الموجودات من ٥٩٦,٦ مليون دينار بحريني في ٢٠١٤ إلى ٦٥٤ مليون دينار بحريني في ٢٠١٥، أي بنسبة نمو بلغت ٩,٦٪. كما تجاوز النمو في إجمالي صافي الإيرادات ضعف المبلغ الذي تم تحقيقه في نفس الفترة من العام الماضي، أي ٨ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥ مقارنة ب ٢,٨ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من قيام المصرف بتخفيض متوسط نسبة الأرباح الموزعة على أصحاب الودائع، إلا أن النتائج تشير إلى نمو تلك الودائع بنسبة ١٢,٨٪، من ٤٣٠,٤ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٤ إلى ٤٨٥,٤ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٥، الأمر الذي يؤكد ولاء عملاء المصرف وثقتهم في

منتجاته وخدماته. كما زادت موجودات التمويلات بنسبة ١٤,٢ ٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤، لتبلغ ٢٨٧,٨ مليون دينار بحريني، مع زيادة في محفظة تمويل المستهلك بلغت ١٢٣,٤ مليون دينار بحريني، وبمعدل ٥٦ ٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤. وتمثل إيرادات الخدمات المصرفية التجارية ما نسبته ٧٦,١ ٪ من إجمالي الإيرادات، وذلك بفضل الزيادة المؤثرة في إيرادات أنشطة تمويل المستهلك.

ومع مواصلة المصرف لتنفيذ خطته الإستراتيجية، فقد قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمراجعة وتقييم موجودات المصرف وخاصة تلك التي تم الإستحواذ عليها قبل تنفيذ الخطة الجديدة، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها. وبناءً على نتائج المراجعة، قرر مجلس الإدارة إتباع سياسة متحفظة في التعامل مع فكرة توفير مخصصات لجميع الموجودات المتعثرة أو التي من المتوقع تعثرها على المدى القريب أو المتوسط. ونتيجة لذلك، إستطاع المصرف بفضل الله، من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٥ بلغت ٨ مليون دينار بحريني مقارنة ٣,٨ تم تحقيقها في ٢٠١٤ وبزيادة قدرها ١٠٩,٨ ٪ عن العام السابق.

إضافة إلى ذلك، ستساهم هذه النتائج في تحقيق الكثير من الإستقرار لمنظومة العمل في المستقبل وستهيأ الطريق لتحقيق نتائج مالية أفضل بإذن الله تعالى خلال السنوات القادمة. والجدير بالذكر، أن المصرف حافظ على معدل أصول سائلة قوي بلغ ٢٢,٥ ٪ ومعدل ملاءة رأس مال بلغ ١٨,٨ ٪ مقارنة بالنسبة القانونية المطلوبة التي تصل إلى ١٢,٥ ٪، وهما نسبتيان تفوقان المتطلبات القانونية.

لقد كان عام ٢٠١٥ عاماً زاخراً بالإنجازات، فقد قام المصرف خلال شهر مارس بإفتتاح فرعته التجاري في سوق واقف بمدينة حمد، كما قام خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ بإفتتاح فرعته التجاري في مدينة عيسى، ليصل بذلك إجمالي عدد فروعها في مملكة البحرين إلى عشرة فروع. وذلك بهدف توسيع شبكة فروع المصرف وتعزيز تواجدنا في كافة مناطق المملكة، حيث يأتي ذلك تماشياً مع خطتنا الإستراتيجية، التي تهدف إلى توفير خدمات مصرفية بشكل أكثر قرباً من العملاء، مما يساهم في زيادة حصتنا السوقية وتعزيز تواجدنا كمؤسسة مالية وطنية رائدة.

كما قام المصرف خلال العام بتدشين خدماته المصرفية الإلكترونية الجديدة وتحديث موقعه الإلكتروني كلياً مع واجهة سهلة الإستخدام إبتكرت خصيصاً لتحدث نقلة نوعية في الأسلوب الذي يُجز به العملاء معاملاتهم مع المصرف، من خلال تمكينهم من إجراء معاملاتهم المصرفية إلكترونياً عبر الإنترنت، بمطلق الراحة، دون الحاجة لزيارة المصرف. حيث يأتي ذلك، إلتزاماً منا بخدمة عملائنا بأسلوب أكثر راحة ويسراً. كما تأتي هذه المبادرة كجزء من حرص المصرف الدائم على تطوير الأنظمة التي يتبعها والخدمات التي يقدمها. ومع تقديم الخدمات المصرفية عبر الهواتف النقالة التي تعد إمتداداً لخدماتنا المصرفية المركزية، بإستطاعة عملائنا الآن إجراء معاملاتهم المصرفية والمالية بكل راحة وأينما كانوا. وفي ذات السياق، نال المصرف جائزة التميز في إنجاز ”التحويلات الإلكترونية المباشرة“ من بنك ستاندرد تشارترد لتحقيقه معدل كفاءة ٩٦,٤ ٪.

إن تركيزنا على التوسع في نطاق الخدمات المصرفية للأفراد والشركات قد ساهم في تحقيق هذه النتائج الإيجابية. لقد تمكن المصرف من طرح المزيد من منتجات تمويل الأفراد والشركات، بما فيها التمويل الشخصي والتمويل العقاري وتمويل المركبات وبطاقات فيزا الإئتمانية وبطاقة إيزي ٣٦ للتسيط الشخصي، والترويج لها، بالإضافة إلى حزمة من المنتجات الجديدة التي يتم العمل عليها ليتم طرحها في العام المقبل. ويسعدني القول بأن المنتجات التي تم طرحها خلال العام قد لاقت إستحساناً كبيراً من قبل عملاء المصرف.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلق المصرف منتجاً جديداً من منتجات تمويل المؤسسات والشركات، وهو تمويل ”إئتمان“. كما قام قسم تمويل الشركات في المصرف خلال العام بالتوقيع مع بعض الشركات الكبرى والمطورين فيما يتعلق بعدد من المشروعات المهمة، هذا إلى جانب زيادة محفظة (تمكين) لتمويل الشركات.

ومن جانبه، واصل فريق إدارة الإستثمار بالمصرف في إدارة محفظة المنتجات الإستثمارية وحسابات الإستثمار المقيدة بمهنية عالية من أجل تعزيز قيمة الموجودات وذلك للإستفادة من أفضل الفرص المتاحة للتخارج منها.

### التطوير التنظيمي

إيماناً منا بضرورة تطوير قدرات المصرف التنظيمية، بما في ذلك الكوادر البشرية، وذلك من أجل تعزيز تنافسية المصرف على المدى الطويل، ومن منطلق إيماننا بأن الكوادر البشرية الملتزمة والمؤهلة هي المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف المصرف، واصل المصرف الإستثمار في تدريب وتطوير موارده البشرية من خلال برامج التدريب الخارجية والداخلية المختلفة بالإضافة إلى برامج تدريب الخريجين الجدد، وعدد من ورش العمل المتخصصة كبرنامج «القيادة المتقدمة للمرأة» وآخر لمدراء الإدارات بالمصرف حول «آليات تقييم الأداء وتوجيه الموظفين» والذاتان عقدا بالتعاون مع شركة إرنست ويونغ. كما سيستمر تركيزنا على تطوير الموارد البشرية.

وعلى صعيد متصل قام المصرف في عام ٢٠١٥ بتوظيف ٤٤ من أصحاب المؤهلات الجامعية والخبرات العملية العالية. حيث يفخر مجلس الإدارة بالنسبة العالية للبحرينيين العاملين في المصرف والتي بلغت ٩٧ ٪ خلال العام.

وتماشياً مع الجهود الجارية في المصرف لتعزيز الرقابة والحوكمة، عقد المصرف ورشة تدريبية في حوكمة الشركات، بالتعاون مع ”يورومني لحلول التعلم“، والتي تم تقديمها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف، بهدف إطلاعهم على أهم المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات، والملكية، وإستراتيجيات حوكمة حملة الأسهم، مع التركيز على أهمية تطوير شركات طويلة المدى مع أصحاب المصلحة، كوسيلة أساسية للنجاح والنمو المؤسسي المستدام.

## المسؤولية الاجتماعية

أما على المدى المتوسط، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المصرف يتمثل في مدى إمكانية تعزيز قدراته التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي. وعليه، فإن المصرف سيواصل بإذن الله العمل بصورة حثيثة لتحقيق مزيد من النمو والتنوع في مجال الخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروع التجارة وقنوات إتصاله، من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، مع التأكيد على جودة الخدمات التي يقدمها. كما سيعمل المصرف على دراسة الفرص الإستثمارية المتاحة التي تشمل الإستحواذ على كيانات أخرى أو محافظ أصول وكذلك تشكيل تحالفات إستراتيجية أو إندماجات مع مؤسسات مالية أخرى.

إضافة لذلك، يؤمن المصرف بضرورة الإستمرار في الإستثمار في الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية وعموده الفقري، وتأهيلها لتكون قادرة على تحقيق متطلبات المرحلة القادمة بما تحمله من تحديات.

واننا في مجلس الإدارة نؤمن بأن المصرف يقف اليوم على قاعدة قوية تتمكنه بإذن الله من تنفيذ الخطط الإستراتيجية المرسومة والإستفادة من الفرص المتوفرة في السوق بما يحقق المزيد من الإنجاز مستقبلاً بإذن الله تعالى.

## شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ شكري وعظيم إمتناني إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية وللمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير، ولبورصة البحرين على تعاونهم الدائم.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم إمتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتقانيهم.

والله ولي التوفيق

## الدكتور أحمد خليل المطوع

رئيس مجلس الإدارة

يحرص مجلس الإدارة على أن يقوم المصرف بإعتباره مؤسسة مالية رائدة بدوره ومسؤوليته تجاه المجتمع ومكوناته، حيث واصل دعمه للعديد من المبادرات الوطنية والاجتماعية والإنسانية التي تعود بالنفع على المجتمع. فقد قام المصرف خلال عام ٢٠١٥ بمواصلة برنامجه التدريبي السنوي بإستضافة مجموعة من طلاب التدريب العملي ولمدة شهرين بهدف تعزيز الشراكة المجتمعية مع مؤسسات التعليم العالي ليتعرف الطلاب من خلال البرنامج على أسلوب العمل المصرفي الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الفراء، والعمليات والإجراءات التي تقوم بها مختلف إدارات المصرف، وذلك ضمن الساعات المعتمدة لمتطلبات التخرج. وقد تم إختيار متدربين لهذا العام من بين عدد كبير من الطلبة من الجامعات المحلية والعالمية ممن تقدموا لهذا البرنامج التدريبي.

كما قام المصرف برعاية عدد من الفعاليات والأنشطة الوطنية والمحلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، شارك المصرف بالإحتفالات والفعاليات التي أقيمت بمناسبة يوم المرأة البحرينية، والذي أقيم هذا العام تحت شعار «دور المرأة في القطاع المالي والمصرفي»، وذلك تقديراً منه للدور النسائي البارز في هذا القطاع الحيوي. وواصل المصرف دعمه لصندوق الوقف ومؤسسة إنجاز البحرين، كما شارك كراعٍ فضي في المؤتمر العالمي للصيرفة الإسلامية.

هذا وقد قام المصرف بتقديم مساعدات نقدية لعدد من المؤسسات التي تعمل في المجال الخيري والتعليمي والصحي وغيرها، بالإضافة إلى رعايته لمسابقة البحرين الكبرى للقرائ العالمى والتي نظمت تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه.

وسيواصل مجلس الإدارة بإذن الله إلتزامه بدعم مثل هذه الأنشطة مستقبلاً من منطلق إيمانه بالمسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني الذي يقع على عاتقه.

## نظرة مستقبلية

يرى مجلس الإدارة بأن من أهم التحديات التي تواجه المصرف على المدى القصير، هو توقع تباطؤ نمو الإقتصاد البحريني في ٢٠١٦، حيث يتوقع أن تكون سنة ٢٠١٦ سنة قاسية على الإقتصاد العالمي، وليست دول المنطقة بمنأى عن هذه الضغوطات. ومع ذلك، يتوقع مجلس الإدارة أن تتوفر العديد من فرص النمو لأعمال المصرف في نطاق الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، إتخذ المصرف عدة خطوات لتنويع موجوداته، ومصادر دخله وتوسيع قاعدة عملائه. ومن المؤمل أن يكون لإطلاق منتجات مصرفية جديدة تلبي حاجة مختلف الشرائح والقطاعات، وتوسعة شبكة الفروع التجارية، وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، دور مؤثر في دعم هذا المسعى.

## تقرير الإدارة التنفيذية



خليل اسماعيل المير  
الرئيس التنفيذي

على الرغم من الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي والتغيرات الاقتصادية الكبرى والتمثلة في انخفاض أسعار النفط والأزمة الجيوسياسية التي عصفت العالم، تبقى منطقة الخليج العربي مركزاً مهماً حيث لم تؤثر تداعيات هذه الأزمة على نشاط الاقتصاد الخليجي والذي يتسم بالحذر والنظرة المستقبلية في اتباع الأنظمة المناسبة والتي ساعدت على الثبات في وجه الاضطرابات الاقتصادية.

لا تزال التوقعات حول الاقتصاد البحريني ثابتة، فالنمو في القطاعات غير النفطية مدعوماً بالنمو في القطاع العمري بنسبة ٧٪ في النصف الأول من العام ٢٠١٥، وأيضاً النمو في القطاعات غير النفطية والذي يتراوح ما بين ٤,٥ ٪ و ٥ ٪ له دور في ذلك. ولكن يجب أن نقر بأن انخفاض أسعار النفط قد أثرت سلباً على النمو في جميع المجالات الاقتصادية.

إنّ التنوع في توظيف الأموال الخليجية في القطاعات غير النفطية والمدعومة حكومياً، وصرف الأموال على مشاريع البنية التحتية، قد دفعت بمسيرة الاقتصاد على نحو إيجابي رغم الظروف الصعبة التي تمرّ بها المنطقة مما يجعل الاقتصاد الخليجي في مأمن من تبعات الانهيار الاقتصادي العالمي.

إلا أنّ القطاع المصرفي والمالي يبقى قويا وثابتا والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص استمرت في تسجيل نتائج إيجابية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أنّ المصرف الخليجي التجاري قد حقق نتائج إيجابية في العام ٢٠١٥ واستمر في مساعيه في وضع استراتيجيته الجديدة للسنوات الثلاث القادمة والتي تركز على التوسع في شبكة الفروع المحلية وتنوع أعمال المصرف وقاعدة عملائه مما يضمن سيولة متينة ورأس مال قوي. وقد تحقق في العام الأول من تطبيقها العديد من أهدافها، أهمها التركيز على السرعة في تقديم الخدمات وطرح منتجات جديدة وتوسيع شبكات التوزيع مما يمهد الطريق نحو تحقيق المزيد من الأهداف في السنوات القادمة.

وقد انعكس ذلك على مؤشرات الأداء حيث تظهر نمواً بمقدار ٩,٦٪ من مجموع الأصول ما يعادل ٥٩٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤ إلى ٦٥٤ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥، وارتفع صافي الدخل بمعدل ٢٨,٦٪ بحيث بلغ ٢١,٣ مليون دينار بحريني مقارنة بدخل العام ٢٠١٤ والذي كان يبلغ ١٥,٤ مليون دينار بحريني. كما ارتفع صافي الدخل بمعدل زيادة ١٠٩,٨٪ ليبلغ ٨ مليون دينار بحريني بعدما كان ٢,٨ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤.

وسجل مجموع الأصول المالية ارتفاعاً بنسبة ١٤,٢٪ ليصل بذلك إلى ٢٨٨ مليون دينار بحريني بعدما كان يبلغ ٢٤٠ مليون في العام ٢٠١٤.

كما ارتفع مجموع ودائع العملاء بمعدل ١٢,٨٪ من ٤٢٠ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤ إلى ٤٨٥ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥ مع قيام المصرف بتقليل نسبة المتوسط المرجح من الأرباح الموزعة على المودعين.

### الخدمات المصرفية للأفراد

يمثل العام ٢٠١٥ عام التوسع والنمو في قسم الخدمات المصرفية للأفراد، حيث كان التركيز على تعزيز علاقة العملاء بالمصرف من خلال تدشين مجموعة من المنتجات الجديدة والمبتكرة بما يتوافق واتجاه الاستراتيجية الجديدة للتوسع الجغرافي، كما تمّ تدشين منتجات تمويلية جديدة من بينها التمويل العقاري، تمويل السيارات وبطاقة فيزا الائتمانية وبطاقة إيزي ٣٦.

وتزامن تحقيق هذه الإنجازات مع تدشين المصرف لفرعين جديدين لتقديم الخدمات المصرفية في منطقتين جديدتين بالمملكة؛ حيث تمّ افتتاح فرع في منطقة مدينة حمد (سوق واقف)، وآخر في مدينة عيسى مما يرفع عدد الفروع إلى عشرة. كما جدّ المصرف خدماته المصرفية الإلكترونية بإضافة ميزات أمن إضافية وأطلق أيضاً تطبيقاً لخدماته المصرفية على الهواتف الذكية. كما ومن المتوقع أن يجذب حساب الوافر في حلته الجديدة مع زيادة الجوائز وعدد الفائزين المزيد من العملاء.

كما واصل حساب الوافر في النمو بإستقطاب شريحة جديدة من العملاء، وسيقوم المصرف بتطوير برنامج حساب الوافر في دورته الجديدة متضمناً جوائز أكبر وإحتمالات فوز أكثر خلال العام ٢٠١٦ إن شاء الله تعالى.

وفي هذا الشأن، لقد قام المصرف بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من المطورين في المملكة لتوفير التسهيلات الائتمانية للمشتريين المحتملين.

### الخدمات المصرفية الاستثمارية

يُعد قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية عنصراً أساسياً في نمو المصرف منذ تأسيسه. إلا أنّ الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثرت سلباً على التقدم الذي تحقّق وذلك جراء التأثيرات غير المواتية التي بالإمكان الإحساس بها في بيئة الأعمال التجارية وفي قيمة الاستثمارات. وفي مقابل هذا الواقع، فقد اتبع المصرف نهج محافظ في إدارة محفظة المنتجات الاستثمارية وحسابات الاستثمار المقيدة مما ساهم في تعزيز قيمة الأصول المحتفظ بها في هذه المنتجات والعمل على إيجاد طرق محتملة للخروج منها.

لقد ركّز فريق الخدمات المصرفية للاستثمار على الدعم الحذر للمحفظة المالية التي تُعطي قيمة إضافية بالتزامن مع عقد صفقات كبرى.

وقد حقّق المصرف التطورات التالية:

- غلوبل لوجيستك : الانتهاء من مراجعة استراتيجية التخارج المعدلة لتنفيذ اتفاقية تطوير مشتركة مع المطور.
- التخارج من RIA 4 - منتج جنابن (بيع سكن مخصص للعمال والتخارج من استثمار مدائن اللوزي).
- البدء في الاستثمار في الأسهم الإسلامية المدرجة.
- إكمال RIA 5 - ممارسة إعادة الشراء وإكمال ما نسبته ٦, ٥٪ من استرداد رأس المال
- استمرار بيع فلل مشروع تلا المها. حيث تم بيع ١٠ فلل خلال عام ٢٠١٥ بعد إرتفاع أسعار الوحدات. والمتبقي الآن ٢١ فلة للتخارج من المشروع/المنتج

### الخزينة

يعتبر قسم الخزينة من الأقسام الفاعلة بالمصرف الخليجي التجاري، فخلال العام ٢٠١٥ ارتفع إجمالي محفظة الصكوك بمقدار ٧٧٪ عن العام الذي سبقه. وكانت نسبة دخل الصكوك قد بلغت ٥٥, ٤٪ بحلول نهاية العام، وتم تخفيض إجمالي الودائع لدى حسابات الاستثمارات المقيدة إلى ٧٣٪ من ٧٦ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٤٤ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٥. وبلغت نسبة الدخل ٢٢, ١٪ كما في ديسمبر ٢٠١٥ بينما زاد مجموع الودائع من حسابات الاستثمارات المقيدة بنسبة ٢٦, ٥٪ من ٢٤, ٢ مليون دينار بحريني كما في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠, ٥ مليون دينار بحريني كما في ديسمبر ٢٠١٥. وبلغت نسبة التكلفة ٢٧, ٠٪ كما في ديسمبر ٢٠١٥. وقد سجل ربح الفوركس ٥٩٥, ٠٠٠ دينار بحريني في العام ٢٠١٥ مقارنة بالعام ٢٠١٤ الذي بلغ فيه ٤٣٥, ٠٠٠ دينار بحريني.

وقد تمّ التركيز أكثر على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لزيادة المنافسة في السوق المحلي من خلال تزويد العملاء بالمنتجات والخدمات الجديدة والمبتكرة. ومن المتوقع أن يزيد المصرف من سرعة تقديم خدماته وتسهيل الوصول إليها من خلال إطلاق العديد من القنوات الإلكترونية الجديدة.

وشرع المصرف الخليجي التجاري بإطلاق مجموعة من الحملات الإعلانية والأنشطة الترويجية تماشياً مع المنتجات الجديدة والمتنوعة التي يقدمها. كما أنّ التركيز على نشر الأخبار الصحفية المتعلقة بأنشطة المصرف ووسائل التواصل الاجتماعي أعطى قيمة مضاعفة في تثقيف وزيادة الوعي حول منتجات المصرف، حيث أتاحت هذه الأنشطة زيادة محفظة الأصول المالية للعملاء بما في ذلك (الإجارة) حيث ارتفع معدل التمويل الشخصي وتمويل السيارات بنسبة ٥٠٪ من ٧٩ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤ إلى ١٢٢ مليون دينار بحريني عام ٢٠١٥.

كما أنّه قد اتسعت قاعدة عملاء المصرف مما يعكس رضاهم عمّا يقدمه المصرف الخليجي التجاري من منتجات وجودة في الخدمات. إننا نؤمن بأنّ العام ٢٠١٦ سيكون مليئاً بالإنجازات على الرغم من أداء السوق المتدني.

### الخدمات المصرفية للشركات

شهد قسم الخدمات المصرفية للشركات تقدماً إيجابياً في العام ٢٠١٥ حيث استمر المصرف في استغلال الفرص المتوفرة. وانقسمت استراتيجية المصرف المتمثلة في توسيع أعماله وزيادة قاعدة العملاء لقسمين، الأولى تتمثل في تحسين الخدمات والقيمة الممنوحة للعملاء الحاليين للمصرف، أما الثانية فهي بناء علاقات جديدة مع عملاء جدد من خلال تقديم خدمات ومنتجات جديدة لهم. وفي العام ٢٠١٥، استحدث المصرف نظاماً جديداً تحت مسمى «إئتمان» والذي يعتبر حساب جاري مدين متماشي مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ولقد استطاع فريق الخدمات المصرفية للشركات تنفيذ العديد من الصفقات مع شركات كبرى ومطورين فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع بالإضافة إلى توسيع محفظة تمكين لتمويل الشركات والتي بلغت ٥, ٢٤٢ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥.

وفي العام ٢٠١٥، ومع تنامي أعمال المصرف تحقّق نمو صافياً بلغ ٦٥٤ مليون دينار بحريني بزيادة نسبتها ٩, ٦٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤، في حين وصل العائد على متوسط الأصول إلى ١, ٢٪.

ولقد قام المصرف بمراجعة المحفظة المالية بغية تحديد الأصول منخفضة القيمة على المدى القصير والمتوسط. ووفقاً لهذه المراجعة، أعتد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجهة نظر محافظة تعتمد على إجراء الترتيبات اللازمة لجميع الأصول التي تم تحديدها، مما نتج عن ذلك زيادة كبيرة في المخصصات منخفضة المخاطر مما أدى إلى إرتفاع مجموع الأصول إلى ٦٥٤ مليون دينار بحريني.

بالإضافة لذلك، استمر المصرف في علاقته مع تمكين مما أضاف ١٠ مليون دولار لمحفظة التمويل للشركات مما يرفع قيمة المحفظه إلى ٢٤٢, ٥ مليون دينار بحريني، وقد ضمن ذلك الحصول على حلول مالية قليلة التكلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والذي يأتي في إطار اهتمام المصرف في دفع الإقتصاد الوطني.

## فريق الإدارة



توفيق محمد البستاني  
رئيس المخاطر



مهدي عبد التبي محمد  
نائب المدير العام للعمليات المساندة



خليل اسماعيل المير  
الرئيس التنفيذي



محمد عبد الله صالح  
مدير إدارة الموارد البشرية  
وسكرتير مجلس الإدارة



حسام غاتم سيف  
مدير إدارة الخزينة وأسواق المال



ياسر إسماعيل مظفر  
الرئيس المالي



عبد الناصر عمر المحمود  
مدير إدارة الرقابة الشرعية



محمد عبد الله التميمي  
مدير إدارة الالتزام وضابط مكافحة  
غسيل الأموال



طلال نبيل المحروس  
مدير إدارة الإستثمار

## خدمات الدعم

شهد العام ٢٠١٥ إنجاز العديد من المبادرات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الجديدة والتي تركز على توفير انسيابية العمل من أجل اختصار الوقت على عملائنا.

وكان أحد أهم المشاريع التي تم تنفيذها هو إطلاق نظام تحويل الأموال إلكترونياً الذي صدر به تكليف من المصرف البحرين المركزي للعمل به عن طريق نظام (بنفت). وقد التزم المصرف بالموعد النهائي المحدد لإطلاقه ونجح في تدشين النظام من خلال فروع وقنواته الإلكترونية. وهناك العديد من العمليات والوظائف الأخرى التي تم ضبطها تلقائياً بحيث تدار من قبل إدارة العمليات بالمصرف.

ويتبع المصرف أفضل ما توصلت إليه التكنولوجيا من أجل زيادة الأعمال التجارية وتحسين تجارب العملاء، فخلال العام ٢٠١٥، حدّث قسم تقنية المعلومات البنية التحتية للأنظمة التقنية وذلك بتدشين الأنظمة والبرامج المتطورة مما يوفر ميزات إضافية أكثر وأداء خدماتي أفضل. وقد حصل المصرف الخليجي التجاري على جائزة «التحويلات الإلكترونية المباشرة» من بنك ستاندرد تشارترد حيث بلغت نسبة كفاءة المصرف التشغيلية ٩٦,٤٪.

كما حقق المصرف إنجازات مهمة على تعزيز قنوات التواصل مع عملائه من خلال افتتاح فروع جديدة في مواقع استراتيجية. وأيضاً تطوير تطبيقه الخاص للخدمات المصرفية الإلكترونية ودشين التطبيق المصرفي الجديد للهواتف النقالة.

وتتم تفعيل تسع عمليات تتعلق بالتمويل التجاري وبيع وشراء السلع وحظر الحسابات وتفعيل نظام الإصدار التلقائي للرسائل بالإضافة إلى تفعيل العديد من المميزات الأخرى المرتبطة بإيداع الرواتب والمدفوعات.

وأجرى المصرف عدة تحسينات من شأنها تسهيل عملياته وإجراءاته المتبعة حيث كان لخدمات الدعم دوراً مهماً في إتمام العديد من المشاريع. وسيواصل قسم العمليات دوره المهم في دعم المصرف في سبيل تحقيق أهدافه، وسيكون هذا القسم معنياً بتطوير عمليات الخدمات المصرفية الإلكترونية بالإضافة لمراقبة سير المعاملات من خلال قنوات التوزيع.

## التطوير التنظيمي

يؤمن المصرف بأنه سيظل قادراً على المنافسة على المدى البعيد بفضل كفاءته التنظيمية ورأس ماله البشري. ولأنّ القوة العاملة الملتزمة والمدرّبة بشكل جيد هي مفتاح تحقيق الأهداف بعيدة المدى، يواصل المصرف الخليجي التجاري تدريب وتطوير جانب الموارد البشرية من خلال العديد من البرامج التدريبية، سواء الخارجية أو التي تقام داخل المصرف، بالإضافة إلى تدريب الجامعيين حديثي التخرج. وقد أقام المصرف عدة ورش عن طريق إيرنست أند يونغ من ضمنها ورشتي «القيادة المتقدمة للمرأة» وفريق العمل البناء» اللتين تم تنظيمهما لمنسوبي الإدارة العليا ورؤساء الأقسام. ومن جهة أخرى، قام المصرف بتوظيف ٤٤ موظفاً خلال العام ٢٠١٥ من أجل تحقيق أهدافه التوسعية، وتم ذلك على أساس الخبرة المدعومة بالمؤهلات الجامعية ويفخر المصرف الخليجي التجاري بأن ٩٧٪ من القوى العاملة لديه بحرينيون.

وفيما يصب في تحقيق هدف تقوية حوكمة المصرف، أقام المصرف الخليجي التجاري ورشة عمل عن طريق "يوروموني لحلول التعليم" موجهة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تسليط الضوء على كل ما يخص حوكمة الشركات واستراتيجيات حوكمة قضايا الملكيات والمساهمين مع التركيز على تكوين علاقات شراكة طويلة الأمد مع أصحاب المصلحة كمدخل للنجاح والنمو التنظيمي المستمرين.

### الخاتمة

لقد مثل العام ٢٠١٥ تحدياً للعديد من البنوك حول العالم، ومع ذلك فإن أداءنا كان جيداً بالرغم من كل المعوقات التي ينطوي عليها القطاع الإقتصادي اليوم. إن كلاً من أعضاء المجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ثقة بأن المصرف يحتل مرتبة جيدة فيما يتعلق بالاستفادة من الفرص المتاحة محلياً وإقليمياً وأنه يتخذ موقفاً ريادياً في هذا المجال.

وبناء على استراتيجيتنا المؤسسية الجديدة، فإننا نواصل التركيز على التوسع الجغرافي من خلال بناء شبكة فروع محلية متينة والتنوع في أنشطة الأعمال التجارية وقاعدة العملاء وتعزيز منتجاتنا وعروض الخدمات مع ضمان الحفاظ على السيولة العالية والوضع القوي لرأس المال، ونحن مستمرين في مراقبة الفرص في السوق المحلي وخارجه.

إنني أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكري لأعضاء مجلس الإدارة لدعمهم وتوجيهاتهم الدائمة، ولصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وعملائنا الأعزاء لإخلاصهم وثقتهم الدائمة بنا، والشكر موصول لموظفينا المتفانين والذين بجدهم وابتكارهم والتزامهم بالعمل يمثلون عاملاً مهماً وعنصراً حيوياً لنجاحنا الذي نطمح من خلاله لمستقبل مشرق وناجح.

والله الموفق

**خليل إسماعيل المير**

الرئيس التنفيذي

# الإطار العام للحوكمة

## هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمد على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تضيئها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليوكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

## مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

## الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

• لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر: تتولى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال. هذا إلى جانب، مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.

• لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان: تتولى لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

• لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، و الحوكمة الإدارية: تتولى لجنة المجلس للتعينيات، والمكافآت، والحوكمة الإدارية مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالمصرف، ورئيس قسم إدارة المخاطر، ورئيس قسم الإلتزام بالأنظمة الرقابية، ورئيس قسم الرقابة الشرعية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة خمسة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ٢٠ مارس ٢٠١٥.

إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر أربعة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان ٤ مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ٣ مرات.

## اللجان التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافية الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

### لجان مجلس الإدارة



### لجان الإدارة التنفيذية



# إدارة المخاطر

## إطار عمل إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعّالة لتلك المخاطر مطلباً أساسياً لإيجاد قيمة مضافة عالية للمساهمين. إنها العملية التي بموجبها يتعرف المصرف على المخاطر الرئيسية ويضع معايير ثابتة يمكن فهمها للمخاطر حيث يختار أي من المخاطر التي يتوجب التخفيف منها أو تحويلها أو تجنبها أو قبولها وبأية وسائل وبذلك تؤسس الإجراءات الكفيلة بمراقبة الوضع الناشئ عن ذلك. وتعتبر الإدارة الفعّالة للمخاطر هي حجر الزاوية للأداء التشغيلي السليم وهيكل رأس المال. ويتولى مجلس إدارة المصرف مسؤولية خلق ثقافة للإدارة السليمة للمخاطر بالمصرف والتأكد من تطبيق أطر عمل قادرة على إدارة المخاطر والتعامل معها. حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المثلى لإدارة المخاطر ومراجعة هذه السياسات واستراتيجيات مخاطر البنك بشكل دوري. وتعتبر إدارة المخاطر عبارة عن طريقة معالجة يقوم بموجبها بالتعرف على المخاطر الرئيسية ويضع المعايير اللازمة لمتابعة المخاطر المتبقية من أجل التأكد من السيطرة عليها وبذلك يتم تحقيق قيمة مضافة للمساهمين. إن المصرف معرض للمخاطر التي تشمل، ولكن لا تقتصر على، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومخاطر السمعة والتشغيل. ويحرص المصرف على تحقيق التوازن الملائم بين المخاطر والعيواید والتقليل من أي آثار سلبية على أدائه المالي.

ويتبع المصرف مبادئ أساسية في إدارته للمخاطر: منها حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال التحليل والدراسة المستفيضة لمختلف أنواع المخاطر، والعمل باستراتيجية (مكافأة المخاطر) لتعظيم العوائد التي يحققها المساهمون، والالتزام بمستويات حذرة في تركيز المخاطر.

وقد أسس مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر تتولى مسؤولية تطوير سياسات المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطبيق هذه السياسات في جميع الأعمال التي يزاولها المصرف. وتتكون اللجنة من رؤساء المجموعات والأقسام الإدارية الأخرى لدى المصرف، وتجتمع اللجنة مرة واحدة في الشهر وترفع تقارير منتظمة إلى لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر.

ويتولى قسم إدارة المخاطر بالمصرف، وهو جهة مستقلة عن وحدات العمل، مسؤولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة التي يواجهها المصرف. ويعمل رئيس إدارة المخاطر تحت الإشراف المباشر للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ويتبع من الناحية الإدارية للرئيس التنفيذي. ويوفر قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام، ضمانة مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر يتم رصدها وإدارتها وفقاً للسياسات والخطوط الاسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

## سياسات إدارة المخاطر

يتم إعداد سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر الناشئة عن أنشطة المصرف، وذلك لإعداد الضوابط الملائمة والسيطرة على المخاطر، ومراقبة الالتزام بمثل هذه الضوابط. كما تقوم سياسات إدارة المخاطر، المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بتحليل وتحديد معايير المخاطر عن طريق وضع الحدود لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (ويشمل ذلك مخاطر أسعار الأرباح ومخاطر العملات). وتخضع سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها للمراجعة بشكل منتظم لإحتواء التغيرات التي تطرأ على أحوال السوق، وكذلك المنتجات والخدمات المعروضة. ويهدف المصرف من خلال التدريب، إلى إيجاد مناخ منضبط ومثالي للرقابة يمكن للموظفين أن يتفهموا من خلاله أدوارهم والتزاماتهم. وتحتوي سياسات المصرف لإدارة المخاطر على متطلبات الجهات الرقابية، ومتطلبات إعداد التقارير، والإجراءات اللازمة لإحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية أو اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر أو مجلس الإدارة حسبما تقتضيه الحاجة. ويتم اعتماد السياسات للتعامل مع جميع فئات المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر السيولة، والاستثمار والإئتمان، ومخاطر العملات، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والإشرافية، وتلك المتعلقة بسمعة المصرف.

## مخاطر الإئتمان والاستثمار

يعتمد المصرف سياسات واضحة لإدارة مخاطر الإئتمان والاستثمار، وتشمل هذه السياسات على حدود صلاحيات منح الموافقات والتفويضات، وحدود التركيز، وحدود المخاطر، وحدود مخاطر الأطراف ذات العلاقة وغيرها. وتحدد مخاطر الإئتمان والاستثمار كاحتمالية اخفاق المقترض أو الأطراف ذات العلاقة في الوفاء بالتزاماتهم بمقتضى الشروط المتفق عليها. ويتم اعتماد حدود المخاطر الائتمانية والاستثمارية للزبون بعد إجراء دراسات مستفيضة لتقييم مخاطر الأطراف ذات العلاقة من خلال تجاربهم السابقة ومركزهم المالي، والمخاطر القانونية، ومخاطر السوق، حيث إن المصرف في أغلب الحالات يحرص في تعاملاته على أن تكون التغطية (الضمان) مقبولة، وذلك تماشياً مع توجيهات مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بتولي مهام إدارة المخاطر. كما يتولى قسم مستقل بالمصرف مسؤولية إدارة مخاطر الإئتمان والاستثمار بشكل مستقل عن وحدات الأعمال. ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع العروض والسجلات الاستثمارية والائتمانية ويبيدي ملاحظاته قبل أن ترفع هذه العروض للموافقة النهائية. ويقوم كل من قسم الاستثمار وقسم الرقابة المالية إلى جانب قسم إدارة المخاطر بالمصرف بمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بإجراء الاختبارات اللازمة لتقييم انخفاض قيمتها كل ٢ أشهر ومن ثم تتم مراجعته من قبل المدققين الخارجيين وذلك وفقاً للسياسات المعمول بها في المصرف. وتؤدي سياسة المصرف في تقييم انخفاض القيمة وتجنب المخصصات إلى إرساء خطوط استرشادية لإيجاد مخصصات للخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة والتي تشكل خسارة متوقعة لحفظة الاستثمارات في المستقبل. ويقوم المصرف بمراجعة مخاطر الدول والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالاستناد إلى حدود المخاطر الموضوعة لهذا الدول والمؤسسات والمعتمدة من مجلس الإدارة وذلك حسب عوامل المخاطر المختلفة. وتقوم الإدارة بمتابعة ومراقبة المخاطر بصورة منتظمة للتأكد من بقائها في حدود المخاطر المعتمدة.

والطويلة من الأعمال. ويهدف المصرف من قيامه بإدارة السيولة الى التأكد، حيثما كان ذلك ممكناً، بأن لديه السيولة الكافية والمزيج الملائم من المنتجات التي تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في جميع الأحوال العادية والصعبة منها، دون تكبد أي خسائر أو أضرار تمس بسمعة المصرف. والجدير بالذكر أن المصدر الرئيسي للأموال يأتي من ودائع العملاء وودائع وتمويلات ما بين البنوك. كما يتابع البنك أي تركيزات لقاعدة وداائع العملاء بما يتوافق مع خطط الطوارئ، الموضوعه لمواجهة أي كوارث معينة او عرضية تحدث في السوق والتي تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعتها بصورة دورية.

#### مخاطر معدلات الأرباح

المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحافظ الأستثمارية غير المدرجة هي المخاطر الناشئة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو تقلبات القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. وتهدف سياسة المصرف فيما يتعلق بمخاطر معدلات الأرباح إلى تحديد، وقياس، ومراقبة، وإعداد التقارير عنها في الوقت المناسب. ويتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح بشكل أساسي من خلال مراقبة الفروقات بين الأرباح والحدود الموضوعه مسبقاً. كما تتم إدارة مخاطرة معدلات الأرباح مقارنةً بحدود الفروقات في معدلات الأرباح بمدى حساسية الأصول المالية للمصرف والمطلوبات مقارنةً بالسيناريوهات الثابتة وغير الثابتة المتعددة لمعدلات الأرباح. وتخضع المراكز المالية للمتابعة شهرياً للتأكد بأنها ضمن الحدود الموضوعه.

#### مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف بأخذ الحدود التي يضعها مجلس الإدارة على المراكز المالية الصافية وكذلك التقييم المستمر لأسعار صرف العملات الحالية والمستقبلية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية مقارنة بحدود المخاطر الصافية من خلال مراقبة حساسية الأصول المالية للمصرف والسيناريوهات المتعددة للعملات الأجنبية. ولا يشارك المصرف في أي تداولات بالعملات الأجنبية، ويعمل عند الضرورة على مطابقة مخاطر العملة المتعلقة بموجودات معينة بالمطلوبات بنفس العملة أو العملة المرتبطة بها. ويتولى قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة الخزينة مسؤولية كافة العمليات ذات العلاقة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف.

#### المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناشئة عن إخفاق أو عدم ملائمة الأنظمة والرقابة الداخلية أو الخطأ البشري أو تلك المتعلقة بالوقائع الخارجية. ونظراً لأن هذه المخاطر موجودة في كل المؤسسات وتغطي مجموعة واسعة من المسائل، فإن الإخفاق في التحكم في المخاطر التشغيلية يمكن أن يؤدي إلى حدوث خسائر مالية وخسائر ذات علاقة بسمعة المصرف فضلاً عن التبعات القانونية والرقابية

ويقوم قسم إدارة الإئتمان بالتأكد من أن التسهيلات الائتمانية يتم الموافقة عليها بعد الحصول على كافة الموافقات والمستندات اللازمة، فيما تتم الموافقة بالتصريح الملائم من الجهة المختصة على أي استثناءات، إن وجدت. كما يعمل القسم على مراقبة المبالغ التي تتجاوز حدود الإئتمان المسموح بها والاستثناءات الخاصة بسياسة المصرف وترفعها إلى اللجنة المختصة للبت فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بمتابعة جميع المستندات غير المتوفرة وأي عدم انتظام، إن وجد، ومراجعة الحسابات المتعثرة بصورة دورية. وتخضع كافة العلاقات والاستثمارات للمراجعة السنوية فيما يتم متابعة الحسابات المتعثرة خلال فترات متقاربة، في حين يتم مراجعة الحسابات التي تعاني من مشاكل بانتظام لتقييمها واتخاذ استراتيجية التعامل معها.

#### التقييم الائتماني الخارجي

اعتمد المصرف المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي بما يتعلق باستخدام التصنيفات الخارجية، إن وجدت، من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لغرض تقييم المخاطر. وفي حال وجود تقييمات متعددة لطرف مقابل واحد، سيتم تبني التقييم الأدنى من بين جميع التقييمات الأخرى لتعيين فئة المخاطر ذات صلة. ويلتزم المصرف بجميع المتطلبات النوعية التي نص عليها مصرف البحرين المركزي لمعايير عملية الإعراف وأهلية تقييم مؤسسات التقييم الائتماني في سياسة إدارة المخاطر الائتمانية للمصرف. ويتم تطبيق تقييمات مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية على جميع التمويلات المالية التي ترافقها مخاطر ائتمانية.

#### مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التقلبات في العوامل المتغيرة للسوق مثل معدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والفرق بين سعر الشراء والبيع،

(لا ترتبط بالتغيرات في التصنيف الائتماني للمُلمزم / المُصدر)، والتي قد تؤثر على دخل المصرف أو على قيمة استثمارته في الأدوات المالية. ويهدف قسم إدارة المخاطر إلى إدارة مخاطر السوق ومراقبتها باستخدام المعايير المقبولة، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى الاستفادة من هذه المخاطر.

#### مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم توافر الاموال لدى المصرف للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها للزبائن والمستثمرين (عدم توفر الاموال لتلبية المطوبات). وقد تم وضع سياسة إدارة مخاطر السيولة من قبل مجلس الإدارة. ويتولى قسم الخزينة مسؤولية إدارة الميزانية العمومية والسيولة في المصرف بصورة يومية، تحت إشراف لجنة الموجودات والمطلوبات. وتحدد سياسة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب الحفاظ عليها واستخدام طريقة آجال الاستحقاق المتدرجة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها، وإبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية بشكل دوري عن مستوى الموجودات السائلة وعن أية مخالفات في مستوى السيولة. كما تكمن مسؤولية القسم في التأكد من أن المصرف يحتفظ برصيد كافٍ من السيولة للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها عبر الآجال القصيرة

### استمرارية الأعمال في المصرف

وتتمثل في تطبيق وإدارة التدابير الوقائية والتخطيط والتهيئة والاستعدادات التي تضمن للمصرف استمرار عمله في حالة وقوع حادث أو خلل جوهري معين أو حدوث اضطرابات كبيرة في عمليات المصرف، والتأكد من أن أنظمة وإجراءات المصرف قادرة على الإستمرار في العمل في حالة حدوث أي مواقف محتملة من الإخفاق. ولدى المصرف خطط لاستمرارية الأعمال لضمان سير أعماله بصورة فعالة في حالة وقوع أي كوارث غير متوقعة حسب إرشادات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويحرص المصرف باستمرار على تعزيز خطته الحالية بتطبيق إطار راسخ لاستمرارية الأعمال للتأكد من أن أنظمتها وإجراءاته مرنة ومهيئة بما يكفي للتعامل مع مختلف حالات الطوارئ.

### المخاطر القانونية والالتزام

تشمل المخاطر القانونية مخاطر الخسارة غير المتوقعة من الصفقات و / أو العقود التي لا يتم تطبيقها بموجب القوانين المعمول بها أو المستندات غير السليمة. كما تشمل هذه المخاطر القضايا التي يرفعها العملاء ضد المصرف فيما يتعلق ببعض العمليات. ولدى المصرف قسم للشؤون القانونية متكاملة تقدم الملاحظات والإرشادات الضرورية إلى جميع الدوائر الأخرى حول أي مسائل قانونية قد تنشأ، كما يقوم باستخدام مستشارين قانونيين داخليين وخارجيين لتقديم المشورة عند الضرورة وتولي الدعاوي. وتتألف المخاطرة الرقابية من مخاطر عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية والإشرافية. وقام المصرف بإنشاء إدارة لمراقبة الالتزام بالقوانين تتولى متابعة مستوى الالتزام بالمتطلبات الرقابية من قبل الدوائر الأخرى بالمصرف، والعمل كنقطة اتصال رئيسية لجميع التعاملات مع مصرف البحرين المركزي، كما أنها مسؤولة عن الالتزام بمبادرات المصرف الهادفة إلى مكافحة غسل الأموال.

### كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال القانوني للمصرف وفقاً للخطوط الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، التي يتطلب من المصرف بموجبها المحافظة على حد معين من نسبة رأس المال المبدئي من إجمالي رأس المال مقارنةً بالموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. كما يتطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف أن يؤسس طريقة لتابعة مستوى النسبة العامة لكفاية رأس المال بالمصرف مع الأخذ في الاعتبار جميع عوامل المخاطر ذات العلاقة. وبالإضافة لما ورد أعلاه، فإن مجلس إدارة المصرف قد اعتمد طريقة داخلية لتقييم نسبة كفاية رأس المال تهدف إلى تلبية متطلبات المصرف المركزي. والطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال هي إحدى متطلبات المستوى الثاني من اتفاق بازل 2 وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي تسعى إلى التأكد من التحديد المناسب، والقياس، ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وربط مستوى رأس المال الداخلي للمصرف بعوامل المخاطرة إجمالاً وخطة العمل. كما تبني المصرف منهجية منظمة لتحديد وتقييم رأس المال المطلوب لكل فئة من فئات المخاطر الرئيسية من خلال توظيف الطرق المناسبة، ويتم اعتبار إجمالي مخاطر رأس المال كمتطلب إجمالي رأس المال. كذلك، تضم الطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال خطوطاً إرشادية لتقييم الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية للمصرف حسبما تمليه خطط الأعمال على المدى الزمني الاستراتيجي لتنفيذ تلك الخطط.

وتلك المتعلقة بالامتثال للأنظمة. ولذلك فإن المصرف يعمل على ادارتها من خلال المتابعة المستمرة للبيئة الرقابية التي يعمل فيها المصرف، ويشتمل ذلك على المحافظة على السياسات المحددة والإجراءات التشغيلية النموذجية والمتابعة المتواصلة لعوامل المخاطر المحددة مسبقاً والرفع الفوري للتقارير الخاصة بوقائع المخاطر التشغيلية إلى الإدارة. ويحرص المصرف على التأكد من أن مخاطر التشغيل تخضع للإدارة المتعمقة وعن كثر بشكل يومي. وكجزء من عملية تقييم المخاطر التشغيلية، يقوم المصرف أيضاً بإدارة مخاطر أمن المعلومات من خلال قسم إدارة المخاطر. ولدى المصرف موظف مختص بإدارة أمن تقنية المعلومات وذلك لمراقبة وضع أمن تقنية المعلومات الخاصة بالمصرف والتأكد من التزامها بالضوابط التنظيمية، القانونية ومتطلبات العمل.

هذا ويعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد كافة المخاطر وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف من خلال نظام إدارة المخاطر التشغيلية بما يتوافق مع إطار المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة. ويسترشد نظام إدارة المخاطر التشغيلية بالمبادئ التالية:

- إدارة المخاطر هي من مسؤولية كل رؤساء الدوائر المختلفة بالمصرف.
- التقارير الإدارية الملائمة والمنظمة.
- تقييم مخاطر النشاطات الهامة لتحديد المخاطر التي تواجه كل دائرة والمخاطر المشمولة في معالجتها وفي منتجاتها. وإجراء المراجعات الدورية للتأكد من أن الظروف التي تم تحديدها بموجبها لم تتغير بصورة جوهريّة.
- جمع البيانات الخاصة بخسائر المخاطر التشغيلية وتقديم تقارير عن كل حالة إلى الإدارة العليا.
- الحرص على تحليل جميع المخاطر التي تم تحديدها وبيانات الخسائر التي تم الإبلاغ عنها لمعرفة الأسباب والعمل على التخفيف منها.

يقوم قسم إدارة المخاطر بصورة دورية بإجراء تقييم للمخاطر التشغيلية لكل قسم من أقسام المصرف وتقديم التوصيات الهادفة إلى تعزيز طرق المعالجة. كما يقوم القسم بجهود لتوعية جميع الموظفين بشأن مخاطر التشغيل وإبلاغ اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والمجلس بكل النتائج التي تتوصل إليها بخصوص المخاطر التشغيلية.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق الإدارة العليا لكل قسم من أقسام الأعمال في حين تتولى وحدة المخاطر التشغيلية مسؤولية المتابعة والإشراف على العمليات بمقتضى إطار إدارة المخاطر التشغيلية. ويقوم قسم التدقيق الداخلي بصورة مستقلة بمراجعة مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمصرف وقدرتها على التقليل من تأثيرات المخاطر التشغيلية.

بإصدار خطوط استرشادية للتعامل مع مثل هذه الأمور. كذلك، يقوم المصرف بموجب عملية التقييم الداخلية بقياس كفاية رأس مال مستقل المخاطر.

#### سياسات الإفصاح

يتبع المصرف في سياساته للإفصاح الالتزامات والخطوط الاسترشادية لمصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية، والجهات الرقابية الأخرى. وقد اعتمد المصرف سياسات فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية والإفصاح متوافقة من متطلبات اتفاقية بازل ٢ ومتطلبات مصرف البحرين المركزي للتأكد من تلقي جميع المعنيين المعلومات في الوقت المناسب. وتشكل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستوى الثالث التي يشترطها مصرف البحرين المركزي جزءاً من هذا التقرير السنوي.

#### اختبار الضغوطات

يتم احتساب كفاية رأس المال القانونية والداخلية لرأس المال بناءً على معلومات سابقة. وحين يتم وضع توقعات مستقبلية، فإن هذه التوقعات تعتمد على افتراض أن مناخ الأعمال سوف يكون اعتيادياً. ومن الضروري أن يقوم المصرف بقياس حساسية رأسماله مقارنةً بالتغيرات في عوامل المخاطرة الداخلية والخارجية والتغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية. وقام المصرف بتطوير نموذج لاختبار الضغوطات لهذا الغرض. والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد العوامل المرتبطة بالضغوطات والتي تؤثر على إيرادات المصرف، وسيولته، ومركزه المالي، ونوعية موجوداته، ونمو أعماله، الخ. والخطوة التالية هي إعادة تقييم بنود الميزانية العمومية بناءً على مزيج من عوامل المخاطرة هذه وبمستويات متعددة وأكثر صرامة. ويتم احتساب مستويات كفاية رأس المال في ظل سيناريوهات الضغوطات مقارنةً بميزانيات عمومية حالية ومتوقعة لتحديد الاحتمال الأسوأ واتخاذ تدابير الإدارة للوقاية من المخاطر الناشئة حسبما تقتضيه الحاجة. ويقوم قسم إدارة المخاطر بالمصرف بعمل اختبارات الضغوطات مرتين خلال العام ويتم الإفصاح عن النتائج لمجلس الإدارة مع خطط المعالجة المقترحة إذا تطلب الأمر ذلك.

#### مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر التي قد تنشأ من ممارسة او واقعة قد تؤثر بصورة سلبية على نظرة المساهمين إلى المصرف وتقتهم فيه، مما قد يؤدي إلى تراجع في قاعدة المستثمرين لدى المصرف. وقد تكون السمعة غير ملموسة غير أنها من الأصول ذات القيمة العالية، وقد يفرض الاخفاق في إدارة هذه المخاطر الى تأثير أعمال المصرف بصورة كبيرة ويمكن أن يؤدي الى تطور مثل هذا الفهم إلى إجراءات قضائية مطولة تكون مكلفة مالياً، ما يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على المركز الرأسمالي للمصرف أو سيولته. وتعتبر السمعة القوية لأية مؤسسة عبارة عن أصول لا تقدر بثمن.

فإذا تأثرت هذه السمعة في يوم من الأيام، فإنه من الصعوبة بمكان إستعادتها مقارنة بالأصول الأخرى للمؤسسة نظراً لأن السمعة لها تأثير حيوي على الازدهار طويل الأجل للمؤسسة. وتقوم الإدارة العليا من خلال اللجان المختلفة باختبار الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سمعة المصرف، كما تقوم الإدارة العليا



## تقرير هيئة الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين .. وبعد ،

تقرير حول أعمال المصرف الخليجي التجاري ش . م . ب عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

فقد راجعت الهيئة الشرعية أعمال - المصرف والشركات التابعة له - الاستثمارات والتمويلية والاتفاقيات والعقود والهيكل التنظيمية والمنتجات المطروحة والبيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ومصادر واستخدام أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة وقارنتها بما أصدرته من فتاوي وأحكام في المدة المذكورة فوجدتها متفقة مع الفتاوي والأحكام والقرارات التي أصدرتها وكذلك المراجعة من خلال إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي حسب خطة المقررة من قبل الهيئة الشرعية بالتدقيق الشرعي علي جميع الأعمال التي تخص الاجانب الشرعي بالمصرف والشركات التابعة له ، ومناقشة تقرير التدقيق الشرعي واعتماده ، وإن الهيئة الشرعية تتمن الأعمال التي تقوم بها إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في مراقبة ومراجعة مدي الالتزام المصرف بفتاوي وقرارات الهيئة وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

### مسؤولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

وتري الهيئة الشرعية انها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي تقام بها المصرف ، وأن مسؤولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع علي الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المصرف؛ أما مسؤولية الهيئة الشرعية فتتخصص في أداء الرأي المستقل في بناء علي مراقبتها ومراجعتها لعمليات المصرف وفي إعداد التقرير

### أساس الرأي

لقد تمت مراقبتنا ومراجعتنا وفقاً لمعايير التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع تنفيذ خطة للتدقيق الشرعي وذلك بالتنسيق مع إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي للتأكد ما أمكن من خلو المعاملات والاستثمارات والتمويلات من أي خطأ جوهري، وذلك من خلال فحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، وأن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة علي حسابات الاستثمار يتفق من الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا ، كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلي حساب البر والخير، وتشير هيئة إلي أن مسؤولية إخراج زكاة الأسهم تقع علي المساهمين، وإننا نري أن ما قمنا به من أعمال التدقيق الشرعي يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه

### الرأي

تري الهيئة الشرعية أن أعمال المصرف وخدماته المصرفية والتمويلية والاستثمارية تتفق مع فتاوي وقرارات وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. والله ولي التوفيق  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم

فضيلة الشيخ الدكتور  
نظام محمد يعقوب

فضيلة الشيخ الدكتور  
فريد محمد هادي

فضيلة الشيخ الدكتور  
فريد يعقوب المفتاح

# تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين

## تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («المصرف») والشركات التابعة له («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، والبيانات الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

## مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات

إن هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

## أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

## الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة والمصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

## تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو متطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي أم جي فخر


رقم ترخيص الشريك ١٢٧

٤ فبراير ٢٠١٥

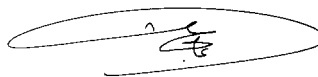


٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
٣٧,٣٦٠	٤١,٢٨٦	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٦,٠٠٦	٤٣,٩٥٣	٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٩٥,٧٥٥	٣١٨,٧١٤	٥	موجودات التمويلات
٣٥,٩٧٨	٦٣,٥٣٣	٦	إستثمار في الصكوك
٤٢,٩٨١	٦٧,٨١١	٧	موجودات مشتراة لغرض التأجير
٧٩٨	١,٢٨٩	٧	أقساط إيجارات مستحقة
٦٠,٩٤٥	٦٧,٨٠١	٨	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٤	٢,٦٠٥	٩	إستثمارات في شركات زميلة
١٨,٩٨٧	١٩,٠٧١	١٠	إستثمارات عقارية
٧,٨٩٣	٦,٩٥٢	١١	عقارات قيد التطوير
٨,٨٢٤	١٢,٦٧٥	١٢	موجودات أخرى
٨,٥١٧	٨,٢٨٥	١٣	عقارات ومعدات
<b>٥٩٦,٦٤٨</b>	<b>٦٥٣,٩٧٥</b>		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات</b>
٥٠,٢٠٨	٤٧,٠٠٧		ودائع من مؤسسات مالية
٤٣,٧٨٢	٤٨,٣١١	١٤	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤٧,٧١٨	٦٥,٨٤٨		حسابات جارية للعملاء
١٠,١١١	٩,٨٣٧	١٥	مطلوبات أخرى
<b>١٥١,٨١٩</b>	<b>١٧١,٠٠٣</b>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق أصحاب حسابات الإستثمار</b>
٣٣٨,٩٣٤	٣٧١,٢٧١	١٦	
			<b>حقوق الملكية</b>
١١٥,٤١٦	١٠٠,٠٠٠	١٧	رأس المال
١,٥٣٥	-		علاوة إصدار أسهم
٦,٧٣٠	٧,٤١١		إحتياطي قانوني
(٦,٣٥١)	(٨,١٣٦)		أسهم خزينة
-	(٢٨٤)		برنامج خطة حوافز الموظفين
-	(٨٦)		إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات
(١٤,٢٣٦)	٨,٩٩٨		أرباح مستبقاة / (خسائر متراكمة)
<b>١٠٣,١٠٤</b>	<b>١٠٧,٩٠٣</b>		<b>إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (صفحة ٧)</b>
٢,٧٩١	٢,٧٩٨		حصة غير مسيطرة
<b>٥٩٦,٦٤٨</b>	<b>٦٥٣,٩٧٥</b>		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية</b>

إعتمدت البيانات المالية الموحدة المبينة على الصفحات من ٢٦ إلى ٧٨ من قبل مجلس الإدارة في ٤ فبراير ٢٠١٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس:



خليل إسماعيل المير  
الرئيس التنفيذي



عبد الرحمن محمد جمشير  
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. أحمد خليل المطوع  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بألاف الدنانير البحرينية

٢٠١٤ (معدلة)	٢٠١٥	إيضاح	
٧٣٨	-		رسوم إدارة
٥٦٨	٥٦٦		إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٢١,٣٥٧	٢١,٤٤٧		إيراد من موجودات التمويل وموجودات مشتراة لغرض التأجير
١,٣١٧	٣,٦٨٢	١٨	إيراد من الصكوك
١٠٠	٨٧٨	١٩	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
٢٧	١	٩	حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة
٣,١٦٤	٤,٤٠٤		رسوم وإيرادات أخرى
٢٧,٢٧١	٣٠,٩٧٨		<b>إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار</b>
(١٢,٨٤٣)	(١٦,٩٣٣)	١٦	يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة المصرف كمضارب
٤,٠٠٢	٩,٥٥١	١٦	حصة المصرف كمضارب
(٨,٨٤١)	(٧,٣٨٢)		<b>العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار</b>
(٣,٠٥٩)	(٢,٢٩٢)		مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٥,٣٧١	٢١,٣٠٤		<b>إجمالي صافي الإيرادات</b>
٦,١٨٣	٥,٧٢٦	٢٠	تكلفة الموظفين
٦٢٧	٤٨٢	١٣	مصروفات إستهلاك
٤,٣٥٧	٤,٦٠٣	٢١	مصروفات أخرى
١١,٠٦٧	١٠,٨١١		<b>إجمالي المصروفات</b>
٤,٣٠٤	١٠,٤٩٣		<b>ربح السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة</b>
(٤٨١)	(٢,٤٧٢)	٢٢	مخصصات الإنخفاض في القيمة
٣,٨٢٣	٨,٠٢١		<b>ربح السنة</b>
			<b>العائد إلى:</b>
٣,٠٩٣	٧,٠١٤		مساهمي الشركة الأم
٧٣٠	١,٠٠٧		حصة غير مسيطرة
٣,٨٢٣	٨,٠٢١		
			<b>العائد لكل سهم</b>
٣,١٩	٧,٣٠	٢٧	العائد الأساسي والمخفض لكل سهم (فلس)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة

مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم						رأس المال	٢٠١٥	
		المجموع	أرباح مستبقة	إحتياطي القيمة العادلة للموظفين	برنامج خطة حوافز الموظفين	إحتياطي قانوني	أسهـم خزينة			علاوة إصدار أسهم
١٠٢,٠٥٧	-	١٠٢,٠٥٧	(١٤,٢٧٣)	-	-	(٦,٣٥١)	٦,٧٣٠	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥ كما هو معلن سابقاً
٢,٨٢٨	٢,٧٩١	٤٧	٤٧	-	-	-	-	-	-	أثر التوحيد (راجع إيضاح رقم ٢)
١٠٥,٨٩٥	٢,٧٩١	١٠٢,١٠٤	(١٤,٢٢٦)	-	-	(٦,٣٥١)	٦,٧٣٠	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥ (المعدّل)
(٨٦)	-	(٨٦)	-	(٨٦)	-	-	-	-	-	الحركة في القيمة العادلة للإستثمارات
٨,٠٢١	١,٠٠٧	٧,٠١٤	٧,٠١٤	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
٧,٩٣٥	١,٠٠٧	٦,٩٢٨	٧,٠١٤	(٨٦)	-	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
-	-	-	١٦,٩٥١	-	-	-	-	(١,٥٣٥)	(١٥,٤١٦)	تخفيض رأس المال (راجع إيضاح رقم ١٧)
-	-	-	(٦٨١)	-	-	-	٦٨١	-	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(٢,٢٣٧)	-	(٢,٢٣٧)	-	-	-	(٢,٢٣٧)	-	-	-	صافي أسهم خزينة مشتراة المحول إلى برنامج خطة
-	-	-	-	-	(٤١٩)	٤١٩	-	-	-	حوافز الموظفين
٣٣	-	٣٣	-	-	-	٣٣	-	-	-	تسوية الأسهم المتنازل عنها
(١٩)	-	(١٩)	(١٩)	-	-	-	-	-	-	المحول إلى صندوق الزكاة
٩٤	-	٩٤	(٤١)	-	١٣٥	-	-	-	-	إصدار أسهم خطة حوافز الموظفين
١١١,٧٠١	٣,٧٩٨	١٠٧,٩٠٣	٨,٩٩٨	(٨٦)	(٢٨٤)	(٨,١٣٦)	٧,٤١١	-	١٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بألاف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق الملكية	حصة غير مسيطرة	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم						(معدلة) ٢٠١٤	
		المجموع	خسائر متراكمة	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	أسهم خزينة	علاوة إصدار إحتياطي قانوني	رأس المال		
١٠٠,٠١١	-	١٠٠,٠١١	(١٧,٠١٤)	-	(٦,٣٥١)	٦,٤٢٥	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤ كما هو معلن سابقاً
٢,٠٦١	٢,٠٦١	-	-	-	-	-	-	-	أثر التوحيد (راجع إيضاح رقم ٢)
١٠٢,٠٧٢	٢,٠٦١	١٠٠,٠١١	(١٧,٠١٤)	-	(٦,٣٥١)	٦,٤٢٥	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤ (المعدل)
٣,٨٢٣	٧٣٠	٣,٠٩٣	٣,٠٩٣	-	-	-	-	-	ربح الفترة
٣,٨٢٣	٧٣٠	٣,٠٩٣	٣,٠٩٣	-	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات
-	-	-	(٣٠٥)	-	-	٣٠٥	-	-	المحتسبة للفترة
-	-	-	(٣٠٥)	-	-	٣٠٥	-	-	إحتياطي قانوني
١٠٥,٨٩٥	٢,٧٩١	١٠٣,١٠٤	(١٤,٢٢٦)	-	(٦,٣٥١)	٦,٧٣٠	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

٢٠١٤ (معدلة)	٢٠١٥	إيضاح
		<b>أنشطة التشغيل</b>
(٣٤,٥٥٧)	(٢,١٠١)	مدفوعات لموجودات التمويلات، صافي
(٨,٢٣١)	(٢٦,٠٤٤)	مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي
٢,٠٧٩	-	رسوم إدارة مستلمة
٥٦٨	٥٦٦	إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل
(٩,٤٢٢)	(٧,٩٥٢)	أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الإستثمار
٤٦,٨٨٥	٣٢,٣٣٧	صافي مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الإستثمار
(٢,٠٦٠)	(٢,٢٩٢)	مصروفات مدفوعة للودائع
(٨,٦٩٧)	(١١,٢٢٤)	مبالغ مدفوعة للمصروفات
١,٨٥٧	٥,٢٦٣	مبالغ مستلمة أخرى
(٦٥)	(١٩٣)	مبالغ مصروفة في أعمال الخير
٢٨,٩٠٥	١٨,١٣٠	مبالغ مستلمة من حسابات جارية للعملاء
٧,٢٦٩	(٢,٢٠٢)	ودائع من مؤسسات مالية، صافي
(٣٧,١٣٠)	٤,٥٢٩	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
(١,٧٩٠)	(١,٩٩٥)	صافي مدفوعات للحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
(١٥,٣٨٩)	٥,٨١١	<b>صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التشغيل</b>
		<b>أنشطة الإستثمار</b>
(٤١,٨٥٠)	(٦٧,٨٤٢)	شراء صكوك
(١٨)	(١٠,٠١١)	شراء إستثمارات في أوراق مالية
٤٦,٦٣٥	٤٠,٣٠٠	مبالغ مستلمة من بيع / تسوية صكوك
٩٤	٢٣٢	مبالغ مستلمة من بيع / تسوية إستثمارات في أوراق مالية
١٠٤	-	مقبوضات من تسوية إستثمارات في شركات زميلة
١,٠٧٠	٢,٤٢٤	إيراد صكوك مستلمة
١٠٠	٩٩٨	أرباح مستلمة / إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
(٧٦٣)	(٢٥٠)	شراء عقارات ومعدات
٥,٣٧٢	(٣٤,١٤٨)	<b>صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الإستثمار</b>
		<b>أنشطة التمويل</b>
-	(١,٧٨٥)	مدفوعات لأسهم الخزينة
-	(١,٧٨٥)	<b>صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل</b>
(١٠,٠١٧)	(٣٠,١٢٢)	<b>صافي النقص في النقد وما في حكمه</b>
١٠٦,٥٠٨	٩٦,٤٩١	النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
٩٦,٤٩١	٦٦,٣٦٩	<b>النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر</b>
		<b>يشتمل النقد وما في حكمه على:</b>
٢٠,٤٨٥	٢٢,٤١٦	٣ نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
٧٦,٠٠٦	٤٣,٩٥٣	٤ ودائع لدى مؤسسات مالية
٩٦,٤٩١	٦٦,٣٦٩	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بألاف الدنانير البحرينية

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥			التغيرات خلال السنة					الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٥			٢٠١٥	
عدد	متوسط	المجموع	مصروفات	رسوم	أرباح أسهم	إجمالي	إعادة تقييم	إستثمارات/	عدد	متوسط	المجموع	
(بالآلاف)	القيمة	(بالآلاف)	إدارية	المصرف	مدفوعة	الدخل	(بالآلاف)	(سحوبات)	(بالآلاف)	القيمة	(بالآلاف)	
(بالدينار البحرينية)	للسهم	(بالدينار البحرينية)	(بالآلاف)	كوكيل	(بالآلاف)	(بالآلاف)	الدنانير	الدنانير	(بالدينار البحرينية)	للسهم	(بالدينار البحرينية)	
(البحريني)	(البحريني)	(البحريني)	(البحرينية)	(البحريني)	(البحرينية)	(البحرينية)	(البحرينية)	(البحرينية)	(البحريني)	(البحريني)	(البحريني)	
٨,٣١٣	١,٠٠	٨,٣١٣	-	-	-	-	-	-	٨,٣١٣	١,٠٠	٨,٣١٣	سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)
٨,٥٠٠	٠,١٨	٤٨,٠٨٢	(١٣٠)	-	-	٤,٠٤٨	٢٢	-	٤,٥٦٠	٠,٠٩	٤٨,٠٨٢	جنابن القابضة المحدودة (ريا ٤)
٣,٧٢٨	١,٠٠	٣,٧٢٨	-	-	-	-	-	(٤,٣٧٢)	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)
٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	-	٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
٢١,٥٣٤			(١٣٠)	-	-	٤,٠٤٨	٢٢	(٤,٣٧٢)	٢١,٩٦٦			

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			التغيرات خلال السنة					الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٤			٢٠١٤	
عدد	متوسط	الإجمالي	مصروفات	رسوم	أرباح أسهم	إجمالي	إعادة تقييم	إستثمارات/	عدد	متوسط	الإجمالي	
(بالآلاف)	القيمة	(بالآلاف)	إدارية	المصرف	مدفوعة	الدخل/	(الخسارة)	(سحوبات)	(بالآلاف)	القيمة	(بالآلاف)	
(بالدينار البحرينية)	للسهم	(بالدينار البحرينية)	(بالآلاف)	كوكيل	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	الدنانير	(بالدينار البحرينية)	للسهم	(بالدينار البحرينية)	
(البحريني)	(البحريني)	(البحريني)	(البحرينية)	(البحريني)	(البحرينية)	(البحرينية)	(البحرينية)	(البحرينية)	(البحريني)	(البحريني)	(البحريني)	
-	-	-	-	-	-	(٤,٣٠٤)	(١,٠٥٢)	(٣,٥١٢)	٨,٨٦٨	٥٢٠,١٢	١٧,٠٥	صندوق الحارث الفرنسي العقاري
٨,٣١٣	١,٠٠	٨,٣١٣	-	-	-	-	(١٠)	-	٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣	سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)
٤,٥٦٠	٠,٠٩	٤٨,٠٨٢	(١٨٩)	-	(٧٤٦)	٢٢٦	٥	-	٥,٢٦٤	٠,١١	٤٨,٠٨٢	جنابن القابضة المحدودة (ريا ٤)
٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	-	-	-	-	-	-	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)
٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	(٨)	١,٠٠١	٠,٣٤	٢,٩٤٨	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
٢١,٩٦٦			(١٨٩)	-	(٧٤٦)	(٤,٠٧٨)	(١,٠٥٧)	(٣,٥٢٠)	٣١,٥٥٦			

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

## بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

١ يتضمن الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية كما في نهاية السنة.

٢٠١٤	٢٠١٥	
		<b>مصادر أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة</b>
٨٣٥	٨٥٩	الرصيد كما في ١ يناير
-	-	تبرعات المصرف
٨٩	٦١	إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية
<b>٩٢٤</b>	<b>٩٢٠</b>	<b>مجموع المصادر</b>
		<b>إستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة</b>
٦٥	١٩٣	تبرعات لمؤسسات خيرية
<b>٦٥</b>	<b>١٩٣</b>	<b>مجموع الإستخدامات</b>

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ١ النشأة والنشاط الرئيسي

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («المصرف»)، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي وإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. تشمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية وإستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتوزع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلية منتجات إستثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً «المجموعة»). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%) طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	١٠٠٪ الإحتفاظ بأسهم لصالح نظام حوافز الموظفين (إيضاح رقم ٢٣)
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪ الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠٪ الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩,٠٨٪ لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها "
عقارات الخليج	جزر الكايمن	١٠٪ لشراء وبيع وتأجير عقارات مُدرةً للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي

### ٢ السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بانتظام من قبل المجموعة ومتسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، باستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

#### (أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٥

##### (١) تعديلات على معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) – التوحيد

خلال السنة، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلات على معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣)، والتي أصبحت سارية المفعول بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥. تستعرض هذه التعديلات توضيحات وتوسع من سيناريوهات تقييم السيطرة عندما تملك المنشأة أقل من غالبية حقوق التصويت في الإستثمار. وعلى وجه الخصوص، تم تقديم مبدأ سلطة الأمر الواقع. يوضح التعديل أنه عندما تملك المؤسسة المالية الإسلامية أقل من غالبية حقوق التصويت في الإستثمار، قد توجد السيطرة من خلال: (١) الاتفاق مع المساهمين الآخرين في الشركة، أو الشركة نفسها؛ (٢) الحقوق الناتجة من الاتفاقات التعاقدية الأخرى؛ (٣) حقوق تصويت المصرف (سلطة الأمر الواقع)؛ (٤) حقوق تصويت محتملة؛ (٥) مزيجاً مما سبق.

بالإضافة لذلك، فإن معيار المحاسبة المالي رقم ٢٣ لا يقدم توجيهاً محدداً لتقييم السيطرة على شركات ذات الأغراض الخاصة. وكان المصرف يلجأ للتوجيهات ذات العلاقة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. نتيجة لتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ (التوحيد)، قامت المجموعة بتغيير سياستها المحاسبية لتحديد متى تملك السيطرة على شركات الأغراض الخاصة لتتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، (يركز نموذج السيطرة الجديد على مستوى سلطة المجموعة على شركات الأغراض المحددة والتعرض أو الحقوق في العوائد المتغيرة من المشاركة مع الشركة المستثمر فيها والقدرة على استخدام سلطتها للتأثير على هذه العوائد). على وجه الخصوص، تم تقديم توجيهات موسعة لتقييم سلطة المجموعة على الإستثمار والتي ستعتبر على أنها طرف رئيسي (بشكل أساسي من أجل منفعتها الذاتية)، ومتى ستؤخذ في الاعتبار على أنها وكيل (بشكل أساسي لمنفعة مستثمريها).

## ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(١) تعديلات على معيار المحاسبة المالي رقم ٢٢ - التوحيد (يتبع)

وفقاً لأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم ٢٢ المعدل، قامت المجموعة بإعادة تقييم استنتاج سيطرتها على الإستثمارات بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥. نتيجة لذلك، قامت المجموعة بتغيير استنتاج السيطرة فيما يتعلق باستثماراتها في شركة صروح المحدودة وشركة عقارات الخليج، والتي تم احتسابها سابقاً كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. تم التوصل لهذا الاستنتاج بناءً على تقدير أن المجموعة، بالإضافة لسلطتها على الأنشطة ذات العلاقة بصفة مدير الإستثمار، تتعرض لتقلبات جوهرية من مشاركتها مع هذه الإستثمارات. سابقاً، لم تكن المجموعة لتوحد مثل هذه الإستثمارات. بالتالي، ووفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم ٢٢ المعدل، فقد قامت المجموعة بتطبيق التغيير في السياسة بأثر رجعي، وقامت بتعديل المبالغ ذات العلاقة، كما لو أنه قد تم توحيد الإستثمار من تاريخ حصول المصرف على السيطرة. فيما يلي الأثر الكمي للتغيرات:

### (ب) أثر التغييرات على السياسة المحاسبية

#### بيان المركز المالي الموحد

١ يناير ٢٠١٤

بعد التعديل	أثر التوحيد	كما كانت معلنة سابقاً	بيان المركز المالي الموحد ١ يناير ٢٠١٤
<b>الموجودات</b>			
٢٨,٨٤٩	١	٢٨,٨٤٨	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢٤٢,٨٩٦	(٩,٧٣٩)	٢٥٣,٦٣٥	موجودات التمويلات
١٠,٧٧٨	٤,١٩٥	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
١٢,٤٨٣	١٢,٤٨٣	-	عقارات قيد التطوير
٢٣,٠٩٠	(٢٥٢)	٢٣,٣٤٢	موجودات أخرى
٥٤٨,٩٣٠	٦,٦٨٨	٥٤٢,٢٤٢	إجمالي الموجودات
<b>المطلوبات</b>			
١٨,٧٩٧	(١٢٦)	١٨,٩٢٣	حسابات جارية للعملاء
١٢,١٦١	٤,٧٥٢	٧,٤٠٩	مطلوبات أخرى
١٥٤,٨٠٨	٤,٦٢٦	١٥٠,١٨٢	إجمالي المطلوبات
<b>حقوق الملكية</b>			
٢,٠٦١	٢,٠٦١	-	حصة غير مسيطرة
(١٧,٠١٤)	-	(١٧,٠١٤)	خسائر متراكمة

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(٢) أثر التغييرات على السياسة المحاسبية (يتبع)

بيان المركز المالي الموحد		
٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
كما كانت معلنة سابقاً	أثر التوحيد	بعد التعديل
<b>الموجودات</b>		
٣٧,٣٥٨	٢	٣٧,٣٦٠
تقد وأرصدة لدى البنوك		
٣٠٣,٩٤٣	(٨,١٨٨)	٢٩٥,٧٥٥
موجودات التمويلات		
١٣,٧١٥	٥,٢٧٢	١٨,٩٨٧
إستثمارات عقارية		
-	٧,٨٩٣	٧,٨٩٣
عقارات قيد التطوير		
٩,٠٧٩	(٢٥٥)	٨,٨٢٤
موجودات أخرى		
٥٩١,٩٢٤	٤,٧٢٤	٥٩٦,٦٤٨
إجمالي الموجودات		
<b>المطلوبات</b>		
٤٧,٨٢٨	(١١٠)	٤٧,٧١٨
حسابات جارية للعملاء		
٨,١١٥	١,٩٩٦	١٠,١١١
مطلوبات أخرى		
١٤٩,٩٣٣	١,٨٨٦	١٥١,٨١٩
إجمالي المطلوبات		
<b>حقوق الملكية</b>		
-	٢,٧٩١	٢,٧٩١
حصة غير مسيطرة		
(١٤,٢٧٣)	٤٧	(١٤,٢٢٦)
خسائر متراكمة		
<b>بيان الدخل الموحد</b>		
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
كما كانت معلنة سابقاً	أثر التوحيد	بعد التعديل
٢٢,٨٨٢	(١,٥٢٥)	٢١,٣٥٧
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		
٢,٧٨٢	١,٢٥٥	٣,١٦٤
رسوم وإيرادات أخرى		
٢٦,٤٧٦	٧٩٥	٢٧,٢٧١
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى حاملي حسابات الإستثمار		
٤,٢٣٨	١٩	٤,٢٥٧
مصروفات أخرى		
١١,٠٤٨	١٩	١١,٠٦٧
إجمالي المصروفات		
٣,٠٤٦	٧٧٧	٣,٨٢٣
ربح السنة		

### المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد للفترة السنوية المبتدئة من أو بعد ١ يناير ٢٠١٦ ويتوقع أن تكون ذات أهمية للمجموعة.

#### معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ - «الحسابات الإستثمارية»

لقد تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ («الحسابات الإستثمارية») في ديسمبر ٢٠١٤ ليحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٥ («الإفصاحات المتعلقة بأسس توزيع الربح بين حقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار») ومعيار المحاسبة المالية رقم ٦ («حقوق أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها»). سيتم تفعيل هذا المعيار للفترة المالية المبتدئة في ١ يناير ٢٠١٦. يتوقع من تطبيق هذا المعيار زيادة الإفصاحات المتعلقة بحقوق ملكية حقوق الإستثمار، ولا يتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

### (ب) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

## ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

### (ج) أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الإستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطبيعة المصروف.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الحساسة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الإجتهد في تقدير الإجراءات المتبعة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. تتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم إحتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة بأن الفرضيات المستخدمة مناسبة وبالتالي فإن البيانات المالية للمجموعة تعكس الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة. إن الأمور المعقدة التي تتطلب قدراً كبيراً من الإجتهد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٢٤.

### (د) أساس التوحيد

#### (١) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف غالبية حقوق التصويت في الإستثمار.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والموافد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والموافد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والموافد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الإستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لا يتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٥ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

#### (٢) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمتلك المجموعة فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من ٢٠٪ من حقوق التصويت وتمارس سلطة مؤثرة ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية.

يتم إحتساب قيمة الإستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للإستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المُستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى لا شيء ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

#### (٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد إستثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

#### (هـ) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

### ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(هـ) معاملات بالعملة الأجنبية (يتبع)

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم احتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبيع الإستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات.

إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

### (و) إستثمارات في أوراق مالية

تشتمل الإستثمارات في أوراق مالية على إستثمارات في حقوق الملكية وإستثمارات في صكوك (سندات إسلامية). يُستثنى من الإستثمارات في أوراق مالية كلاً من إستثمارات في شركات تابعة وإستثمارات في شركات زميلة (إيضاح رقم ٢ (ج)).

### (١) التصنيف

تصنف المجموعة إستثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون هي الإستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لاتتوافر فيها مميزات الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

### أدوات الدين:

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون إلى الفئات التالية: (١) تظهر بالتكلفة المطفأة أو (٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الأدوات كإستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لا يتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على إستثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

تشتمل الإستثمارات في ديون والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو على إستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند بداية الإستثمار، يمكن تعيين الإستثمارات في ديون والتي تتم إدارتها بتعاقدات على أساس العائد كمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان بإمكانها إزالة أي فروقات محاسبية يمكن أن تظهر عند قياس موجودات هذه الإستثمارات أو مطلوباتها أو العوائد المتوقعة منها أو الخسائر المترتبة عليها على أسس مختلفة. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات في صكوك (مُسَعَّرَة) متوسطة وطويلة الأجل.

### الإستثمارات في حقوق الملكية :

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: (١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الإستثمار.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو إستثمارات تم تعيينها كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عندما يتم الإستحواذ عليها أو إنشاؤها أساساً لغرض الإستفادة من التقلبات القصيرة الأجل في أسعارها أو الحصول على هامش ربح من المتاجرة. يتم تصنيف أي إستثمارات تشكل جزءاً من محفظة يغلب عليها نمط أرباح فعلية قصيرة الأجل «كإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة». قامت المجموعة حالياً بتصنيف صكوك ملكية مُدرجة طويلة الأجل وإستثمارات في أسهم خاصة تحت هذه الفئة.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات تتم إدارتها وتقييم أدائها داخلياً على أساس القيمة العادلة. تشتمل هذه الفئة على إستثمار في أسهم خاصة وشركات مقفلة معينة.

عند بداية الإستثمار، يقوم المصرف بصورة نهائية غير قابلة للتراجع باختيار تصنيف لأدوات إستثمار معينة لاتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتشتمل على إستثمارات في أوراق مالية مُسَعَّرَة وغير مُسَعَّرَة.

### (٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الإستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الإستثمار عندما تتقدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

## ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(و) إستثمارات في أوراق مالية (يتبع)

### (٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الإستثمارات الأخرى في أوراق مالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي. بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار. عند بيع الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الإستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

يتم إحتساب الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي لا يمكن من خلالها قياس القيمة العادلة بصورة موثوقة، وذلك لأنها غير مسعرة في السوق أو لعدم وجود طرق مناسبة يمكن من خلالها إشتقاق القيمة العادلة بصورة موثوقة، بسعر التكلفة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الإستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات إنخفاض في القيمة.

### (٤) مبادئ القياس

#### قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم باستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإحتقاق، مخصصاً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

#### قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملّمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للإستثمارات المسعرة باستخدام أسعار العرض في سوق نشطة لتلك الإستثمارات.

تستخدم المجموعة لبعض الإستثمارات الغير مسعرة، نماذج ملكية لقياس القيمة العادلة تكون عادة مستمدة من نماذج قياس معتمدة. قد لا يمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملزمة لهذه الأدوات المالية.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، مخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لبيان قيمة الإستثمارات بصورة عادلة.

### (ز) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

### (ح) ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

### (ط) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدمها المجموعة لإدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

### (ي) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتركة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتملك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار.

## ٤. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ي) موجودات مشتراة لغرض التأجير (يتبع)

يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تحمّل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل.

### (ك) إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كإستثمارات عقارية. يتم تقييم الإستثمارات العقارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الإستثمار العقاري. تمتلك المجموعة قطعة أرض مصنفة كإستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها وقل محتفظ بها لتحصيل الايجارات.

الأرض لا يتم إستهلاكها والمباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة. عندما يتم تغيير استخدام عقار كإعادة تصنيفه إلى عقارات ومعدات، تعتبر قيمته العادلة في يوم إعادة التصنيف هي سعر التكلفة للعمليات المحاسبية اللاحقة.

### (ل) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من أرض وقل يتم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم إحتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الإنتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

### (م) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها ومباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الافتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

### (ن) إنخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية (بما في ذلك الإستثمارات في أوراق مالية) يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المصدر في المجموعة، أو الأوضاع الإقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة للإستثمارات في أوراق مالية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

### الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على إستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون، وموجودات التمويل والذمم المدينة. يتم قياس الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم إحتساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الإنخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الإنخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الإعتبار أي أدلة لإنخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الإنخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرياً وبصورة فردية. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة الذي تم تكبده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرياً بصورة فردية يتم تقييم الإنخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

### الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الإستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تقوى ٢٠٪ من تكلفته، ولدة تتجاوز ٦ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الإستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر مخصصات الإنخفاض في قيمة أدوات الإستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للإستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفر قيمة عادلة موثوقة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

## ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ن) انخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

### الموجودات غير المالية الأخرى

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها (الموجودات المالية الغير مبيئة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث انخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترجاع لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحساب خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لا يتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لا يتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده.

### (س) حسابات جارية للعملاء

يتم إحساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

### (ع) حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات إستثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار المصرف بإستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال.

يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الإستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الإستثمار. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار.

تظهر حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل إحساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الإستثمارات. إحتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الإستثمار، بعد إحساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الإستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

### (ف) حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم المصرف بصفته مدير إستثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم إستثمار أموال حسابات الإستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات للمصرف في البيانات المالية الموحدة.

### (ص) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تُكزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

### (ق) أسهم الخزينة

يتم إحساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كغير في حقوق الملكية. لا تقوم المجموعة بإحساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

### (ر) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

### (ش) إحساب الإيراد

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

## ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ش) احتساب الإيراد (يتبع)

يتم احتساب إيراد عقود المراجعات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي. يتم احتساب أرباح وخسائر المصرف المتعلقة بعقود المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتهما (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم احتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح باستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم احتساب إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم احتساب إيراد من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الودائع باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم احتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم احتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

### (ت) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم المصرف بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها المصرف في أعمال الخير.

### (ث) الزكاة

تقوم المجموعة باحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) «الزكاة»، وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستتقة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم المصرف باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم احتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

### (خ) منافع الموظفين

#### (١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم احتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة الالتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

#### (٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة»، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى إستُجِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس «نظام منافع محددة» ويتم احتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المصرف كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المصرف والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاء موظفون في المصرف. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المصرف كمصروفات في بيان الدخل متى إستُجِقت.

#### (٣) برنامج خطة حوافز الموظفين على أساس منح أسهم المصرف

يتم احتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي لم تستوف شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح. بالنسبة للمنح التي لا تملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

#### (ذ) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

#### (ض) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الإعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

## ٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

### (ظ) التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعترم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

### (غ) المخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حكمية على المصرف يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

### (ف) برنامج حماية الودائع

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع («البرنامج») الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المصرف وتخضع لإستبعايدات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

## ٣. نقد وأرصدة لدى البنوك

٢٠١٤ ديسمبر ٣١ (معدلة)	٢٠١٥ ديسمبر ٣١	
٢,٥٥٠	٦,٥٢٠	نقد
١٢,٨٠١	١٠,٢٨٦	أرصدة لدى البنوك
٥,١٣٤	٥,٥١٠	حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
		- حساب جاري
١٦,٨٧٥	١٨,٨٧٠	- حساب الإحتياطي
٣٧,٣٦٠	٤١,٢٨٦	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

## ٤. ودائع لدى مؤسسات مالية

٢٠١٤ ديسمبر	٢٠١٥ ديسمبر ٣١	
٧٦,٠٣٠	٤٣,٩٦٩	إجمالي ودائع المراجعات والوكالات
(٢٤)	(١٦)	يطرح: أرباح مؤجلة
٧٦,٠٠٦	٤٣,٩٥٣	

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٥ نسبة ٢٣,١٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٧٠,٧٠٪).

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدينار البحرينية

### ٥. موجودات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٢٣٤,٥٣٣	٢٧٧,١٣٠	مراوحة
٣٧,١٤١	٢٢,٤١٢	مشاركة
٣٦,٢٥٦	٣١,٧١٧	وكالة
١,٢٧٦	١,١٨٨	مضاربة
٢١٨	٣٥	إستصناع
٣٠٩,٤٢٤	٣٣٢,٤٨٢	
(١٠,١٩٢)	(١٠,٢٨٤)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - محددة
(٣,٤٧٧)	(٣,٤٨٤)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - جماعية
٢٩٥,٧٥٥	٣١٨,٧١٤	

تشتمل عقود المراوحة على أرباح مؤجلة تبلغ ٣٢,٥٨٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٢,٤٩٠ ألف دينار بحريني).

يشتمل إجمالي موجودات التمويل على ذمم تمويلات المستهلكين تبلغ ٥٥,٠٤٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٦,٧٠١ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

الإجمالي	على مستوى المحفظة	محددة	٢٠١٥
١٣,٦٦٩	٣,٤٧٧	١٠,١٩٢	في ١ يناير
١,٠٣٢	٧	١,٠٢٥	صافي مخصص السنة
(٩٣٣)	-	(٩٢٣)	تسوية ناتجة عن شطب موجودات
١٣,٧٦٨	٣,٤٨٤	١٠,٢٨٤	في ٣١ ديسمبر
الإجمالي	على مستوى المحفظة	محددة	٢٠١٤
١٦,٣٢٥	٣,٧٩٦	١٢,٥٢٩	في ١ يناير
(١٩٠)	(٣١٩)	١٢٩	صافي مخصص السنة
(٢,٤٦٦)	-	(٢,٤٦٦)	تسوية ناتجة عن شطب موجودات
١٣,٦٦٩	٣,٤٧٧	١٠,١٩٢	في ٣١ ديسمبر

## ٦. إستثمارات في الصكوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
		<b>أدوات دين:</b>
٣٠,٦١٩	٦٣,٥٣٣	- صكوك غير مُسعرة (بالتكلفة المطفأة)
٢٩٨	-	- صكوك مُسعرة (بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل)
		<b>أدوات حقوق الملكية:</b>
٤,٩٦١	-	- صكوك مُدرجة (بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل)
٢٥,٩٧٨	٦٣,٥٣٣	

خلال السنة، تم إحساب مخصصات لإنخفاض القيمة بمبلغ ١٣١ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٠٠ ألف دينار بحريني) على أدوات الدين غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين تظهر صافي من مخصصات انخفاض القيمة المحددة بمبلغ ٤٣١ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٠٠ ألف دينار بحريني).

## ٧. موجودات مشتراة لغرض التأجير

٢٠١٤	٢٠١٥	
		<b>التكلفة</b>
٣٩,٩٢٩	٥٠,٣٦٦	في ١ يناير
٢٠,٢١٨	٢٤,٤٣٠	إضافات خلال السنة
(٩,٧٨١)	(٩,٤٧٠)	سداد / تسويات خلال السنة
٥٠,٣٦٦	٧٥,٣٢٦	<b>في ٣١ ديسمبر</b>
		<b>الإستهلاك المتراكم</b>
٧,٨٦٨	٧,٣٨٥	في ١ يناير
٩,٢٩٨	٩,٦٠٠	إستهلاك السنة
(٩,٧٨١)	(٩,٤٧٠)	سداد خلال السنة
٧,٣٨٥	٧,٥١٥	<b>في ٣١ ديسمبر</b>
٤٢,٩٨١	٦٧,٨١١	<b>صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر</b>

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ١,٢٨٩ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٧٩٨ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من مخصصات جماعية بمبلغ ٦٩٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٤٤٢ ألف دينار بحريني) ومخصصات محددة بمبلغ ٢٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: لا شيء). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحسوبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٢٨٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٨٢ ألف دينار بحريني). يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٦٦,٦٩٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٤٢,٦٨٤ ألف دينار بحريني).

## ٨. إستثمارات في أوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨	- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (بالقيمة العادلة)
		بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية القيمة
٤٥,٧٩٧	٤٩,٠٩٩	- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)*
-	٣,٥٥٤	- أسهم حقوق ملكية مدرجة (بالقيمة العادلة)
٦٠,٩٤٥	٦٧,٨٠١	

\* تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على إستثمارات في شركات مقفلة أو تمثل إستثمارات في مشاريع قامت المجموعة بالترويج لها. يتم إحساب هذه الإستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك بعدم الحصول على أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الإستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية أو عن طريق طرح أولي عام.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الديناري البحرينية

### ٨. إستثمارات في أوراق مالية (يتبع)

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم احتسابها خلال السنة ٧٦٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٤٢٢ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة. بينما بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحاسبية على أسهم حقوق الملكية المدرجة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ٢٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: لا شيء).

أسهم حقوق الملكية غير المدرجة تظهر بالتكلفة صافي مخصصات إنخفاض القيمة تبلغ قيمتها ١٧,٥٤٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٦,٧٨١ ألف دينار بحريني). أسهم حقوق الملكية المدرجة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية صافي مخصصات انخفاض القيمة المحددة بمبلغ ٢٦٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: لا شيء).

#### أحداث لاحقة

بعد نهاية السنة، قام المصرف بالتخلص من إستثمارات في أسهم حقوق ملكية تبلغ ٧,٥٤ مليون دينار بحريني عن طريق صفقة تبادل قام المصرف من خلالها بالإستحواذ على إستثمارات في مشاريع يديرها وبمبلغ مماثل. إضافة لذلك، من إجمالي الإستثمار الذي تم الإستحواذ عليه، قام المصرف ببيع حصة تبلغ ٣,٧٧ مليون دينار بحريني لطرف ذو علاقة مقابل نقد. تعتبر العمليات المذكورة أعلاه جزء من خطة إعادة موازنة محفظة المصرف.

حتى تاريخ الموافقة على هذه البيانات المالية، إنخفضت محفظة الإستثمار في الأسهم المدرجه بمبلغ ٢٧٨ ألف دينار بحريني وذلك نظراً للتقلبات المؤقتة للسوق.

### ٩. إستثمارات في شركات زميلة

٢٠١٤	٢٠١٥	
٢,٦٨١	٢,٦٠٤	في ١ يناير
(١٠٤)	-	إستردادات خلال السنة
٢٧	١	حصة المصرف من أرباح السنة
٢,٦٠٤	٢,٦٠٥	في ٣١ ديسمبر

تشمل الإستثمارات في الشركات الزميلة على:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة التملك	طبيعة العمل
شركة المشاريع العقارية كابيتال ش.م.ب (م)	البحرين	٣٠,٠٠٪	إمتلاك وتطوير عقارات
أملاك ٢ (شركة ذات أغراض خاصة)	جزر الكايمن	٢٣,٥١٪	شراء وبيع عقارات في مملكة البحرين

فيما يلي معلومات مالية مختصرة عن الشركات الزميلة تم إستخراجها بناءً على طريقة حقوق الملكية ولم يتم تعديلها بحيث تعكس نسبة ملكية المجموعة في هذه الشركات (تم إستخراج هذه المعلومات من أحدث حسابات إدارية غير مدققة):

٢٠١٤	٢٠١٥	
١٠,٦٤٣	١٠,٢٤٢	إجمالي الموجودات
١,٠٨٤	٧٨٧	إجمالي المطلوبات
٤٤٨	٦٤٩	إجمالي الإيرادات
١٠١	(١)	إجمالي صافي (الخسائر) / الأرباح

١. إستثمارات عقارية

٢٠١٤	٢٠١٥	مباني	أراضي	
المجموع	المجموع			
٢٠,٢٥٣	٢٠,٢٥٣	٣,٦٠١	١٦,٦٥٢	التكلفة في ١ يناير
(٣٤٨)	(٣٠)	(٣٠)	-	إنخفاض القيمة
١٩,٩٠٥	٢٠,٢٢٣	٣,٥٧١	١٦,٦٥٢	في ٣١ ديسمبر
				<b>إستهلاك متراكم</b>
٨٦٤	١,٠٠٨	١,٠٠٨	-	في ١ يناير
١٤٤	١٤٤	١٤٤	-	إستهلاك السنة
١,٠٠٨	١,١٥٢	١,١٥٢	-	في ٣١ ديسمبر
١٨,٨٩٧	١٩,٠٧١	٢,٤١٩	١٦,٦٥٢	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تشتمل الإستثمارات العقارية على أربع قطع أراضي وثلاثة مباني وثلاثة عشر فيلا محتفظ بها بهدف الإستفادة من الزيادة في قيمتها المستقبلية وكسب دخل دوري. يمتلك المصرف قطعتي أرض في مشروع مرفأ البحرين المالي وذلك مقابل بيع إستثمار في سنة ٢٠١٠. تنوي المجموعة إستغلال إحدى هاتين القطعتين لأغراض خاصة تتعلق بالمجموعة ولذلك تم تصنيفها تحت بند «عقارات ومعدات» (الإيضاح رقم ١٣). تم الإحتفاظ بالقطعة الثانية وتصنيفها ضمن «إستثمارات عقارية». في ديسمبر ٢٠١٤ إحتسب المصرف ثلاث قطع أراضي وثلاثة عشر فيلا في البحرين، إستلمت مقابل سداد / تسوية ثلاث إتفاقيات تمويل متعثر (الإيضاح رقم ٣٤).

١. عقارات قيد التطوير

٣١ ديسمبر	٢٠١٥	
٢٠١٤ (معدلة)		
١٦,٩٠٥	١١,٤٧٧	الرصيد في ١ يناير
(٥,٤٢٨)	(٢,٧٥٠)	المحول من بيع فلل
١١,٤٧٧	٨,٧٢٧	مطروحاً: مخصص لإنخفاض صافي القيمة القابلة للتحقق
(٣,٥٨٤)	(١,٧٧٥)	
٧,٨٩٣	٦,٩٥٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر

تتكون العقارات قيد التطوير من ٢٢ فلة يملكها المصرف من خلال شركة تابعة في منطقتي الصخير، ويحتفظ بها لغرض البيع في نطاق العمل الإعتيادي.

الحركة في مخصص إنخفاض صافي القيمة القابلة للتحقق

٣١ ديسمبر	٢٠١٥	
٢٠١٤ (معدلة)		
٤,٥٠٦	٣,٥٨٤	الرصيد في ١ يناير
(٩١)	(٧٤٤)	إنتفاء المخصص للسنة
(٨٣١)	(١,٠٦٥)	المحول من بيع فلل
٣,٥٨٤	١,٧٧٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ١١. عقارات قيد التطوير (يتبع)

قامت الإدارة بتقييم صافي القيمة القابلة للتحقق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ واحتساب إنتفاء للمخصص بمبلغ ٧٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٩١ ألف دينار بحريني) بناء على التقدير الحالي لأسعار ومصروفات البيع.

### ١٢. موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٥,٠٢٩	٥,٠٢٩	قرض حسن
٦٨٦	٦٠٠	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢٠٠	١,٣١٢	عوائد مستحقة على صكوك
٢,٩٠٩	٥,٧٢٣	ذمم مدينة أخرى
٨,٨٢٤	١٢,٦٧٥	

يظهر القرض الحسن صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة بمبلغ ٩٥٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٩٥٥ ألف دينار بحريني). يظهر مبلغ الذمم المدينة الأخرى صافي مخصصات إنخفاض في القيمة تبلغ ٧٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٧٢٢ ألف دينار بحريني).

### ١٣. عقارات ومعدات

٢٠١٤ الإجمالي	٢٠١٥ الإجمالي	أعمال قيد الإنشاء	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث و تجهيزات	مباني	أرض (الإيضاح رقم ١٠)	التكلفة
١٤,٩٧٤	١٥,٧٢٧	٥٦٩	٣٨٥	٣,٣٥٢	٤,٢٢٤	٤٩٣	٦,٧١٤	في ١ يناير
٧٦٣	٦٩٥	٤٤٩	٧٤	١٣٥	٣٧	-	-	إضافات
-	-	(٥١٥)	٣٦	٣٢٥	١٥٤	-	-	رسملة
-	(٥٣٦)	-	(٤٢)	(١)	-	(٤٩٣)	-	استبعاد
١٥,٧٢٧	١٥,٨٩٦	٥٠٣	٤٥٣	٣,٨١١	٤,٤١٥	-	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر
								الإستهلاك المتراكم
٦,٥٩٣	٧,٢٢٠	-	٣٠٩	٢,٩٨٨	٣,٨٨٤	٣٩	-	في ١ يناير
٦٢٧	٤٨٢	-	٤٠	٢٤٠	١٩٣	٩	-	إستهلاك السنة
-	(٩١)	-	(٤٢)	(١)	-	(٤٨)	-	استبعاد
٧,٢٢٠	٧,٦١١	-	٣٠٧	٣,٢٢٧	٤,٠٧٧	-	-	في ٣١ ديسمبر
								صافي القيمة الدفترية في
٨,٥١٧	٨,٢٨٥	٥٠٣	١٤٦	٥٨٤	٣٣٨	-	٦,٧١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
								صافي القيمة الدفترية
	٨,٥١٧	٥٦٩	٧٦	٣٦٤	٣٤٠	٤٥٤	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١٤. ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٢٣,٢٦٣	١٧,٧٢٨	مؤسسات غير مالية
٢٠,٥١٩	٣٠,٥٧٣	أفراد
٤٣,٧٨٢	٤٨,٣١١	

تمثل هذه المبالغ وداائع في صيغة عقود مرابحة.

١٥. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٢,١٥٢	٢,٨٢١	أرباح مضاربات مستحقة
٧٧٥	٥٣٠	ذمم دائنة للموظفين
٨٥٩	٧٢٧	أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع (صفحة ١٢)
١١١	١١٣	مستحقات عقود إستصناع
٥,٢١٣	٥,٦٣٦	ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة
١٠,١١١	٩,٨٣٧	

١٦. حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يخلط المصرف الأموال المستلمة من حاملي حسابات الإستثمار ويقوم بإستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
١٢,٧٩٩	١٠,٢٨٦	أرصدة لدى البنوك
١٦,٨٧٥	١٨,٨٧٠	حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٧٦,٠٠٦	٤٣,٩٥٢	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١,٠١٧	٦٣,٥٢٣	أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون - صكوك
٤,٩٦١	-	أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية - صكوك
١٩٧,٢٧٦	٢٣٤,٥٢٩	موجودات التمويل
٣٣٨,٩٣٤	٣٧١,٢٧١	

فيما يلي بيان بالعاائد من الموجودات المستثمرة بصورة مشتركة والتوزيعات لأصحاب حسابات الإستثمار:

٢٠١٤	٢٠١٥	
١٢,٨٤٣	١٦,٩٢٣	حصة المستثمرين من عواائد موجودات تم إستثمارها بصورة مشتركة
(٤,٠٠٢)	(٩,٥٥١)	حصة المصرف كمضارب
٨,٨٤١	٧,٣٨٢	لعاائد / توزيعات إلى أصحاب حسابات الإستثمار

تم تقريباً توزيع نسبة ٩٨,٩٨٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٦٠,٢٪) على المستثمرين في حين إحتفظ المصرف بالرصيد المتبقي كرسوم مضارب. بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لاشيء (٢٠١٤: لاشيء) ورصيد إحتياطي مخاطر الإستثمار لاشيء (٢٠١٤: لاشيء).

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ١٧. رأس المال

٢١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	<b>المصرح به:</b> ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
١١٥,٤١٦	١٠٠,٠٠٠	<b>الصادر والمدفوع:</b> ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي (٢٠١٤: ١,١٥٤,١٦١,٠٨٤) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يوجد لدى المصرف فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، يحتفظ المصرف بأسهم خزينة تبلغ ٦٨,٠٥١,٣٢٥ سهماً (٢٠١٤: ٢٨,٦٢١,٣٢٢).

وافق المساهمون في إجتماع الجمعية العمومية غير الإعتيادية الذي عُقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥، على شطب خسائر متراكمة للمصرف بمبلغ ١٦,٩٥١ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، من خلال تسوية ١,٥٣٥ ألف دينار بحريني مقابل علاوة الأسهم، ومبلغ ١٥,٤١٦ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع. تم تحقيق خفض رأس المال من خلال إلغاء ١٠٨٤,١٦١,٠٨٤ سهماً لكل ١٠ أسهم مملوكة، وبالتالي خفض أسهم رأس المال المدفوع للمصرف من ١,١٥٤,١٦١,٠٨٤ سهماً (١١٥,٤١٦ ألف دينار بحريني) إلى ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً (١٠٠ ألف دينار بحريني). إن تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي قيد التنفيذ.

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

الفئة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)
أقل من ١٪	١٤٣,٢٧٩,٩٥٢	١٤,٣٢
١٪ إلى أقل من ٥٪	٩٧,٢١٦,٥٤٣	٩,٧٢
٥٪ إلى أقل من ١٠٪*	١٤٩,٤١٠,٣٩٣	١٤,٩٤
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	١٤٠,١٠١,٧٦١	١٤,٠١
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٤٦٩,٩٩١,٣٥١	٤٧,٠٠
	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠

\* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.

\* تشمل أسهم الخزينة وأسهم خطة حوافز الموظفين غير المستحقة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	مجموعة جي إف إتش المالية*
٤٧,٠٠	٤٦٩,٩٩١,٣٥١	البحرين	شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك مقفلة
١٤,٠١	١٤٠,١٠١,٧٦١	الكويت	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
٨,٦١	٨٦,١٨٦,٥٩٦	الإمارات	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
٦,٣٠	٦٣,٢٢٣,٧٩٧	البحرين	

\* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تمثل هذه الأسهم ٤٧٪ من رأس مال المصرف تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.

١٨. إيراد من الصكوك

٢٠١٤	٢٠١٥	
٨٠١	٣,٣٤١	أرباح من أدوات دين - صكوك
٥١٦	٣٤١	إيرادات أخرى وبيع من بيع الصكوك
١,٣١٧	٣,٦٨٢	

١٩. إيراد من إستثمارات في أوراق مالية

٢٠١٤	٢٠١٥	
٢٧١	٥٣٩	توزيعات أرباح من الإستثمارات الغير مُسَعَّرة
-	(٨٦)	صافي خسائر الإستثمارات المُدرجة
(١٧١)	٤٢٥	أرباح/ (خسائر) من بيع الإستثمارات
١٠٠	٨٧٨	

٢٠. تكلفة الموظفين

٢٠١٤	٢٠١٥	
٥,٤٤٠	٤,٨٧٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٦٦٣	٧١١	مصرفات تأمينات إجتماعية
٨١	١٣٨	مصرفات الموظفين الأخرى
٦,١٨٣	٥,٧٢٦	

٢١. مصرفات أخرى

٢٠١٤ (معدلة)	٢٠١٥	
١,٠٠٨	١,١٠١	تكلفة المكاتب
٧٧٩	٨٦٣	تكاليف إعلانات وتسويق
٦٨٥	٥٦٦	أتعاب مهنية
٤٧٤	٤١١	تقنية المعلومات
٢١٦	١٩٦	مصرفات مجلس الإدارة
٢٣٩	٣٠١	مصرفات الإتصالات
١٩٢	٣١٤	مصرفات قنوات التوزيع
٦٦٤	٨٥٢	مصرفات إدارية أخرى
٤,٢٥٧	٤,٦٠٣	

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٢٢. مخصصات الإنخفاض في القيمة

٢٠١٤	٢٠١٥	
(١٩٠)	١,٠٢٢	موجودات التمويلات (إيضاح رقم ٥)
٨٢	٢٨٠	أقساط إيجارات مستحقة (إيضاح رقم ٨)
٤٢٢	٧٦٦	إستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - بالتكلفة (إيضاح رقم ٧)
-	٢٦٣	إستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - بالقيمة العادلة (إيضاح رقم ٧)
١٠٠	١٢١	إستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ٦)
٥٧	-	موجودات أخرى (إيضاح رقم ١٢)
٤٨١	٢,٤٧٢	

### ٢٣. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

أسست المجموعة شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م) ("حوافز")، وهي شركة ذات أغراض خاصة، للإحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام. وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم. وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ٦,٩١٧,٣٦٧ سهماً. خلال السنة، تم منح ٢,٠٨٩,٨٢٩ سهماً إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام وتخضع لفترة الثلاث سنوات.

### ٢٤. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

يقوم المصرف بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناء على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

#### الأحكام

#### تصنيف الإستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي إستثمار إما بتصنيفه كأدوات إستثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات إستثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل إستثمار نية الإدارة تجاه هذا الإستثمار ويخضع كل إستثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناء على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٢ (ه)).

#### شركات ذات أغراض خاصة

يقوم المصرف بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة أساساً لِيُمكن المستثمرين من المشاركة في إستثماراته. يقوم المصرف بتوفير خدمات إدارية، إدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لهذه الشركات، يؤدي تقديم مثل هذه الخدمات إلى قيام المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. يقوم المصرف بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه الذين يمثلون أطرافاً خارجية مستفيدة من هذه الإستثمارات.

لا يقوم المصرف بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لايسيطر عليها. لتحديد ما إذا كان المصرف يمارس السيطرة على هذه الشركات، يتم قياس الأهداف من أنشطة هذه الشركات، ومدى تعرض المصرف لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نية المجموعة ومقدرتها على إتخاذ قرارات تشغيلية نيابة عن هذه الشركات ومدى إستعادة المجموعة من تنفيذ مثل هذه القرارات.

#### التقديرات

#### الإنخفاض في قيمة إستثمارات في حقوق الملكية

تقرر المجموعة بتعرض الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة لإنخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي على وجود الإنخفاض وأن هذا الإنخفاض يعتبر جوهرياً أو عندما يكون هناك إنخفاض لفترة طويلة في قيمتها العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

## ٢٤. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

التقديرات (يتبع)

الإنخفاض في قيمة إستثمارات في حقوق الملكية (يتبع)

في حالة الأسهم المُسعرة، تعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تتفوق ٢٠٪ من تكلفته، كما تعتبر المجموعة أن أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٦ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. عندما لا تتوفر قيمة عادلة للإستثمارات ويتم إحتسابها بسعر التكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترجاع من هذه الإستثمارات لإختبار أي إنخفاض في قيمتها.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدره القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

عند القيام بهذه التقديرات، يقوم المصرف بتقييم بعض العوامل التي من ضمنها وجود دلائل على تدهور في الوضع المالي للشركة المُستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع الذي تعمل فيه، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من الممكن، بناءً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهرية في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

### القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مسعرة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للإستثمارات غير المُسعرة بإستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو إستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات أو المحافظ التي تم الإستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لا يمكن تحديدها بدقة. لا يمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية). من الممكن بحد معقول، بناءً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات.

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للإستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للإستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام المصرف بتبني منهج السوق لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الإستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥٪ في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٧٣٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٧٦١ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قبل المجموعة.

### إنخفاض قيمة موجودات التمويلات

يتم تقييم موجودات التمويلات وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٢ (ل). يتم تقييم مدى الإنخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتحققة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كل على حده، كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمات وتقييم التدفقات النقدية المتوقع إستلامها.

لغرض تقييم أي إنخفاض في قيمة المحفظة بصفة جماعية، تقوم الإدارة، متى توافرت، بإستخدام تقييمات مبنية على خبرتها عند حدوث أي خسائر تاريخية لموجودات وعند حدوث أي خسائر في القطاع المعني بموجودات لها خصائص مخاطر إئتمانية وأدلة موضوعية على حدوث إنخفاض في القيمة مشابهة لتلك الموجودات التي تحتوي عليها هذه المحفظة. لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع موجودات التمويلات التي لها صفات مخاطر إئتمانية متشابهة (أي بناءً على عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة والتي تأخذ في الإعتبار نوع الموجودات، والقطاع الصناعي، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جماعي.

### تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدره. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في نقطة محددة من الوقت، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الإستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقين ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية.

من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهرية في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدينار البحرينية

### ٢٥. موجودات تحت الإدارة

يقوم المصرف بتوفير خدمات إدارية، وإدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لشركائه الإستثمارية، حيث تقوم المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. لم يتم تضمين أي موجودات تحت الإدارة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ نهاية السنة، بلغت الموجودات تحت الإدارة ٢١، ٢٥٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٤: ٧٧، ٢٦١ مليون دينار بحريني). قام المصرف خلال السنة بإحتساب رسوم إدارة بلغت لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٧٢٨ ألف دينار بحريني) في مقابل إدارة هذه الموجودات.

### ٢٦. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات يمارس المصرف عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمصرف. ينتج جزء كبير من رسوم الإدارة من شركات (موجودات تحت الإدارة) يمارس المصرف أو مساهميه الرئيسيون نفوذاً مؤثراً عليها. على الرغم من إعتبار هذه المؤسسات كأطراف ذات علاقة، إلا أن المصرف يقوم بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه والذين يمثلون الأطراف المستفيدة من هذه الإستثمارات.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأسهم	الفضة*
٤	٧,٢٧١,٨٠٦	أقل من ١٪
-	-	١٪ إلى ١٠٪

\* موضحة كنسبة من مجموع أسهم المصرف المتداولة.

### تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المصرف.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٤	٢٠١٥	
٨١	٦٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١٢٠	١٢٠	مخصصات أعضاء مجلس الإدارة
٨٦٨	٦٠٢	رواتب ومنافع قصيرة الأجل

## ٢.٦ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعاملات مع حسابات الإستثمار المقيدة

يتم تنفيذ المعاملات التي تتضمن تحويل أو بيع موجودات إلى حسابات الإستثمار المقيدة وفقاً لقيم تم الإتفاق عليها مسبقاً ووفقاً للشروط التي تم التعاقد عليها لكل إستثمار مقيد. خلال سنة ٢٠١٥، ومن خلال الأنشطة الإعتيادية، قام المصرف بشراء بعض إستثمارات بقيم تعاقدية متفق عليها وتبلغ ٤,٣٧٢ ألف دينار بحريني.

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
<b>الموجودات</b>					
٣٣٤	٣٣٤	-	-	-	٣٣٤
					موجودات التمويلات
-	-	-	٢,٢٨٤	٢٣,٨٤٥	٢٦,١٢٩
					إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٥	٢,٦٠٥	-	-	-	٢,٦٠٥
					إستثمارات في شركات زميلة
١١٧	١١٧	-	-	٢,٤٩٤	٢,٦١١
					موجودات أخرى
<b>المطلوبات</b>					
٢٢٢	٢٢٢	-	٩,٩٧١	٧,٨٠٠	١٧,٩٩٣
					حسابات جارية للعملاء
١١٠	١١٠	-	١٩,٩٤٣	٨,٤٠٩	٢٨,٤٦٢
					حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	شركات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركة الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
<b>الموجودات</b>					
٦٤٦	٦٤٦	-	-	-	٦٤٦
					موجودات التمويلات
-	-	-	٢,٢٨٤	٢٤,٩٢٩	٢٧,٢١٣
					إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٤	٢,٦٠٤	-	-	-	٢,٦٠٤
					إستثمارات في شركات زميلة
١٠٠	١٠٠	-	-	٢,٠٨٤	٢,١٨٤
					موجودات أخرى
<b>المطلوبات</b>					
١٤٨	١٤٨	-	٤٣	١,٤٥٦	١,٦٤٧
					حسابات جارية للعملاء
٤٥٧	٤٥٧	٣٤٩	٥,٦٧١	١٠,٣٩٤	١٦,٨٧١
					حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٢٦. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	لشركه الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٢٠١٥
<b>الإيرادات</b>					
					إيراد من موجودات التمويلات وموجودات
٣٩	-	-	-	٣٩	مشتراة لغرض التأجير
٣٦٧	٣٦٧	-	-	-	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
١	-	-	-	١	حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة
<b>المصروفات</b>					
٦٥٣	١٣١	٥٢٠	-	٢	العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
٦٠٣	-	-	٦٠٣	-	تكلفة الموظفين
١١٠	١١٠	-	-	-	مصروفات أخرى

المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	لشركه الأم / مساهمين رئيسيين آخرين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٢٠١٤
<b>الإيرادات</b>					
					رسوم إدارة
٧٠٥	٧٠٥	-	-	-	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات
١٠٢	-	-	-	١٠٢	مشتراة لغرض التأجير
(٣٦)	(١٩٨)	١٦٢	-	-	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
٢٧	-	-	-	٢٧	حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة
<b>المصروفات</b>					
٣٢٣	٢٥٧	٤٠	٨	١٨	العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
٨٦٨	-	-	٨٦٨	-	تكلفة الموظفين
١٢٣	١٢٣	-	-	-	مصروفات أخرى

## ٢٧. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح / (خسارة) السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	
٢٠١٤	٢٠١٥
(معدلة)	
٣,٠٩٣	٧,٠١٤
٩٦٨,٥٠٧	٩٦١,٤٦١
٣,١٩	٧,٣٠

لا يمتلك المصرف أي أدوات مخفضة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

## ٢٨. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال المصرف مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المصرف لضمان التزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

## ٢٩. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. لا يقوم المصرف بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. يقوم المصرف باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف ويقوم المصرف بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية باحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ١٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٧٦٦ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ الواجب إخراجها من قبل المصرف على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ لا شيء (٢٠١٤: لا شيء). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٠٠ ألف دينار بحريني أو ٠,١٠٠ فلس لكل سهم (٢٠١٤: ٧٦٦ ألف دينار بحريني أو ٠,٦٦٤ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجها من قبل المساهمين. سيدفع المصرف مبلغ ٧ آلاف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٩ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ إستناداً إلى ٠,١٠٠ فلس للسهم الواحد (الإيضاح رقم ٣٥).

## ٣٠. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

### أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستئجار، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يقدم خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك إستثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

### أعمال مصرفية إستثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار إستثمارات والقيام بدور المُرتب للإستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكله الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم المصرف منتجات كحسابات إستثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الإستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام بإستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام المصرف بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوُل أنشطتها في هذه القطاعات.

يقوم المصرف ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانياتها التقديرية.

تزاوُل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٢٢ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٣. بيان القطاع (يتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية إستثمارية	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٤١,٢٨٦	-	٤١,٢٨٤	٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٤٣,٩٥٣	-	٣٦,٥١٣	٧,٤٤٠	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١٨,٧١٤	-	٣٢٥,١١١	(٦,٣٩٧)	موجودات التمويلات
٦٣,٥٣٣	-	٦٣,٥٣٣	-	إستثمارات في الصكوك
٦٩,١٠٠	-	٦٩,١٠٠	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٦٧,٨٠١	-	-	٦٧,٨٠١	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٥	-	-	٢,٦٠٥	إستثمارات في شركات زميلة
١٩,٠٧١	-	-	١٩,٠٧١	إستثمارات عقارية
٦,٩٥٢	-	-	٦,٩٥٢	عقارات قيد التطوير
١٢,٦٧٥	٩٥٢	٢,٤٩٥	٩,٢٢٧	موجودات أخرى
٨,٢٨٥	٨,٢٨٥	-	-	عقارات ومعدات
<b>٦٥٣,٩٧٥</b>	<b>٩,٢٣٨</b>	<b>٥٣٨,٠٣٦</b>	<b>١٠٦,٧٠١</b>	<b>إجمالي موجودات القطاع</b>
٤٧,٠٠٧	-	٤٧,٠٠٧	-	ودائع من مؤسسات مالية
٤٨,٣١١	-	٤٨,٣١١	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٦٥,٨٤٨	-	٥٨,٤٠٨	٧,٤٤٠	حسابات تجارية للعملاء
٩,٨٣٧	٢,٤٣٠	٥,٦١٤	١,٧٩٣	مطلوبات أخرى
<b>١٧١,٠٠٣</b>	<b>٢,٤٣٠</b>	<b>١٥٩,٣٤٠</b>	<b>٩,٢٣٣</b>	<b>إجمالي مطلوبات القطاع</b>
٣٧١,٢٧١	-	٣٦٢,٧٥٢	٨,٥١٩	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٢١,٥٣٤	-	-	٢١,٥٣٤	حسابات الإستثمار المقيدة

٣٠. بيان القطاع (يتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية استثمارية	٢٠١٥
٥٦٦	-	٤٧٠	٩٦	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٢١,٤٤٧	-	٢١,٧٨٢	(٣٣٥)	إيراد من موجودات التمويل وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٣,٦٨٢	-	٣,٦٨٢	-	إيراد من الصكوك
٨٧٨	-	-	٨٧٨	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
١	-	-	١	حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة
٤,٤٠٤	-	٢,٢٠١	٢,٢٠٣	إيرادات أخرى
٣٠,٩٧٨	-	٢٨,١٣٥	٢,٨٤٣	<b>إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار</b>
(١٦,٩٣٣)	-	(١٦,٤٠٦)	(٥٢٧)	يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة المصرف كمضارب
٩,٥٥١	-	٩,٢٥٣	٢٩٨	حصة المصرف كمضارب
(٧,٣٨٢)	-	(٧,١٥٣)	(٢٢٩)	<b>العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار</b>
(٢,٢٩٢)	-	(٢,٢٢٨)	(٦٤)	يطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
٢١,٣٠٤	-	١٨,٧٥٤	٢,٥٥٠	<b>إجمالي إيرادات القطاع</b>
٥,٧٢٦	٢,٨٦٣	٢,٢٩٠	٥٧٣	تكلفة الموظفين
٤٨٢	٤٨٢	-	-	مصروفات إستهلاك
٤,٦٠٣	٣,٢٠٤	١,٢١٦	١٨٣	مصروفات أخرى
١٠,٨١١	٦,٥٤٩	٣,٥٠٦	٧٥٦	<b>إجمالي مصروفات القطاع</b>
١٠,٤٩٣	(٦,٥٤٩)	١٥,٢٤٨	١,٧٩٤	نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٢,٤٧٢)	-	(١,٤٤٣)	(١,٠٢٩)	مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة
٨,٠٢١	(٦,٥٤٩)	١٣,٨٠٥	٧٦٥	<b>نتائج القطاع</b>

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٣. بيان القطاع (بتبع)

				١ ديسمبر ٢٠١٤
المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية إستثمارية	
٣٧,٣٦٠	-	٣٧,٣٥٨	٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٦,٠٠٦	-	٧٤,٦٨٨	١,٣١٨	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٩٥,٧٥٥	-	٣٠٣,٩٤٣	(٨,١٨٨)	موجودات التمويلات
٣٥,٩٧٨	-	٣٥,٩٧٨	-	إستثمارات في الصكوك
٤٣,٧٧٩	-	٤٣,٧٧٩	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٦٠,٩٤٥	-	-	٦٠,٩٤٥	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٤	-	-	٢,٦٠٤	إستثمارات في شركات زميلة
١٨,٩٨٧	-	-	١٨,٩٨٧	إستثمارات عقارية
٧,٨٩٣	-	-	٧,٨٩٣	عقارات قيد التطوير
٨,٨٢٤	٩٤٨	٧٣٦	٧,١٤٠	موجودات أخرى
٨,٥١٧	٨,٥١٧	-	-	عقارات ومعدات
٥٩٦,٦٤٨	٩,٤٦٥	٤٩٦,٤٨٢	٩٠,٧٠١	إجمالي موجودات القطاع
٥٠,٢٠٨	-	٥٠,٢٠٨	-	ودائع من مؤسسات مالية
٤٣,٧٨٢	-	٤٣,٧٨٢	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤٧,٧١٨	-	٤٦,٤٠٠	١,٣١٨	حسابات جارية للعملاء
١٠,١١١	٢,٩٠٠	٥,١٢٠	٢,٠٩١	مطلوبات أخرى
١٥١,٨١٩	٢,٩٠٠	١٤٥,٥١٠	٣,٤٠٩	إجمالي مطلوبات القطاع
٣٣٨,٩٣٤	-	٣٣٨,٠٧٩	١٠,٨٥٥	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٢١,٩٦٦	-	-	٢١,٩٦٦	حسابات الإستثمار المقيدة

٣. بيان القطاع (يتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية استثمارية	٢٠١٤
٧٢٨	-	-	٧٢٨	رسوم إدارة
٥٦٨	-	٥٥٨	١٠	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٢١,٣٥٧	-	٢١,٨١٥	(٤٥٨)	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
١,٣١٧	-	١,٣١٧	-	إيراد من الصكوك
١٠٠	-	-	١٠٠	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
٢٧	-	-	٢٧	حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة
٣,١٦٤	-	١,٤٧٥	١,٦٨٩	إيرادات أخرى
٢٧,٢٧١	-	٢٥,١٦٥	٢,١٠٦	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
(١٢,٨٤٣)	-	(١٢,٤٥٥)	(٣٨٨)	يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب
٤,٠٠٢	-	٣,٨٨١	١٢١	حصة المصرف كمُضارب
(٨,٨٤١)	-	(٨,٥٧٤)	(٢٦٧)	العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
				يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
(٣,٠٥٩)	-	(٢,٩٧١)	(٨٨)	مصرفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٥,٣٧١	-	١٣,٦٢٠	١,٧٥١	جمالي إيرادات القطاع
٦,١٨٣	٣,٠٩٢	٢,٤٧٢	٦١٨	تكلفة الموظفين
٦٢٧	٦٢٧	-	-	مصروفات إستهلاك
٤,٢٥٧	٣,١٢١	٩٩٤	١٤٢	مصروفات أخرى
١١,٠٦٧	٦,٨٤٠	٣,٤٦٧	٧٦٠	إجمالي مصروفات القطاع
٤,٣٠٤	(٦,٨٤٠)	١٠,١٥٢	٩٩١	نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٤٨١)	(٥٧)	٨	(٤٣٢)	مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة
٣,٨٢٣	(٦,٨٩٧)	١٠,١٦١	٥٥٩	نتائج القطاع

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٣١. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، والاستثمارات في الصكوك (لغرض غير المتاجرة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد استحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
<b>الموجودات</b>						
٤١,٢٨٦	-	-	-	-	٤١,٢٨٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٤٣,٩٥٣	-	-	١٦٠	-	٤٣,٧٩٣	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١٨,٧١٤	١٤٢,٨٧٨	٧٧,٨٦٩	٣٤,٣١٦	١٦,٩٣٨	٤٦,٧١٣	موجودات التمويل
٦٣,٥٣٣	-	-	-	-	٦٣,٥٣٣	إستثمارات في الصكوك
٦٩,١٠٠	٦٨,٠٩٥	٤٧٢	-	-	٥٣٣	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٦٧,٨٠١	-	٦٧,٨٠١	-	-	-	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٥	١,٦٧٢	-	-	-	٩٣٣	إستثمارات في شركات زميلة
١٩,٠٧١	١٩,٠٧١	-	-	-	-	إستثمارات عقارية
٦,٩٥٢	٦,٩٥٢	-	-	-	-	عقارات قيد التطوير
١٢,٦٧٥	-	١٠,٩١٦	٢٣١	-	١,٥٢٨	موجودات أخرى
٨,٢٨٥	٨,٢٨٥	-	-	-	-	عقارات ومعدات
<b>٦٥٣,٩٧٥</b>	<b>٢٤٦,٩٥٣</b>	<b>١٥٧,٠٥٨</b>	<b>٣٤,٧٠٧</b>	<b>١٦,٩٣٨</b>	<b>١٩٨,٣١٩</b>	<b>إجمالي الموجودات</b>
<b>المطلوبات</b>						
٤٧,٠٠٧	-	١٤,٩٧٢	-	١,٥٢٥	٣٠,٥١٠	ودائع من مؤسسات مالية
٤٨,٣١١	١,٥٩٣	١,٥٠٤	٢٢,٦٣٦	٨,٣٦٨	١٤,٢١٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٦٥,٨٤٨	٥,٦٠٧	٢,٩٧٣	٥,٠٧٥	١١,٠٢٦	٤١,١٦٧	حسابات جارية للعملاء
٩,٨٣٧	-	٥,٤١٤	١,٢٣٢	٨٥٦	٢,٣٣٥	مطلوبات أخرى
<b>١٧١,٠٠٣</b>	<b>٧,٢٠٠</b>	<b>٢٤,٨٦٣</b>	<b>٢٨,٩٤٣</b>	<b>٢١,٧٧٥</b>	<b>٨٨,٢٢٢</b>	<b>إجمالي المطلوبات</b>
٣٧١,٢٧١	١١٠,٥٤٢	٢٦,٥١٧	٤٧,٧٧٤	٣٥,٢٧٣	١٥١,١٦٥	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٢١,٥٣٤	-	١٢,٠٤١	٩٩٣	-	٨,٥٠٠	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٠,٩٧٨	١,١١٥	٦,٠٩٩	٢٦,٧٣٥	٢٢,٢٣٩	٢٤,٧٩٠	إلتزامات

٣١. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٢ سنوات	١ إلى ٢ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٢ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
الموجودات						
٣٧,٣٦٠	-	-	-	-	٣٧,٣٦٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٦,٠٠٦	-	-	-	-	٧٦,٠٠٦	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٩٥,٧٥٥	١٣٣,٩٠٠	٦٥,٦٥٦	٢٠,٣٣٦	٢٣,١٩٩	٥٢,٦٦٤	موجودات التمويلات
٣٥,٩٧٨	-	-	-	-	٣٥,٩٧٨	إستثمارات في الصكوك
موجودات مشتراة لفرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)						
٤٣,٧٧٩	٤٢,٤١٩	٨٢٩	٥٣١	-	-	إيجارات مستحقة
٦٠,٩٤٥	-	٥٧,١٧٥	٣,٧٧٠	-	-	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٤	١,٦٦٦	٩٣٨	-	-	-	إستثمارات في شركات زميلة
١٨,٩٨٧	١٨,٩٨٧	-	-	-	-	إستثمارات عقارية
٧,٨٩٣	٧,٨٩٣	-	-	-	-	عقارات قيد التطوير
٨,٨٢٤	-	٧,١٤٩	٤٢	-	١,٦٣٣	موجودات أخرى
٨,٥١٧	٨,٥١٧	-	-	-	-	عقارات ومعدات
٥٩٦,٦٤٨	٢١٣,٣٨٢	١٣١,٧٤٧	٢٤,٦٧٩	٢٣,١٩٩	٢٠٣,٦٤١	إجمالي الموجودات
المطلوبات						
٥٠,٢٠٨	-	١٦,٨٢٨	٣,٠٥٤	-	٣٠,٣٢٦	ودائع من مؤسسات مالية
٤٣,٧٨٢	١,١٧٣	٥,٨٣٠	٩,١٥٦	٥,٠٥٦	٢٢,٥٦٧	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤٧,٧١٨	-	٣,٢٤٠	٣,٢٤٠	٣,٨١٢	٣٧,٤٢٦	حسابات جارية للعملاء
١٠,١١١	-	٤,٧٤٥	١,٤٢٠	٨٠٩	٣,١٣٧	مطلوبات أخرى
١٥١,٨١٩	١,١٧٣	٣٠,٦٤٣	١٦,٨٧٠	٩,٦٧٧	٩٣,٤٥٦	إجمالي المطلوبات
٣٣٨,٩٣٤	-	١٠٤,١٣١	٥٥,٦١٠	٤٩,٧٠٥	١٢٩,٤٨٨	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٢١,٩٦٦	١٦,٤١٣	٥,٥٥٣	-	-	-	حسابات الإستثمار المقيدة
٥٦,٠٠٠	١,٢٣١	٦,٣٠٠	١٧,٧٧٢	٤,٧٣٦	٢٥,٩٦١	إلتزامات

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٣٢. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي			
٣١ ديسمبر ٢٠١٥			
المجموع	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية
<b>الموجودات</b>			
٤١,٢٨٦	-	-	٤١,٢٨٦
نقد وأرصدة لدى البنوك			
٤٣,٩٥٣	-	-	٤٣,٩٥٣
ودائع لدى مؤسسات مالية			
٣١٨,٧١٤	٢٠٣,٠٤٢	٨٧,٩٦٤	٢٧,٧٠٨
موجودات التمويلات			
٦٣,٥٣٣	٦٠,٠٠٤	١,٦٤٠	١,٨٨٩
إستثمارات في الصكوك			
٦٩,١٠٠	١,٠٠٧	٦٨,٠٩٣	-
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)			
٦٧,٨٠١	٧,٤٣٨	٢٧,٨٩٢	٢٢,٤٧١
إستثمارات في أوراق مالية			
٢,٦٠٥	-	٢,٦٠٥	-
إستثمارات في شركات زميلة			
١٩,٠٧١	-	١٩,٠٧١	-
إستثمارات عقارية			
٦,٩٥٢	-	٦,٩٥٢	-
عقارات قيد التطوير			
١٢,٦٧٥	٨,٩٠٤	٢,٥١٠	١,٢٦١
موجودات أخرى			
٨,٢٨٥	١,٥٦٣	٦,٧٢٢	-
عقارات ومعدات			
<b>٦٥٣,٩٧٥</b>	<b>٢٨١,٩٥٨</b>	<b>٢٣٣,٤٤٩</b>	<b>١٣٨,٥٦٨</b>
<b>إجمالي الموجودات</b>			
<b>المطلوبات</b>			
٤٧,٠٠٧	-	-	٤٧,٠٠٧
ودائع من مؤسسات مالية			
٤٨,٣١١	٤٧,٦٢٩	٦٨٢	-
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد			
٦٥,٨٤٨	٤٦,٤٥١	١٤,٠٧٥	٥,٣٢٢
حسابات جارية للعملاء			
٩,٨٣٧	٧,٧٩٨	٢,٠٣٩	-
مطلوبات أخرى			
<b>١٧١,٠٠٣</b>	<b>١٠١,٨٧٨</b>	<b>١٦,٧٩٦</b>	<b>٥٢,٣٢٩</b>
<b>إجمالي المطلوبات</b>			
<b>حقوق أصحاب حسابات الإستثمار</b>			
٣٧١,٢٧١	٣٤٤,٢٤٠	٢٦,٠٩١	٩٤٠
حسابات الإستثمار المقيدة			
٢١,٥٣٤	٩٩٣	٢٠,٥٤١	-
إلتزامات			
٨٠,٩٧٨	٥٩,٤٢٧	٢٠,٩٤٣	٦٠٨

٣٢. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤			
المجموع	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية
الموجودات			
٣٧,٣٦٠	-	-	٣٧,٣٦٠
نقد وأرصدة لدى البنوك			
٧٦,٠٠٦	-	-	٧٦,٠٠٦
ودائع لدى مؤسسات مالية			
٢٩٥,٧٥٥	١٤٩,٢٢٣	١٠٥,٢٤٧	٤١,٢٨٥
موجودات التمويلات			
٣٥,٩٧٨	٢٣,٨٥٢	٤,٦١٨	٧,٥٠٨
إستثمارات في الصكوك			
٤٣,٧٧٩	٦٧	٤٣,٢١١	٥٠١
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)			
٦٠,٩٤٥	٧,٦٨٨	٣٤,٢٢٦	١٩,٠٣١
إستثمارات في أسهم حقوق ملكية			
٢,٦٠٤	-	٢,٦٠٤	-
إستثمارات في شركات زميلة			
١٨,٩٨٧	-	١٨,٩٨٧	-
إستثمارات عقارية			
٧,٨٩٣	-	٧,٨٩٣	-
عقارات قيد التطوير			
٨,٨٢٤	٦,٦٠٦	٢,٢١٨	-
موجودات أخرى			
٨,٥١٧	١,٣٤٨	٧,١٦٩	-
عقارات ومعدات			
٥٩٦,٦٤٨	١٨٨,٧٨٤	٢٢٦,١٧٣	١٨١,٦٩١
إجمالي الموجودات			
المطلوبات			
٥٠,٢٠٨	-	-	٥٠,٢٠٨
ودائع من مؤسسات مالية			
٤٣,٧٨٢	٤٣,٤٠٢	٣٧٩	-
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد			
٤٧,٧١٨	٣٧,٥١٧	٧,٤٠١	٢,٨٠٠
حسابات جارية للعملاء			
١٠,١١١	٧,٨٧٤	٢,٢٣٧	-
مطلوبات أخرى			
١٥١,٨١٩	٨٨,٧٩٤	١٠,٠١٧	٥٣,٠٠٨
إجمالي المطلوبات			
٣٢٨,٩٣٤	٣١٥,٠٥٦	١٤,٨٦٤	٩,٠١٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار			
٢١,٩٦٦	٩٩٣	٢٠,٩٧٣	-
حسابات الإستثمار المقيدة			
٥٦,٠٠٠	٣٩,٩٥٩	١٦,٠٤١	-
إلتزامات			

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٣٢. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمركز الجغرافي

المجموع	أفريقيا	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
							<b>الموجودات</b>
٤١,٢٨٦	-	-	٢٨	٥,٩٢٨	١,٤٩٥	٣٣,٨٢٥	نقد وأرصدة لدى البنوك
٤٣,٩٥٣	-	-	-	-	-	٤٣,٩٥٣	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١٨,٧١٤	-	-	-	-	١٩,٧٠٨	٢٩٩,٠٠٦	موجودات التمويلات
٦٣,٥٣٣	-	-	-	-	-	٦٣,٥٣٣	إستثمارات في الصكوك
٦٩,١٠٠	-	-	-	-	-	٦٩,١٠٠	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٦٧,٨٠١	-	٣,٦٦٨	٢٠,٢٧٩	-	-	٤٣,٧٥٤	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٥	-	-	-	-	-	٢,٦٠٥	إستثمارات في شركات زميلة
١٩,٠٧١	-	-	-	-	-	١٩,٠٧١	إستثمارات عقارية
٦,٩٥٢	-	-	-	-	-	٦,٩٥٢	عقارات قيد التطوير
١٢,٦٧٥	-	-	٥٩٥	-	٩٠٠	١١,١٨٠	موجودات أخرى
٨,٢٨٥	-	-	-	-	-	٨,٢٨٥	عقارات ومعدات
٦٥٣,٩٧٥	-	٣,٦٦٨	٢١,٠١٢	٥,٩٢٨	٢٢,١٠٣	٦٠١,٢٦٤	<b>إجمالي الموجودات</b>
							<b>المطلوبات</b>
٤٧,٠٠٧	-	-	-	-	-	٤٧,٠٠٧	ودائع من مؤسسات مالية
٤٨,٣١١	-	-	-	-	-	٤٨,٣١١	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٦٥,٨٤٨	-	-	٨١	-	٣٤٨	٦٥,٤١٩	حسابات جارية للعملاء
٩,٨٣٧	-	-	-	-	-	٩,٨٣٧	مطلوبات أخرى
١٧١,٠٠٣	-	-	٨١	-	٣٤٨	١٧٠,٥٧٤	<b>إجمالي المطلوبات</b>
٣٧١,٢٧١	٨	-	١١,٧٤٧	-	٤٨٨	٣٥٩,٠٢٨	<b>حقوق أصحاب حسابات الإستثمار</b>
٢١,٥٣٤	-	٩٩٣	-	-	-	٢٠,٥٤١	<b>حسابات الإستثمار المقيدة</b>
٨٠,٩٧٨	-	-	-	-	٢٤٧	٨٠,٧٣١	<b>إلتزامات</b>

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

٣٢. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمرکز الجغرافي (يتبع)

٢٠١٤ ديسمبر	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
٢٣,٨٢٣	١,٢٥٦	٢,٢٥١	٢٠	-	-	-	٢٧,٣٦٠
نقد وأرصدة لدى البنوك							
٧٦,٠٠٦	-	-	-	-	-	-	٧٦,٠٠٦
ودائع لدى مؤسسات مالية							
٢٧١,٩١١	٢٣,١٥٨	-	٦٨٦	-	-	-	٢٩٥,٧٥٥
موجودات التمويلات							
٢٤,٧٢٤	-	-	١,٢٤٤	-	-	-	٢٥,٩٧٨
إستثمارات في الصكوك							
٤٣,٧٧٩	-	-	-	-	-	-	٤٣,٧٧٩
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)							
٣٦,٤٤٧	-	-	٢٠,٥٨٠	-	٣,٩١٨	-	٦٠,٩٤٥
إستثمارات في أوراق مالية							
٢,٦٠٤	-	-	-	-	-	-	٢,٦٠٤
إستثمارات في شركات زميلة							
١٨,٩٨٧	-	-	-	-	-	-	١٨,٩٨٧
إستثمارات عقارية							
٧,٨٩٣	-	-	-	-	-	-	٧,٨٩٣
عقارات قيد التطوير							
٧,٤٠٩	٩١٠	-	٥٠٥	-	-	-	٨,٨٢٤
موجودات أخرى							
٨,٥١٧	-	-	-	-	-	-	٨,٥١٧
عقارات ومعدات							
٥٤٢,١٢٠	٢٥,٣٢٤	٢,٢٥١	٢٣,٠٣٥	٣,٩١٨	-	-	٥٩٦,٦٤٨
إجمالي الموجودات							
المطلوبات							
٥٠,٢٠٨	-	-	-	-	-	-	٥٠,٢٠٨
ودائع من مؤسسات مالية							
٤٣,٧٨٢	-	-	-	-	-	-	٤٣,٧٨٢
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد							
٤٦,٧٠٧	٩٠٤	-	١٠٧	-	-	-	٤٧,٧١٨
حسابات جارية للعملاء							
١٠,١١١	-	-	-	-	-	-	١٠,١١١
مطلوبات أخرى							
١٥٠,٨٠٨	٩٠٤	-	١٠٧	-	-	-	١٥١,٨١٩
جمالي المطلوبات							
٣٣٠,١١٣	٤٦٠	٤	٨,٣٥٧	-	-	-	٣٣٨,٩٣٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار							
٢٠,٩٧٣	-	-	-	-	٩٩٣	-	٢١,٩٦٦
حسابات الإستثمار المقيدة							
٥٥,٩٨٨	١٢	-	-	-	-	-	٥٦,٠٠٠
إلتزامات							

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدينار البحرينية

### ٣٣. القيمة العادلة

#### (أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيم العادلة لللكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٩,٦٩٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢١,٢٧٣ ألف دينار بحريني) بلغت ٩,٤٢٨ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٢٠,٨٨٩ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءً على ذلك وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. باستثناء الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٤٩,٠٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٤٥,٧٩٧ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للمصرف لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

#### (ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الإستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك باستخدام طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعرة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي	
-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨	إستثمارات في أوراق مالية
٣,٥٥٤	-	-	٣,٥٥٤	أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٣,٥٥٤	-	١٥,١٤٨	١٨,٧٠٢	أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠١٤				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي	
٤,٩٦١	-	١٥,١٤٨	٢٠,١٠٩	إستثمارات في أوراق مالية
٣٩٨	-	-	٣٩٨	دوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٥,٣٥٩	-	١٥,١٤٨	٢٠,٥٠٧	أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الإستثمارات التي تم قياسها باستخدام المستوى الثالث:

٢٠١٤	٢٠١٥	
١٤,٩٥٩	١٥,١٤٨	في ١ يناير
-	-	إجمالي الأرباح أو الخسائر
-	-	- في بيان الأرباح أو الخسائر
١٨٩	-	شراء
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨	في ٣١ ديسمبر

### ٣٤. إدارة المخاطر

#### مقدمة ونظرة عامة

يتعرض المصرف للمخاطر التالية نتيجة استخدامه لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

#### إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذها. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر المصرف المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في المصرف وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف من خلال برامجه التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتبناها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المصرف. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمصرف بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

#### مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتشأ أساساً من تعرضات المصرف لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويل، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير، ومن إستثمارات في صكوك، وكذلك من ذمم مدينة تم عرضها كموجودات أخرى.

ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم المصرف بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ). يراقب المصرف إجمالي تعرضاته لموجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) بصفة تراكمية لغرض مراقبة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. يوجد هناك قسم منفصل لإدارة المخاطر والائتمان يتبع اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليته الإشراف على مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف والتي تتضمن:

- صياغة سياسات الائتمان بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وتغطية متطلبات الضمان، وتقييم المخاطر، ودرجات وتقارير المخاطر، والإجراءات المستندية والقانونية، والالتزام بالإشتراطات الرقابية والتشريعية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- وضع هيكل التفويضات لغرض إعتداد وتجديد التسهيلات الائتمانية. وحدات العمل ذات العلاقة غير مخولة بالإعتداد حالياً. يتم إعتداد التعرضات الصغيرة للمخاطر من قبل اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار. تتطلب التسهيلات الكبيرة إعتداداً من قبل الرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة، ولجنة الإستثمار والإئتمان، أو مجلس الإدارة بكامل أعضائه، حسب الحاجة.
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم جميع التعرضات الائتمانية والتوقيع على الطلبات ذات العلاقة قبل موافقة الجهة المخولة على منح هذه التسهيلات. تخضع عمليات التجديد ومراجعة التسهيلات لنفس الإجراءات.
- الحد من تركيز التعرض إلى أطراف معينة، أو دول وصناعات عندما يتعلق الأمر بموجودات التمويل، وموجودات مشتراة لغرض التأجير وكذلك الإستثمارات.
- القيام بوضع ومتابعة درجات المخاطر لغرض تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة احتمال خطر الخسارة المالية وذلك للفت نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً استخدام نظام درجات المخاطر لمعرفة التعرضات المحددة التي قد تحتاج إلى إحتساب مخصصات إنخفاض في القيمة. يتكون إطار درجات المخاطر لمحفظلة التمويل بالمصرف من عشر درجات حيث تعكس درجات مختلفة لمخاطر عدم السداد وتوافر الضمانات أو أساليب أخرى قد تحد من مخاطر الائتمان. تقع مسؤولية وضع درجات للمخاطر على الشخص أو اللجنة المخولة بالإعتداد، بناءً على توصيات قسم إدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

#### مخاطر الائتمان (يتبع)

بمراجعة درجات المخاطر بصفة منتظمة.

- مراجعة التزام وحدات العمل ذات العلاقة بحدود تعرضات المخاطر المتفق عليها، بما في ذلك حدود القطاعات الصناعية، والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة حول مستويات الالتزام بهذه الحدود. يقوم قسم إدارة المخاطر أيضاً بتقديم النصح والتوجيه المهني لوحدات العمل ذات العلاقة بالمصرف بهدف الترويج لأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الائتمان.
- تقوم كل وحدة عمل ذات علاقة بتنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان بالمصرف فيما يتعلق بالتعرضات التي تقع عليها وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن جودة وأداء محافظتها الائتمانية وكذلك تكون مسؤولة عن رصد ومراقبة جميع مخاطر الائتمان في محافظتها بغض النظر عن من لديه سلطة اعتماد هذه المخاطر. يتم القيام بعمليات تدقيق لهذه الوحدات وكيفية تقديم المصرف للتسهيلات من قبل قسم التدقيق الداخلي بصفة منتظمة.

#### التعرضات لمخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الإجمالي	موجودات مالية أخرى	إستثمارات في صكوك	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	ودائع لدى مؤسسات مالية	القيمة
١٧,٢٠٥	-	٢,٠٠١	٢٠٩	١٤,٩٩٥	-	منخفضة القيمة درجة ٩:
٧,٦٠٦	٧,٦٠٦	-	-	-	-	منخفضة القيمة
(١٢,٤١٧)	(١,٦٧٧)	(٤٣١)	(٢٥)	(١٠,٢٨٤)	-	غير مصنفة
١٢,٣٩٤	٥,٩٢٩	١,٥٧٠	١٨٤	٤,٧١١	-	مخصص إنخفاض في القيمة
						متأخرات غير منخفضة القيمة
						درجة ١ - ٦
٣١,٨٠٩	-	-	٧,٥٢٧	٢٤,٢٨٢	-	منخفضة إلى معتدلة
						درجة ٧ - ٨
٢٨,٩٤٩	-	-	٦٥	٢٨,٨٨٤	-	تحت المتابعة
						المستحق يتكون من:
١٣,١١٥	-	-	٣,٤١٤	٩,٧٠١	-	إلى / حتى ٣٠ يوماً
١٢,٤٢٧	-	-	١,٤٠٠	١١,٠٢٧	-	٣٠ - ٦٠ يوماً
١٠,٠٦٦	-	-	١,٤٠٠	٨,٦٦٦	-	٦٠ - ٩٠ يوماً
٧,٩٢٦	-	-	٨٥٩	٧,٠٦٧	-	٩٠ - ١٨٠ يوماً
١٧,٢٢٤	-	-	٥١٩	١٦,٧٠٥	-	أكثر من ١٨٠ يوماً
٦٠,٧٥٨	-	-	٧,٥٩٢	٥٣,١٦٦	-	القيمة الدفترية
						غير متأخرة وغير منخفضة القيمة:
						درجة ١ - ٦
٤٢٨,١٨٣	-	٦١,٩٦٣	٦١,٧٨٨	٢٦٠,٤٧٩	٤٣,٩٥٣	منخفضة إلى معتدلة
						درجة ٧ - ٨
٤,٠٧٦	-	-	٢٣٤	٣,٨٤٢	-	تحت المتابعة
٦,٧٤٦	٦,٧٤٦	-	-	-	-	غير مصنفة
٤٣٩,٠٠٥	٦,٧٤٦	٦١,٩٦٣	٦٢,٠٢٢	٢٦٤,٣٢١	٤٣,٩٥٣	القيمة الدفترية
						يُطرح منها:
(٤,١٨٢)	-	-	(٦٩٨)	(٣,٤٨٤)	-	المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة
٥٠٧,٩٧٥	١٢,٦٧٥	٦٣,٥٣٣	٦٩,١٠٠	٣١٨,٧١٤	٤٣,٩٥٣	الإجمالي



## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدينار البحرينية

### ٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

#### تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

تشمل التعرضات الغير متأخرة السداد والغير معرّضة للإنخفاض في قيمتها تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها خلال السنة بلغت ٤٩,٢٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢٢,٩١٠ ألف دينار بحريني) والتي ستستحق وفقاً لشروط الدفع الأصلية. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أو سداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان والمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٦٠,٧٥٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٥,٧٨٥ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٣٠,٢٠٤ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٤: ١٤,١٠٨ ألف دينار بحريني).

#### مخصصات الإنخفاض في القيمة

يقوم المصرف بإحساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية.

#### سياسة الشطب

يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو إستثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الإستثمارات غير قابلة للتحويل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرة على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية مقابل مخصصات بمبلغ ٩٢٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢,٤٦٦ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل.

#### الضمانات

يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات ودمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مُدرجة أو غير مُدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ما تكون سنوية. غالباً لا يتم الاحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تم بيان تقديرات القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم اعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		مقابل موجودات منخفضة القيمة	
الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	موجودات التمويلات	موجودات التمويلات	موجودات التمويلات
			موجودات التمويلات	موجودات التمويلات	موجودات التمويلات
			مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٤,٩٥١	-	٤,٩٥١	٣,٧٣٠	١٩٠	٣,٥٤٠
-	-	-	-	-	-
-	-	-	٤٦٣	-	٤٦٣
<b>مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة</b>					
١٩,١٦٦	٧,٤٢٦	١١,٧٤٠	٣٨,٧٤٣	٨,٨٤٤	٢٩,٨٩٩
١,٨٩٩	-	١,٨٩٩	-	-	-
٥,٥٨٦	-	٥,٥٨٦	٤,٧٠٦	-	٤,٧٠٦
<b>مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة</b>					
١١٧,٠٨٠	٣٧,٢٠٧	٧٩,٨٧٣	١٣٥,٣٩٨	٦١,٠٥٦	٧٤,٣٤٢
٦,٦٩٥	-	٦,٦٩٥	٢٩٨	-	٢٩٨
٤٩,٣٥٢	-	٤٩,٣٥٢	٤٠,٢٥٨	-	٤٠,٢٥٨
٢٠٤,٧٢٩	٤٤,٦٣٣	١٦٠,٠٩٦	٢٢٣,٥٩٦	٧٠,٠٩٠	١٥٣,٥٠٦
<b>الإجمالي</b>					

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الأمانة نسبة ١٠٧,٨٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ١٠٩,٤٩٪).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٢٢.

### ٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

يقوم المصرف بمراقبة مركز مخاطر الائتمان لموجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	
موجودات التمويل	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
٢٧,٧٠٨	-	٤١,٢٨٣	٥٠١	٤١,٧٨٤	
القطاع المصرفي والمالي					
القطاع العقاري:					
٦,٤٧٤	٦٨,١١٨	٣٨,٣٤١	٤٣,٢٧٨	٨١,٦١٩	
- عقارات					
١٩,٦٩٠	-	٤,١٦٢	-	٤,١٦٢	
- تطوير بنية تحتية					
٢٣,٥٥٨	-	١٠,٦٣٩	-	١٠,٦٣٩	
- أراضي					
٣٧,٣٣٤	-	٣٧,٠١٢	-	٣٧,٠١٢	
إشاءات					
١١٢,٤٥٥	-	٨٧,٩٢٨	-	٨٧,٩٢٨	
متاجرة					
١٣,٤٤٦	-	١٦,٣٩٩	-	١٦,٣٩٩	
تصنيع					
٧٨,٠٤٩	٩٨٢	٥٩,٩٩١	-	٥٩,٩٩١	
أخرى					
٣١٨,٧١٤	٦٩,١٠٠	٣٨٧,٨١٤	٤٣,٧٧٩	٣٣٩,٥٣٤	
إجمالي القيمة الدفترية					

#### مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

#### مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

#### إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

### ٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة (يتبع)

#### التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في الصكوك بعد خصم الودائع من مؤسسات مالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

فما يلي بيان تفصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

٢٠١٤	٢٠١٥
%	%
٢٣,٠٣	٢٠,٩٥
٢٨,٤٩	٢٦,٨٦
٣٤,٧٩	٣٢,٢٠
٢٣,٠٣	٢٠,٩٥
	٢١ ديسمبر
	المتوسط للفترة
	الحد الأقصى للفترة
	الحد الأدنى للفترة

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٣١.

#### مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

#### إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لا يقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لا يقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. مع ذلك، يدخل المصرف في معاملات لإدارة مخاطر العملات الأجنبية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف التحوط من المخاطر الإقتصادية وتغطية المراكز المفتوحة الهامة وفقاً لمبادئ إدارة المخاطر. تقوم إدارة الخزينة بإحساب جميع إيرادات وخصائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

#### التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥						
الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	
<b>الموجودات</b>						
٤٣,٩٥٣	-	-	١٦٠	-	٤٣,٧٩٣	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣١٨,٧١٤	١٤٢,٨٧٨	٧٧,٨٦٩	٣٤,٣١٦	١٦,٩٣٨	٤٦,٧١٣	موجودات التمويلات
						موجودات مشتراة لفرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
٦٩,١٠٠	٦٨,٠٩٥	٤٧٢	-	-	٥٣٣	إيجار مستحقة
٦٣,٥٣٣	-	-	-	-	٦٣,٥٣٣	إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)
<b>٤٩٥,٣٠٠</b>	<b>٢١٠,٩٧٣</b>	<b>٧٨,٣٤١</b>	<b>٣٤,٤٧٦</b>	<b>١٦,٩٣٨</b>	<b>١٥٤,٥٧٢</b>	<b>مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح</b>
<b>المطلوبات وحسابات الإستثمار</b>						
٤٧,٠٠٧	-	١٤,٩٧٢	-	١,٥٢٥	٣٠,٥١٠	ودائع من مؤسسات مالية
٤٨,٣١١	١,٥٩٣	١,٥٠٤	٢٢,٦٣٦	٨,٣٦٨	١٤,٢١٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧,٦٩٤	-	-	-	-	٧,٦٩٤	حسابات جارية للعملاء
٣٧١,٢٧١	١١٠,٥٤٢	٢٦,٥١٧	٤٧,٧٧٤	٣٥,٢٧٣	١٥١,١٦٥	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
<b>٤٧٤,٢٨٣</b>	<b>١١٢,١٣٥</b>	<b>٤٢,٩٩٣</b>	<b>٧٠,٤١٠</b>	<b>٤٥,١٦٦</b>	<b>٢٠٣,٥٧٩</b>	<b>مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح</b>
<b>٢١,٠١٧</b>	<b>٩٨,٨٣٨</b>	<b>٣٥,٣٤٨</b>	<b>(٣٥,٩٣٤)</b>	<b>(٢٨,٢٢٨)</b>	<b>(٤٩,٠٠٧)</b>	<b>فجوة معدل هامش الربح</b>
٣١ ديسمبر ٢٠١٤						
الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٢ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	
<b>الموجودات</b>						
٧٦,٠٠٦	-	-	-	-	٧٦,٠٠٦	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٩٥,٧٥٥	١٣٣,٩٠٠	٦٥,٦٥٦	٢٠,٢٣٦	٢٣,١٩٩	٥٢,٦٦٤	موجودات التمويلات
						موجودات مشتراة لفرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
٤٣,٧٧٩	٤٢,٤١٩	٨٢٩	٥٣١	-	-	إيجار مستحقة
٣٥,٩٧٨	-	-	-	-	٣٥,٩٧٨	إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)
<b>٤٥١,٥١٨</b>	<b>١٧٦,٣١٩</b>	<b>٦٦,٤٨٥</b>	<b>٢٠,٨٦٧</b>	<b>٢٣,١٩٩</b>	<b>١٦٤,٦٤٨</b>	<b>مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح</b>
<b>المطلوبات وحسابات الإستثمار</b>						
٥٠,٢٠٨	-	١٦,٨٢٨	٣,٠٥٤	-	٣٠,٣٢٦	ودائع من مؤسسات مالية
٤٣,٧٨٢	١,١٧٣	٥,٨٣٠	٩,١٥٦	٥,٠٥٦	٢٢,٥٦٧	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١,٤٢٩	-	-	-	-	١,٤٢٩	حسابات جارية للعملاء
٣٣٨,٩٣٤	-	١٠٤,١٣١	٥٥,٦١٠	٤٩,٧٠٥	١٢٩,٤٨٨	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
<b>٤٣٤,٣٥٣</b>	<b>١,١٧٣</b>	<b>١٢٦,٧٨٩</b>	<b>٦٧,٨٢٠</b>	<b>٥٤,٧٦١</b>	<b>١٨٣,٨١٠</b>	<b>مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح</b>
<b>١٧,١٦٥</b>	<b>١٧٥,١٤٦</b>	<b>(٦٠,٣٠٤)</b>	<b>(٤٦,٩٥٣)</b>	<b>(٣١,٥٦٢)</b>	<b>(١٩,١٦٢)</b>	<b>فجوة معدل هامش الربح</b>

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم اعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدينار البحرينية

### ٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

١٠٠ نقطة إرتفاع أو ٥٠ نقطة إرتفاع أو  
إنخفاض متوازي إنخفاض

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢١٠±	١٠٥±
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٧٢±	٨٦±

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية إستثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المصرف غير التجارية.

#### التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٥	٢٠١٤
بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٤,٥٦٣	١١٥,٢٧٨
دولار أمريكي*	١٤,٥٧٨	١٦,٦٧٦
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	٤,٧٦١	٥,٠٣٠
يورو	٤,٦٠٨	٤,٦٠٨
دولار أسترالي	٤,٢٩٧	٣,٢٦١
دينار كويتي	٢,٠٦٤	١,٤٩٣
جنيه إسترليني	٢٨	١٨
روبية هندية		

(\* ) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠١٥	٢٠١٤
بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٢٨±	٢٥١±
يورو	٢٢٠±	٢٢٠±
دولار أسترالي	٢١٥±	١٦٣±
دينار كويتي	١٠٣±	٧٥±
جنيه إسترليني	٢±	١±
روبية هندية		

### ٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة مخاطر السوق (يتبع)

#### التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الائتمان للإستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف. تتعرض إستثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسَعَّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢٤ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم اتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الإستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الإستثمار والائتمان بمجلس الإدارة.

#### مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأسيس مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

#### إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبة إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٢ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥.

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات التي تستوفي معايير إدراجها ضمن أدوات الفئة الإضافية (١)، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تتفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالمشورة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، وإحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ٢٢٩,١٠ ألف دينار بحريني وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمَّنة و الغير مضمَّنة في البيانات المالية.

## إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. ضياع رأس المال (يبيع) إدارة المخاطر (يبيع) إدارة رأس المال (يبيع):

٢٠١٤	٢٠١٥	
٤٥٠,٨٩٤	٦٠٠,٨٣٥	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
١٠٢,١٣٣	١١٦,٠٧٠	الفئة الأولى لرأس المال
-	(١٠,٣٢٤)	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
١٠٢,١٣٣	١٠٥,٧٤٦	- يطرح: التعديلات التنظيمية
-	-	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية فئة إضافية (١)
٢,٩٩٧	٤,١٨١	فئة إضافية (١)
١٠٥,١٣٠	١٠٩,٩٢٧	الفئة الثانية لرأس المال
		إجمالي رأس المال التنظيمي
٢٣,٣٢%	١٨,٣٠%	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
N/A	٩٦,٤٥%	معدل تغطية السيولة
N/A	٧٦,١٤%	معدل صافي التمويل المستقر
N/A	٢٢,٨٣%	معدل الرفع المالي

قام المصرف بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

قام المصرف بإحتساب معدل ملاءة رأس المال لسنة ٢٠١٤ وفقاً لمتطلبات بازل ٢، وبناءً على ذلك، لا يمكن مقارنة هذه الأرقام مع السنة الحالية.

### تخصيص رأس المال

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

### ٣٥. التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة تخصيص مبلغ ٧ آلاف دينار بحريني زكاة عن سنة ٢٠١٥ (٢٠١٤: ١٩ ألف دينار بحريني)، وتوزيع أرباح بنسبة ٥% (٥ مليون دينار بحريني) في شكل أسهم منحة تمثل ٥٠ مليون سهماً وهذه التخصيصات خاضعة لموافقة الجهات الرقابية والمساهمين في إجتماع

### ٣٦. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الاعتيادية:

٢٠١٤	٢٠١٥	
٤١,٠٩٨	٦٠,٩٩٤	إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات
١٤,٩٠٢	١٩,٩٨٤	ضمانات مالية
٥٦,٠٠٠	٨٠,٩٧٨	

### إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الاعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

### ٣٧. المسؤولية الاجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات اجتماعية وخيرية.

### ٣٨. أرقام المقارنة

تم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع تعديلات معيار المحاسبة رقم ٢٣ (راجع إيضاح رقم ٢). وقد نتج عن ذلك أيضاً تعديلات على بنود وإيضاحات أخرى ضمن البيانات المالية.

## إفصاحات إدارة المخاطر

(حسب مبادئ ومقررات بازل ٣ ومجلس الخدمات المالية الإسلامية)

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٢: الإفصاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي ازدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

### ملخص تنفيذي

بدأ تطبيق مبادئ ومقررات بازل ٢ التي إعتدها مصرف البحرين المركزي بشأن إطار كفاية رأس المال للبنوك التي تأسست في مملكة البحرين في تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. يستلزم البنك بالحفاظ على معدل كفاية رأس مال بنسبة ١٢,٥٪ على أساس التوحيد (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية - ٦,٥٪، الفئة الأولى الإضافية - ١,٥٪، الفئة الثانية - ٢٪ والإحتياطي الوقائي لرأس المال - ٢,٥٪) ومعدل كفاية رأس المال بنسبة ٨٪ على الأساس الفردي (بعبارة أخرى الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية - ٤,٥٪، الفئة الأولى الإضافية - ١,٥٪، الفئة الثانية - ٢٪). تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ٣-١: الإفصاحات في التقارير السنوية. تعكس المادة ٣-١ متطلبات بازل ٢ - الركيزة ٢ والإفصاحات التي أوصى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية وتُبرز المادة ٣-١-٦ المتطلبات للإفصاحات الكمية الموضحة في المادة ٣-١ على موقعهم الإلكتروني بالإضافة إلى البيانات المالية السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتوضيح بعض الحالات لتوضيح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بالآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

لقد تبني المصرف الخليجي التجاري ("البنك") المنهج المعياري لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين تبني منهج النموذج المبسط لمخاطر التشغيل وذلك لتحديد متطلباته الرأس مالية، والتي تم بيانها بالتفصيل في البند رقم ٢ من هذا التقرير. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال بالبنك شاملة البيانات التفصيلية الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٢ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر ٨٢٦,٨٢٦ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وشكلت مخاطر الائتمان نسبة ٩١,٢٪، ومخاطر السوق ٢,٦٪، ومخاطر التشغيل ٦,٢٪ من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. بلغت الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية وكذلك إجمالي رأس المال التنظيمي ١٠٥,٧٤٦ ألف دينار بحريني و ٩٢٨,١٠٩ ألف دينار بحريني على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية ومعدل إجمالي كفاية رأس المال بنسبة ١٧,٦٠٪ و نسبة ١٨,٣٠٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

## ١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). ليس لدى البنك شركات تشغيلية تابعة هامة. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

## ٢ مقدمة لمبادئ بازل ٣ وإدارة المخاطر

إشترط مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية («لجنة بازل») وتحديداً مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعنية بإطار كفاية رأس المال من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. لقد قام البنك بإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل ٣ هو تعزيز وتقوية ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يعتمد إطار كفاية رأس المال الذي إعتده مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز أساسية، تتفق مع إطار بازل ٣ الذي تبنته لجنة بازل، وهي على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: احتساب الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: إجراءات المراجعة الرقابية، شاملة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن بيانات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

## الركيزة الأولى

تعرف الركيزة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لكل بنك لتغطية مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل الملازمة لنموذج أعماله. كما تعرف هذه الركيزة أيضاً منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. يتم احتساب معدل كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر. لقد إشترط مصرف البحرين المركزي حداً أدنى لهذه النسبة وهو ١٢٪. وحدد نسبة ١٢,٥٪ كنسبة لبدائية إتخاذ إجراءات تحوطية إضافية. عند إنخفاض معدل كفاية رأس المال عن ١٢,٥٪، يتم إعداد تقارير تحوطية إضافية، كما يتم وضع خطة عمل رسمية لإعادة المعدل المذكور إلى مستوى أعلى من المستوى المستهدف وتقديم هذه الخطة إلى مصرف البحرين المركزي.

يبين الجدول التالي بإيجاز مخاطر الركيزة الأولى والمنهج الذي يستخدمه البنك لإحتساب الأصول موزونة المخاطر في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال المنبثق عن مبادئ ومقررات بازل ٣ والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي:

نوع المخاطر	المنهج الذي يطبقه البنك
مخاطر الإئتمان	الأسلوب المعياري
مخاطر السوق	الأسلوب المعياري
مخاطر التشغيل	المؤشر الأساسي

## الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات المراجعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وبشكل أساسي كفاية رأس مالها.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال، و
- إجراءات المراجعة الرقابية والتقييم.

لدى البنك إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال تساهم في احتساب رأس المال الإقتصادي لجميع المخاطر بما فيها تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. يقوم البنك بانتظام بمراقبة المعدل الداخلي لكفاية رأس المال لضمان وجود غطاء كافي لجميع المخاطر التي يواجهها البنك.

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٢ وإدارة المخاطر (يتبع)

### الركيزة الثالثة

تُكْمَل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخريين وترتكز على تعزيز الشفافية في إفصاح البنوك عن المعلومات لتعزيز انضباط الأسواق. تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات، بما فيها الأداء، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، ونحو ذلك. إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر وإحتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر، وتشجيع البنوك والضغط عليها لإتخاذ إجراءات متقدمة لإدارة المخاطر.

خلال شهر أبريل ٢٠٠٨، قام مصرف البحرين المركزي بنشر ورقة تتناول بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي على البنوك المرخصة في مملكة البحرين الإلتزام بها للتقيد بالركيزة الثالثة من إطار مبادئ ومقررات بازل ٢. لقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لهذه التوجيهات.

### ١-٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

لقد شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر في البنك في المجالات المحددة. تتألف هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك، حيث تقدم هذه اللجنة تقاريرها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بصورة دورية. تقوم اللجنة بعقد اجتماعات شهرياً كما هو موضح في أجندتها وصلاتها.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسؤولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملائمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والتي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر سارية المفعول طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

### ٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

#### ١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُفَدَّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

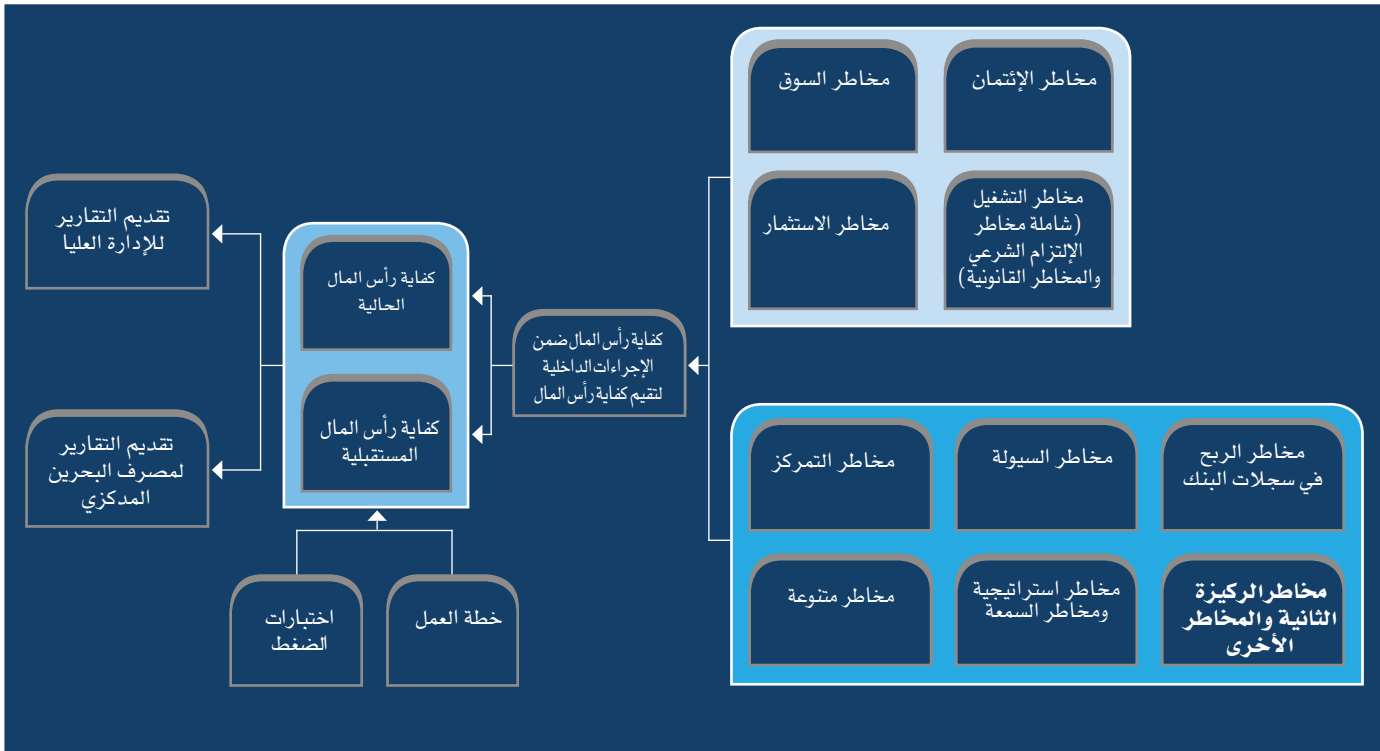
#### ٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (يتبع)

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال



١-٢-٣ المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

نوع المخاطر	المعايير التي يتم على أساسها تخصيص رأس المال الداخلي
مخاطر الائتمان مخاطر السوق مخاطر الاستثمار مخاطر التشغيل	تطبيق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى
مخاطر السيولة	نسبة فجوة الإستحقاق التراكمية، ومعدل السيولة، ونسبة التمويل إلى الودائع
مخاطر معدل الأرباح (دفاتر البنك)	إعادة تقييم / حساسية فجوات إعادة التسعير
مخاطر تركيز الائتمان	الحدود والتعرضات للأطراف ذات العلاقة، والبلدان، والقطاعات
مخاطر الأمانة	حجم الأدوات الغير مضمنة في الميزانية العمومية (حسابات الإستثمار المقيدة) والمنتجات الإستثمارية الكبيرة
مخاطر السمعة	جودة الائتمان، مخاطر التشغيل، خسارة لها علاقة بالسمعة
مخاطر أخرى (إستراتيجية، إلتزام شرعي/رقابي، دورة عمل)	رأس مال إضافي على أساس تعرضات مخاطر موزونة حسب الركيزة الأولى

٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	صافي رأس المال المتاح
	<b>الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية</b>
١٠٠,٠٠٠	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
٧,٤١١	إحتياطي قانوني
٨,٧٤٥	أرباح مستتقة
(٨٦)	أرباح وخسائر غير محققة على الأدوات المالية المتوفرة للبيع
١١٦,٠٧٠	<b>إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية</b>
(٨,٥٥٥)	يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية
(١,٧٦٩)	يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية > ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)
١٠٥,٧٤٦	<b>إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية</b>
	<b>مصادر رأس مال أخرى</b>
-	الفئة الأولى الإضافية
٤,١٨٢	المخصصات العامة لخسائر التمويلات - (الفئة الثانية)
٤,١٨٢	<b>إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال</b>
١٠٩,٩٢٨	<b>إجمالي رأس المال</b>

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	أصول موزونة المخاطر
٥٤٧,٩٦٧	تعرضات موزونة لمخاطر الائتمان
١٥,٧٦٣	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٣٧,١٠٦	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٦٠٠,٨٣٦	<b>إجمالي الأصول موزونة المخاطر</b>
%١٧,٦٠	<b>معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية والفئة الأولى)</b>
%١٨,٣٠	<b>معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)</b>

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

**أصول موزونة المخاطر**

**مخاطر الائتمان**

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان باستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المضمّنة والغير مضمّنة في بيان المركز المالي بناءً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواء أ ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

## إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

### ٢ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٢ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

#### مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم احتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

#### مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفاً) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

تصنيف التعرضات	التعرضات			أصول موزونة المخاطر*			متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)		
	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	الإجمالي
مستحقات نقدية	٦,٥١٨	-	٦,٥١٨	-	-	-	-	-	-
أصول سيادية	٦,٠١٢	٧١,٤١٩	٧٧,٤٣٢	-	-	-	-	-	-
منشآت قطاع عام بحرينية	-	٥,٦٥٤	٥,٦٥٤	-	-	-	-	-	-
بنوك	-	٥٣,٣٩٢	٥٣,٣٩٢	-	٤,٩٠٢	٤,٩٠٢	-	٦١٣	٦١٣
شركات	٨٧,٣٦٧ <sup>١</sup>	٢١٧,٧٩٧ <sup>٢</sup>	٣٠٥,٠٦٤	١٠٣,٢٤٨	٦٥,٣٢٩	١٦٨,٥٨٧	١٢,٩٠٦	٨,١٦٧	٢١,٠٧٣
تمويلات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تسهيلات متأخرة	٣٧,٣٦٤	-	٣٧,٣٦٤	٥٣,٢٤١	-	٥٣,٢٤١	-	٦,٦٥٥	٦,٦٥٥
إستثمارات في الملكية/ صكوك	-	٣٨,٧١٣	٣٨,٧١٣	-	١٣٣,١٣٤	١٣٣,١٣٤	-	١٦,٦٤٢	١٦,٦٤٢
عقارات مملوكة	٥٢,٩٥٧	-	٥٢,٩٥٧	١٧٣,٩٠٦	-	١٧٣,٩٠٦	-	٢١,٧٣٨	٢١,٧٣٨
موجودات أخرى	٢,٣٦٧	٥,٣٣٠	٧,٦٩٧	٢,٣٦٧	١١,٨٣٠	١٤,١٩٧	٢٩٦	١,٤٧٩	١,٧٧٥
<b>مخاطر إئتمانية</b>	<b>٢٣١,١٩٩</b>	<b>٣٥٣,٥٩٢</b>	<b>٥٨٤,٧٩١</b>	<b>٤٦٥,٨٩٦</b>	<b>٨٢,٠٧١</b>	<b>٥٤٧,٩٦٧</b>	<b>٥٨,٢٣٧</b>	<b>١٠,٢٥٩</b>	<b>٦٨,٤٩٦</b>
<b>مخاطر السوق</b>	<b>-</b>	<b>١٥,٧٦٣</b>	<b>١٥,٧٦٣</b>	<b>-</b>	<b>١٥,٧٦٣</b>	<b>١٥,٧٦٣</b>	<b>-</b>	<b>١,٩٧٠</b>	<b>١,٩٧٠</b>
<b>مخاطر التشغيل</b>	<b>-</b>	<b>٣٧,١٠٦</b>	<b>٣٧,١٠٦</b>	<b>-</b>	<b>٣٧,١٠٦</b>	<b>٣٧,١٠٦</b>	<b>-</b>	<b>٤,٦٣٨</b>	<b>٤,٦٣٨</b>
<b>الإجمالي</b>	<b>٢٨٤,٠٦٨</b>	<b>٣٥٣,٥٩٢</b>	<b>٦٣٧,٦٦٠</b>	<b>٥١٨,٧٦٥</b>	<b>٨٢,٠٧١</b>	<b>٦٠٠,٨٣٦</b>	<b>٦٤,٨٤٥</b>	<b>١٠,٢٥٩</b>	<b>٧٥,١٠٤</b>

<sup>١</sup> تستثني مخفضات مخاطر الإئتمان البالغة ٦١٩,٧٥ ألف دينار بحريني.

<sup>٢</sup> تستثني مخفضات مخاطر الإئتمان البالغة ٦٧٨,١٧ ألف دينار بحريني.

\* لإحتساب كفاية رأس المال، يتم احتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم احتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

#### ٤ مخاطر الائتمان

##### ١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بالتمسك بالالتزامات وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات لدى البنوك،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه) فقد تم اعتبار الفئات التالية جزءاً من مخاطر الائتمان:

- إستثمارات في أسهم مدرجة وغير مدرجة،
- إستثمارات في شركات زميلة،
- إستثمارات عقارية
- موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم اعتماد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل اعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والاعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

#### ٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرض مختلفة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥:

إجمالي التعرضات			متوسط	إجمالي / متوسط تعرضات الائتمان
الإجمالي	أصحاب حسابات الاستثمار	ذاتي التمويل	التعرضات <sup>١</sup>	
٤١,٢٨٦	٢٩,٢٥٦	١٢,٠٣٠	٤٤,٠٦٢	نقد وأرصدة لدى البنوك <sup>٢</sup>
٤٣,٩٥٢	٤٣,٩٥٢	-	٥٢,٤١٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٢٢,١٩٨	٢٣٤,٥٢٩	٨٧,٦٦٩	٣٠٤,٨٥٧	موجودات التمويلات
٦٣,٥٢٢	٦٣,٥٢٢	-	٧٠,٧٩٠	إستثمارات في صكوك
٦٨,٥٠٩	-	٦٨,٥٠٩	٥٤,٥٢٧	موجودات مشتراة لغرض التأجير
١,٢٨٩	-	١,٢٨٩	٤,٨١٩	أقساط إيجارات مستحقة
٦٧,٨٠١	-	٦٧,٨٠١	٦٨,٢٣٥	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٠٥	-	٢,٦٠٥	٢,٥٩٠	إستثمارات في شركات زميلة
١٩,٠٧١	-	١٩,٠٧١	١٩,٠٠٨	إستثمارات عقارية
٦,٩٥٢	-	٦,٩٥٢	٦,٧٨٨	عقارات قيد التطوير
٢٠,٩٦٠	-	٢٠,٩٦٠	١٩,٣٧٢	موجودات أخرى، شاملة عقارات ومعدات
<b>٦٥٨,١٥٧</b>	<b>٣٧١,٢٧١</b>	<b>٢٨٦,٨٨٦</b>	<b>٦٤٧,٥٧٤</b>	<b>إجمالي التعرضات الممولة</b>
٧,٤٢٧	-	٧,٤٢٧	٧,٠٩٠	ضمانات
٢٤,١٨٢	-	٢٤,١٨٢	٢٠,٦٥٢	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
<b>٣١,٦٠٩</b>	<b>-</b>	<b>٣١,٦٠٩</b>	<b>٢٧,٧٤٢</b>	<b>إجمالي التعرضات الغير ممولة<sup>٣</sup></b>

<sup>١</sup> تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

<sup>٢</sup> تسجل التعرضات غير الممولة بعد اعتبار عامل تحويل النقد.

<sup>٣</sup> تتضمن المخصصات الجماعية.

## إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

### ٣-٤ تركز مخاطر الائتمان

#### ١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٢,٨٢٥	١,٤٩٥	٥,٩٢٨	٣٨	-	٤١,٢٨٦
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣,٩٥٣	-	-	-	-	٤٣,٩٥٣
موجودات التمويلات	٢٩٩,٠٠٦	١٩,٧٠٨	-	-	-	٣١٨,٧١٤
إستثمارات في صكوك	٦٣,٥٣٣	-	-	-	-	٦٣,٥٣٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦٩,١٠٠	-	-	-	-	٦٩,١٠٠
إستثمارات في أوراق مالية	٤٣,٧٥٤	-	-	٢٠,٣٧٩	٣,٦٦٨	٦٧,٨٠١
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٠٥	-	-	-	-	٢,٦٠٥
إستثمارات عقارية	١٩,٠٧١	-	-	-	-	١٩,٠٧١
عقارات قيد التطوير	٦,٩٥٢	-	-	-	-	٦,٩٥٢
موجودات أخرى	١١,١٨٠	٩٠٠	-	٥٩٥	-	١٢,٦٧٥
عقارات ومعدات	٨,٢٨٥	-	-	-	-	٨,٢٨٥
<b>إجمالي التعرضات الممولة</b>	<b>٦٠١,٢٦٤</b>	<b>٢٢,١٠٣</b>	<b>٥,٩٢٨</b>	<b>٢١,٠١٢</b>	<b>٣,٦٦٨</b>	<b>٦٥٣,٩٧٥</b>
ضمانات مالية	١٩,٩٨٤	-	-	-	-	١٩,٩٨٤
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٦٠,٧٤٧	٢٤٧	-	-	-	٦٠,٩٩٤
<b>إجمالي التعرضات الغير ممولة</b>	<b>٨٠,٧٣١</b>	<b>٢٤٧</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٨٠,٩٧٨</b>

### ٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

أقر مجلس الإدارة حداً أقصى لتعرضات القطاعات الصناعية. فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الصناعي / القطاعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	٤١,٢٨٦	-	-	٤١,٢٨٦
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣,٩٥٣	-	-	٤٣,٩٥٣
موجودات التمويلات*	٢٧,٧٠٨	٨٧,٩٦٤	٢٠٣,٠٤٢	٣١٨,٧١٤
إستثمارات في صكوك	١,٨٨٩	١,٦٤٠	٦٠,٠٠٤	٦٣,٥٣٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	٦٨,٠٩٣	١,٠٠٧	٦٩,١٠٠
إستثمارات في أوراق مالية	٢٢,٤٧١	٣٧,٨٩٢	٧,٤٣٨	٦٧,٨٠١
إستثمارات في شركات زميلة	-	٢,٦٠٥	-	٢,٦٠٥
إستثمارات عقارية	-	١٩,٠٧١	-	١٩,٠٧١
عقارات قيد التطوير	-	٦,٩٥٢	-	٦,٩٥٢
موجودات أخرى	١,٢٦١	٢,٥١٠	٨,٩٠٤	١٢,٦٧٥
عقارات ومعدات	-	٦,٧٢٢	١,٥٦٣	٨,٢٨٥
<b>إجمالي التعرضات الممولة</b>	<b>١٣٨,٥٦٨</b>	<b>٢٣٣,٤٤٩</b>	<b>٢٨١,٩٥٨</b>	<b>٦٥٣,٩٧٥</b>
ضمانات	٦٠٨	٢,٥٥٤	١٦,٨٢٢	١٩,٩٨٤
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	-	١٨,٣٨٩	٤٢,٦٠٥	٦٠,٩٩٤
<b>إجمالي التعرضات الغير ممولة</b>	<b>٦٠٨</b>	<b>٢٠,٩٤٣</b>	<b>٥٩,٤٢٧</b>	<b>٨٠,٩٧٨</b>

\* تم تصنيف تعرضات موجودات التمويل حسب الغرض من التمويل.

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)  
٢-٤ مركز مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثمين معاً. عندما يرتبط البنك بعمليات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لا تسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن.

يستعرض الإفصاح رقم ٢٦ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ التوزيع المفصل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية

تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال ("CA Module") المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصوصاً).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الائتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٪. يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	وزن المخاطر بنسبة
أطراف ذات علاقة	إستثمارات، تمويل وموجودات أخرى	٤١,٥٨٢	٢٧,٩٢٪	١٣,٢٨٢
إستثمار في منشآت مالية	إستثمار في منشآت مالية > ١٠٪	١٩,٥٩٨	١٧,٨٨٪	٨,٨٤٧*

\* تماشياً مع المخصصات الإنتقالية الخاصة بنظام كفاية رأس المال تم اعتبار ٢٠٪ من التعرضات التي تتجاوز حد مستوى الأهمية (١,٧٦٩ دينار) لتعديلات رأس المال التنظيمية.

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

ليس لدى البنك أي تعرضات لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة وذلك حسب تعريف هذه الأطراف المبين في الفقرة رقم ٢-٤-١ من نظام الإفصاح العام الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

٦-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن إستثمار في صكوك

تسمح سياسة البنك بتعرضات للمخاطر بحد أقصى ٧ سنوات لعملاء البنك من الشركات و ٢٥ سنة لعملائه من الأفراد وأي إستثناء يتطلب الموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة. يقوم البنك وبصفة مستمرة بمراقبة الإستحقاقات المتبقية لموجوداته لضمان بقاء أي فروقات في إستحقاقات مطلوباتها ضمن الحدود المقبولة. يبين الجدول التالي توزيع الإستحقاقات التعاقدية حسب نوع التمويل في محفظة الائتمان والإستثمار في صكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	الإجمالي
محفظة الإئتمان:									
عقود مرابحة	١٣,٧١٨	١٩,٠٨٦	١٢,٥٤٦	٢٩,٨٩٦	٥٠,٧٧٨	٦٢,٥٦٩	٧٧,٢٤٧	-	٢٦٥,٨٤٠
عقود مشاركة	١,٠٢٨	٢,٢٨٩	-	٤,٠١٠	١٣,٠٤٧	١,٣٤٢	٤٨١	-	٢٢,٣٠٧
عقود مضاربة	-	-	-	-	-	-	-	١,٢٣٩	١,٢٣٩
عقود وكالة	٤,٢٢٤	٦,٢٢٣	٤,٣٩٢	٤١٠	١٤,٠٤٤	-	-	-	٢٩,٢٩٣
عقود إستصناع	٣٥	-	-	-	-	-	-	-	٣٥
عقود إجارة	-	٥٣٣	-	-	٤٧٢	١,٩١٥	١٢,١٠٢	١١,٤١٧	٦٩,١٠٠
الإجمالي	١٩,٠١٥	٢٨,٢٣١	١٦,٩٣٨	٣٤,٣١٦	٧٨,٣٤١	٦٥,٨٢٦	٨٩,٨٣٠	٩٤,٩٦٦	٣٨٧,٨١٤
الإستثمار في صكوك	٦٣,٥٢٣	-	-	-	-	-	-	-	٦٣,٥٢٣
الإجمالي الكلي	٨٢,٥٤٨	٢٨,٢٣١	١٦,٩٣٨	٣٤,٣١٦	٧٨,٣٤١	٦٥,٨٢٦	٨٩,٨٣٠	٩٤,٩٦٦	٤٥١,٣٤٧

أقر مجلس الإدارة حداً داخلياً للتعرضات العقارية عند ٤٠٪ من إجمالي الموجودات. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعرضات العقارية كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٠١٤ تقع ضمن حدود سياسات البنك.

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الإئتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض احتساب رأس المال التنظيمي، تشمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإفصاحين رقم ٢ و ٢٢ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات الحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات الحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

## إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

### ٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

#### ٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

يعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع قسم الإستثمار في جميع مراحل عملية الإستثمار، بدءاً من دراسة العناية الواجبة التي تسبق الإستثمار إلى مرحلة التخارج، حيث يقدم القسم مراجعة مستقلة لكل عملية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

#### معلومات عن الإستثمارات في الملكية

٦٤,٢٤٧	ملكية خاصة
٣,٥٥٤	أوراق مالية مدرجة
٥٢٨	أرباح من توزيعات أسهم
٣٣٩	أرباح محققة خلال السنة

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض احتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الإستثمارات في الملكية في سجلات البنك		إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢,٥%)	
ذاتي	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي	أصحاب حسابات الإستثمار
٣,٤٩٢	-	٣,٤٩٢	-	٤٣٧	-	-	-
٢٣,٤٠٤	-	٣٥,١٠٦	-	٤,٣٨٨	-	-	-
٢٨,٥١٣	-	١١٤,٠٥٢	-	١٤,٢٥٧	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
١٠,٦٢٣	-	٨٤,٩٨٤	-	١٠,٦٢٣	-	-	-
١,٧٦٩	-	-	-	-	-	-	-
٦٧,٨٠١	-	٢٣٧,٦٣٤	-	٢٩,٧٠٥	-	-	-

### ٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

لدى البنك نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان مبني على أساس مقياس من ١٠ نقاط يتم من خلاله تصنيف الدرجات من ٨ إلى ١٠ كتعرضات متعثرة في حين يتم تصنيف الدرجتين ٩ و ١٠ كإستثمارات منخفضة القيمة. يتم تحديد درجة مخاطر الائتمان لكل طرف بناءً على عدة عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك القوة المالية، والسجل السابق وتوافر الضمانات. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية.

بالنسبة للتعرضات القائمة أو المحتملة لمخاطر لدى بنوك ومؤسسات مالية، قام البنك بوضع تصنيفات داخلية تتضمن ست مستويات من المستوى (أ) إلى المستوى (و)، بشكل تنازلي من حيث الجدارة الائتمانية. هذه التصنيفات مُستمدّة في الأساس من التصنيفات الائتمانية الخارجية التي توفرها وكالات التصنيف الائتماني كوكالة موديز، وستاندرد أند بورز، وكابيتال إنتيليجنس، وفيتش. يقوم البنك باستخدام ستاندرد أند بورز أو موديز متى ما توفرت. في حالة وجود فروقات في التصنيف من هذه الوكالات، يتم استخدام التصنيف الأكثر تحفظاً. تم مطابقة تصنيفات هذه الوكالات مع التصنيفات الداخلية بالبنك كما يلي:

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

التصنيف الداخلي						وكالات التصنيف الخارجية
و	هـ	د	ج	ب	أ	
	< ب -	< ب =	< ب ب =	< أ =	< أ =	ستاندرد أند بورز
	ج و د	< ب = ٢	< ب أ = ٣	< أ = ٢	< أ = ٣	موديز
غير مصنفة	ج و د	< ب =	< ب ب =	< أ =	< أ =	كابيتال إيتيلجنس
	> ب -	< ب =	< ب ب =	< أ =	< أ =	فيتش

يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، وذلك للحصول على تفاصيل تصنيف التعرضات التي يواجهها البنك.

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند استحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند استحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ. يتم تصنيف الحسابات المتأخرة ٣٠ يوماً أو أكثر كـ «حسابات تحت المراقبة» / درجة ٧ ويتم إتخاذ إجراءات واضحة ومحددة متتابعة ومراقبة هذه الحسابات.

ولكن، إذا ظل الحساب متأخراً لفترة ٩٠ يوماً متواصلة فعند ذلك يتم إعتبره كحساب متعثر ويتم تصنيفه على الدرجة ٨. يقوم البنك بمراجعة شاملة لجميع هذه الحسابات بصورة ربع سنوية ومتى دعت الحاجة لإحتساب أي مخصصات، يتم تصنيف هذه التعرضات كحسابات منخفضة القيمة ضمن درجة مخاطر ٩ إلى ١٠. يتم احتساب المخصصات من خلال بيان الدخل متى دعت الحاجة. يتم احتساب هذه المخصصات بناءً على توقعات بإنخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجودات أو الضمانات حيث يتم تقدير هذه التدفقات على أساس متحفظ.

في نهاية كل سنة، يقوم البنك بمراجعة جميع الموجودات المالية المصنفة كإستثمارات في الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الملكية للحصول على أي دليل موضوعي بإنخفاض قيمة هذه الموجودات. في حالة وجود أي دليل، يتم إعادة تقييم الأصل إما بتكلفة الإستحواذ أو بالمبلغ المتوقع إسترداده، أيهما أقل، ويتم احتساب مخصص للفرق في القيمة من خلال بيان الدخل.

معرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢ (ل) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

خلال سنة ٢٠١٥، قام البنك بعملية تقييم تفصيلية لمحفظة إئتمانه حيث قام بإحتساب مخصصات معينة للإنخفاض في القيمة حيثما دعت الحاجة. إضافة لذلك، فقد حافظ البنك على مخصصات جماعية بنسبة معينة من الموجودات الغير متعثرة وفق درجات التعرض للمخاطر التي تم تصميمها داخلياً والتي تم تحديدها لأطراف التعامل. ولذلك بلغ إجمالي المخصصات نسبة ١٪ تقريباً من محفظة موجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير، وأقساط الإيجارات المستحقة والصكوك. هذه الممارسات تتسجم مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات في مملكة البحرين.

لمراجعة التغير في مخصصات موجودات التمويل والإستثمار في أوراق مالية، يرجى الإطلاع على الإيضاحين رقم ٥ و ٦ و ٨ على التوالي، حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

### ٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

#### ٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل)

الإجمالي	آسيا	أوروبا	دول مجلس التعاون	
				<b>منخفضة القيمة:</b>
٢,٧٩٩	-	-	٢,٧٩٩	٣ أشهر إلى سنة
٢,٣٤١	-	-	٢,٣٤١	سنة إلى ٣ سنوات
١٠,٠٦٤	-	-	١٠,٠٦٤	أكثر من ٣ سنوات
<b>١٥,٢٠٤</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>١٥,٢٠٤</b>	
				<b>يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة</b>
١٠,١٩٢	-	-	١٠,١٩٢	في ١ يناير ٢٠١٥
٢,٢٣٢	-	-	٢,٢٣٢	مخصص خلال السنة
(١,١٨٢)	-	-	(١,١٨٢)	إستردادات خلال السنة
(٩٣٣)	-	-	(٩٣٣)	شطب خلال السنة
١٠,٣٠٩	-	-	١٠,٣٠٩	
<b>٤,٨٩٥</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٤,٨٩٥</b>	<b>القيمة الدفترية</b>
				<b>متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة</b>
				<b>المتأخرات دون المستوى:</b>
٣٥,٦٠٨	-	٧٠٧	٣٤,٩٠١	إلى ٣ أشهر
٢٥,١١٠	-	-	٢٥,١١٠	٣ أشهر إلى سنة
٤٠	-	-	٤٠	أكثر من سنة
<b>٦٠,٧٥٨</b>	<b>-</b>	<b>٧٠٧</b>	<b>٦٠,٠٥١</b>	
<b>٤,١٨٢</b>	<b>٧٢</b>	<b>١٣٧</b>	<b>٣,٩٧٣</b>	<b>مخصصات إنخفاض جماعية*</b>

\* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم احتساب مخصصات محددة لها.

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

١-٦-٤ التوزيع الجغرافي في القطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة

والحسابات المتأخرة (تسهيلات التمويل) (يتبع)

الإجمالي	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	منخفضة القيمة:
٢,٧٩٩	٦٥٩	٢,١٤٠	-	٣ أشهر إلى سنة
٢,٣٤١	١,٦٢٨	٧٠٣	-	سنة إلى ٣ سنوات
١٠,٠٦٤	٤,١٥٦	٥,٩٠٨	-	أكثر من ٣ سنوات
<b>١٥,٢٠٤</b>	<b>٦,٤٥٣</b>	<b>٨,٧٥١</b>		
<b>يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة</b>				
١٠,١٩٢	٥,٢٢١	٣,٧٩٦	١,١٧٥	في ١ يناير ٢٠١٥
٢,٢٣٢	٧١٣	١,٥١٩	-	مخصص خلال السنة
(١,١٨٢)	(٢٠٧)	(٢٠٨)	(٧٦٧)	إستردادات خلال السنة
(٩٣٣)	(٥٢٥)	-	(٤٠٨)	شطب خلال السنة
١٠,٣٠٩	٥,٢٠٢	٥,١٠٧	-	
<b>٤,٨٩٥</b>	<b>١,٢٥١</b>	<b>٣,٦٤٤</b>	<b>-</b>	
<b>القيمة الدفترية</b>				
<b>متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتأخرات دون المستوى:</b>				
٣٥,٦٠٨	٢٠,٧٥٤	١٤,٨٥٤	-	إلى ٣ أشهر
٢٥,١١٠	٨,٣٨١	٨,٢١٤	٨,٥١٥	٣ أشهر إلى سنة
٤٠	٤٠	-	-	أكثر من سنة
<b>٦٠,٧٥٨</b>	<b>٢٩,١٧٥</b>	<b>٢٣,٠٦٨</b>	<b>٨,٥١٥</b>	
<b>٤,١٨٢</b>	<b>٢,١٥٩</b>	<b>١,٧٢٩</b>	<b>٢٩٤</b>	<b>مخصصات إنخفاض جماعية *</b>

\* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم إحتساب مخصصات محددة لها.

٧-٤ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٨-٤ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات مباشرة لرفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ إرتبط البنك بسبعة وعشرين دعوى قضائية لإسترداد مستحقات من عملائه بلغ مجموعها ١,٤٥٢,٢٠٠ دينار بحريني. إضافة لذلك، قام سبعة من العملاء برفع قضايا ضد البنك تتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الزبائن بلغ مجموعهما ١,١٢٨,٩٠٠ دينار بحريني.

لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء احتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم إحتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تم تحويل مبلغ ٦١ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم



## إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

### ٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان (يتبع)

وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥:

نوع الضمان	مرايحة	مشاركة	مضاربة وكالة	إستصناع وإجارة	قيمة الضمان <sup>١</sup>	إجمالي التعرض <sup>٢</sup>	نسبة التغطية <sup>٣</sup>	النسبة من إجمالي
							%	%
عقارات	١٧٧,٠٧٢	٤٦,٤١٠	٦,١٢٥	٢,٨٤٤	١٣٦,٧٨١	٢٢٢,٨٥٨	١٦٦%	٨٥%
أوراق مالية مدرجة	٥٤٢	-	-	-	-	٢٩٨	١٨٢%	٠%
أوراق مالية غير مدرجة	-	-	-	-	-	-	-	٠%
ضمانات بنكية	١٥,٩٥٤	-	-	-	-	٤,٤١٢	٣٦٢%	٤%
ضمانات نقدية	٢٦,٤٢١	-	٦١٦	٣٦	-	٤٩,٢٩٨	٥٥%	٦%
أخرى	-	-	-	-	-	١٠٦,٤٦٩	-	٠%
غير مضمونة	٢٢,٦٠٦	-	-	-	-	٢٥,٣٦٧	٨٩%	٥%
<b>الإجمالي</b>	<b>٢٤٢,٦٠٥</b>	<b>٤٦,٤١٠</b>	<b>٦,٧٤١</b>	<b>٢,٨٤٤</b>	<b>١٣٦,٨١٧</b>	<b>٤٠٨,٧٠٢</b>	<b>١٠٧%</b>	<b>١٠٠%</b>

١ تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك شاملة الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.  
٢ تشمل هذه المبالغ على إجمالي مخصصات جماعية للإنخفاض في القيمة تبلغ ١٨٢,٤ ألف دينار بحريني ومخصصات محددة للإنخفاض في القيمة تبلغ ١٠,٣٠٩ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بغير تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالأليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على عملية التقييم بإستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لا تعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صفراً لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لا يقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة في الميزانية العمومية. لم يتم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٧-٤ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

### ٤-١١ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

عقد التمويل		التعرض		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		متطلبات رأس المال (١٢.٥%)	
ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
٦٤,٢٢٢	٢٠٥,٧٧٨	٧٠,٦٦٢	٥٦,٤٢٠	٨,٨٢٣	٧,٠٥٤	٨,٨٢٣	٧,٠٥٤
٦٩,١٠٠	-	٤٠٤	-	٥١	-	٥١	-
٢٢,١٧١	-	٢٢,١٧١	-	٢,٧٧١	-	٢,٧٧١	-
١,١٨٨	-	١,١٨٨	-	١٤٩	-	١٤٩	-
٣,٠٠٠	٢٨,٧١٦	٣,٠٠٠	٨,٦١٥	٣٧٥	١,٠٧٧	٣٧٥	١,٠٧٧
-	٣٥	-	١١	-	١	-	١
<b>١٥٩,٦٨٢</b>	<b>٢٣٤,٥٢٩</b>	<b>٩٧,٤٢٥</b>	<b>٦٥,٠٥٦</b>	<b>١٢,١٧٩</b>	<b>٨,١٣٢</b>	<b>١٢,١٧٩</b>	<b>٨,١٣٢</b>

## ٥ مخاطر السوق

### ١-٥ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تؤثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواء في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح والتي تظهر بسبب عدم تطابق بنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

خلال سنة ٢٠١٢، بدأ البنك بالمتاجرة في الصكوك على أسس إنتقائية. وتقتصر المتاجرة حالياً على صكوك تُصدرها جهات سيادية وشبه سيادية أو صكوك تُصدرها جهات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مع اشتراط حصولها على درجات تقييم استثمار من وكالة موديز أو ستاندرد أند بورز. بلغ حجم محفظة المتاجرة مع نهاية السنة لاشئ.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. إن حجم المحفظة والأهم من ذلك عدد الأدوات يعتبر صغيراً جداً بحيث لا يمكن الإعتماد على أي نماذج إحصائية.

قام البنك بصياغة سياسة شاملة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتهدف أساساً إلى المتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك وغيرها من المنتجات المنظمة ذات الإيرادات الثابتة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من مهام أعمال الخزينة. تتضمن السياسة إرشادات واضحة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك، والحدود، والأسواق المستهدفة، والقطاعات، والدول، والمدة، ومعايير إيقاف الخسارة والإجراءات والتقارير. تتم مراقبة المحفظة على أساس سعر السوق وتسلم التقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

قام مجلس الإدارة كذلك في ٢٠١٤ بالموافقة على سياسة شاملة للإستثمارات في الملكية المدرجة من خلال صناديق تديرها أطراف أخرى أو محفظة إختيارية بهدف زيادة العائد بأقصى ما يمكن ضمن معايير وحدود معينة. يتم التحكم بهذه الإستثمارات تبعاً لنطاق مخاطر البنك، المناطق، العوائد المقبولة، الأسواق المستهدفة، القطاعات، حدود ومعايير إيقاف الخسارة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تسجل الصكوك بالقيمة العادلة لأغراض التقارير المالية والمتاجرة على أساس أسعار السوق وكذلك للإستثمارات في محافظ الملكية المدرجة من خلال الصناديق المدارة أو المحافظ الإختيارية.

لإحسب تكلفة رأس المال لمخاطر السوق لغرض التقارير الرقابية، تشكل هذه الصكوك جزءاً من دفاتر المتاجرة وتخضع لمخاطر سوق محددة (بناءً على التصنيف الخارجي) ومخاطر السوق العامة (بناءً على الإستحقاق المتبقي).

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

### ٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٢١ ديسمبر	
-	-	-	مخاطر مركز الملكية
١١	٢٥٣	-	مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك *
١,١٠٩	١,٢٩١	١,٢٦١	مخاطر أسعار العملات
-	-	-	مخاطر السلع
١,١٢٠	١,٥٤٤	١,٢٦١	الإجمالي (أ)
١٤,٠٠٠	١٩,٣٠٠	١٥,٧٦٣	الأصول موزونة المخاطر (أ X ١٢,٥)
١,٧٥٠	٢,٤١٣	١,٩٧٠	متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)

\* تمثل نسبة ٢٠٪ من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

## ٦ مخاطر التشغيل

### ١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر لالتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأسلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفضل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

## إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

### ١-٦ إدارة مخاطر التشغيل (يتبع)

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة جميع عمليات التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا وللمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة اكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

### ٢-٦ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المعلقة باستثناء ما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

### ٣-٦ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافيقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

### ٤-٦ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	١٩,٧٩٠
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $12.5 X \times 10\%$	٣٧,١٠٦
متطلبات رأس المال = $12.5 X \%$	٤,٦٣٨

## ٧ مخاطر أخرى

### ١-٧ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سَلْم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالودائع لدى البنوك، وصكوك مصرف البحرين المركزي وصكوك المتاجرة وذلك لضمان توفر السيولة لدفع ودائع المضاربات المستحقة والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

بالنسبة المئوية (%)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
ودائع لدى مؤسسات مالية إلى ودائع من مؤسسات مالية	١٨٩,٤٣	٩٥,٧	٢٢٢,٣٩	١٧٦,٨٧	١١٥,٦٠
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٢٧,٠٦	١٩,٨١	٢٧,٨٠	٢٥,٢٣	٢٢,٧٥
الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٤٣,٦٥	٣٣,٣٣	٣٨,٤٦	٣٤,٦٩	٣٠,٦٥
صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	٢٧,٢٧	٩,٢٥	٢٧,٥	٢٣,٠٢	٢٠,٩٦

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادية للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح وكذلك من خلال إيجاد حدود ممتق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الالتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ١٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد وتشتمل أيضاً على إرتفاع أو إنخفاض بمعدل ٥٠ نقطة أساسية لجميع منحنيات العوائد. تم تحليل حساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق ضمن الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية الموحدة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المرتبط بعمود تحتوي على نسب أرباح السوق، والصراف الأجنبي، وملكية الأسهم والإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يدخل البنك في معاملات ذات مخاطر صرف أجنبي وذات مخاطر نسب أرباح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول ودائع لدى البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لم تكن لدى البنك أي مراكز مفتوحة في أدوات خاصة بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي.

٤-٧ مخاطر التمرکز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. وإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لم يتم تجاوز أي من الحدود التي أقرها مجلس الإدارة. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-١ و ٤-٣-٢ أعلاه.

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواء أ كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيأثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتناء ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

### إفصاحات عن المنتجات

#### ١-٨ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الاتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان [www.khcbonline.com](http://www.khcbonline.com) أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

#### ٢-٨ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهاء محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى احتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف عن التعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكاوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكاوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

#### ٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللمنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى وللفترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و ٢٤ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

خلال سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إداري جديد تحت إسم «حساب الوافر» والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبات شهرية، وربع سنوية، إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلقة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدرراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددتين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب ومساهماته في إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب والإحتياطيات. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي تم صرفها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم إحتساب حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاة للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)  
٢-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
٩,٠٢٢	٩,٩٢٣	١٣,٣١٥	١٢,٨٤٣	١٦,٩٣٣	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
٦,٦٢٩	٦,٢٩٧	٨,٧١٩	٨,٨٤١	٧,٣٨٢	أرباح موزعة
٢,٣٩٣	٣,٦٢٦	٤,٥٩٦	٤,٠٠٢	٩,٥٥١	رسوم المضارب*
<b>كما في ٣١ ديسمبر</b>					
١٨٣,٩١٥	١٩٣,٢٤٥	٢٦٠,٦٠٩	٣٣٦,٠١٠	٣٧٨,٥٩٦	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار <sup>١</sup>
-	-	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
-	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

<sup>١</sup> تمثل متوسط أرصدة الحسابات.

\* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

(بآلاف الدنانير البحرينية)

نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (%)

أرباح موزعة بالدنانير البحرينية

الفترة الزمنية للمضاربة

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
٢٧,٥	٢٥,٩	١٧,١	١٤,٧	١٣,٧	١,٨٢٤	١,٦٢٩	١,٤٨٨	١,٣٠٤	١,٠٠٩	شهر واحد <sup>١</sup>
٢٢,٥	١٠,٤	٧,٨	٤,٣	٤,٧	١,٤٨٩	٦٥٥	٦٨٠	٣٨٠	٣٥٠	٢ شهور
١١,٥	٧,٥	١٢,٦	١٦,٥	١٨,٠	٧٦٤	٤٧٤	١,١٠٠	١,٤٥٥	١,٣٣٠	٦ شهور
٣٠,٤	٤٧,٦	٤١,٤	٤٧,٣	٤٩,٧	٢,٠١٤	٢,٩٩٨	٣,٦٠٦	٤,١٧٩	٣,٦٦٧	١٢ شهراً
-	-	-	-	-	-	-	-	١	٢	١٨ شهراً
-	٠,٥	٢,٦	٠,٨	٠,١	-	٣٠	٢٢٨	٧٥	٥	٢٤ شهراً
١٠,٧	٨,١	١٨,٥	١٦,٤	١٣,٨	٧٠٧	٥١١	١,٦١٧	١,٤٤٧	١,٠١٩	مضاربة الشخصيات الهامة
(٢,٦)	-	-	-	-	(١٦٩)	-	-	-	-	مصرفات إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمار
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦,٦٢٩	٦,٢٩٧	٨,٧١٩	٨,٨٤١	٧,٣٨٢	<b>الإجمالي</b>

<sup>١</sup> شاملة حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠١٥	١,٩٥	-	-	٢,٥٧	١,٩٩
٢٠١٤	٣,٨٢	-	-	١,١٩	٢,٦٣
٢٠١٣	٥,١١	-	-	١,٧٦	٣,٣٥
٢٠١٢	٥,١٣	-	-	١,٨٨	٣,٢٦
٢٠١١	٤,٩٩	-	-	١,٢٢	٣,٦٩

## إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

### إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

#### بالنسبة المئوية (%)

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
٢,٥١	٢,٢٥	١,١٢	١,١٥	٠,٧٨	مضاربة شهرية <sup>١</sup>
٤,٢٥	٣,٠٨	٢,٩٨	٢,١٩	١,٧٥	مضاربة ٣ شهور
٤,٥٢	٣,٥٥	٣,٦٤	٣,٠٨	٢,٦٩	مضاربة ٦ شهور
٥,٠١	٤,٤٦	٤,٢٧	٣,٢٩	٢,٧٥	مضاربة ١٢ شهر
-	-	-	٣,٣٠	٢,٨٠	مضاربة ١٨ شهر
-	٥,٠٧	٥,٠٧	٤,٩٢	٢,٩١	مضاربة ٢٤ شهر
٣,٦٧	٢,٧٩	٤,٠٩	٣,٤٩	٢,٠٠	مضاربة الشخصيات الهامة

<sup>١</sup> شاملة حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

#### حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الأصول

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الأصول التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الأصول للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

نوع الأصل	الرصيد الإفتتاحي	الحركة	الرصيد الختامي	النسبة إلى إجمالي الأصول (%)
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٩,٦٧٤	(٤١٨)	٢٩,٢٥٦	٧٠,٩%
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	(٣٢,٠٥٣)	٤٣,٩٥٣	١٠٠%
موجودات التمويل <sup>١</sup>	١٩٧,٢٧٦	٣٧,٢٥٣	٢٣٤,٥٢٩	٧٣,٦%
إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	٣٥,٩٧٨	٢٧,٥٥٥	٦٣,٥٣٣	١٠٠%
<b>الإجمالي</b>	<b>٣٣٨,٩٣٤</b>	<b>٣٢,٣٣٧</b>	<b>٣٧١,٢٧١</b>	

<sup>١</sup> شاملة عقود المراجعة، والوكالة، والإستصناع.

#### ٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكله حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠١٤.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

يدرك البنك مسؤولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسؤوليات. تشمل سياسة البنك الخاصة بمسؤولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

- أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
  - إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
  - ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
  - توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات وإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
  - إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
  - توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
  - ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.
- يتم القيام بالمسؤوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.
- يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
					٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
سفانا (ريا ١)	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا ١ بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً، وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١,٢٢٠ ألف دينار بحريني الأمر الذي أدى إلى تخارج نحو ٣٩ مستثمراً تخارجاً كلياً من ريا ١. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨,٣٤ مليون دينار بحريني.	٢٠٠٧	٦١,٧٨%	دفعة واحدة عند إستحقاقه الزمنية للمنتج	-	-	-	-	-
جنابن (ريا ٤)	حساب إستثمار مقيد تم تصميمه للإستثمار في نمو أصول عقارية مدرة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حتى تاريخ هذا التقرير، قام ريا ٤ بتوزيع أرباح وعمليات إسترداد للمستثمرين بلغت تقريباً ٢٩,٨% من رأس المال الأولي للمستثمرين. هذه الأموال الموزعة كانت في هيئة عائدات بلغت تقريباً ٢,٢% بالإضافة إلى إستردادات بلغت ٨,٧٤% من رأس المال.	٢٠٠٧	٤٤,٣٢%	ربع سنوي	-	-	-	-	-

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

اسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)				
					٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
البوابة الشمالية (ريا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦,٠٪ من شركة شادن العقارية الاستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالبحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإستردادي لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠,٠٠٠ أو أقل فإنه سيتم التخارج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفصلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥,٦٢٪ كتسوية جزئية لباقي المستثمرين.	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪ على المدة الزمنية واحدة عند للمنتج إستحقاقه	دفعه	-	-	-	-	-
لوكاتا (ريا ٦)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥٪ من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد ابتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها. خلال السنة، تم إعادة شراء ٤٧٩ سهم من المستثمرين.	٢٠٠٩	١١٠,٥٤٪ على المدة الزمنية للمنتج إستحقاقه	دفعه	-	-	-	-	-

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

١-٩ هيكل نظام الحوكمة

يخضع البنك لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ («قانون الشركات»)، وقانون حوكمة الشركات لمملكة البحرين («قانون الحوكمة»)، والمجلدان رقم ٢ و ٦ من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، «الأنظمة»).

ويطبق البنك بنود قانون الحوكمة الذي تم إصداره في يناير ٢٠١١. كما حرص البنك على أن تكون سياسته المتعلقة بحوكمة الشركات متطابقة مع الفصل الخاص بالرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

يعترف البنك بمسؤوليته تجاه مساهميه والتزامه بتبني أعلى المعايير في حوكمة الشركات. حيث يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعزز القيمة لمساهميه ويوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك ويشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسؤولياته التنظيمية والأخلاقية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)  
٩-١ هيكل نظام الحوكمة (يتبع)

٩-٢ ميثاق قواعد السلوك

يعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تضارب المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. لقد أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل اجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر اجتماع لمجلس الإدارة. ويتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من التعاملات التي تتعلق بهذه المؤسسات.

٩-٣ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص البنك كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم تناوله من خلال تعزيز إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. تم تطوير كتيب حوكمة الشركات ليتضمن إدارة ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى تقديم أعلى معايير الحوكمة لمصلحة مساهميه.

٩-٤ مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ من تسعة أعضاء تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في مارس ٢٠١٤ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء متطلب واحد تم الإشارة إليه في البند ٩، ١٥ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس بصورة دورية لأي مرشح جديد. يقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق قانون الشركات التجارية. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في حال، من بين أمور أخرى، إرتكب جنائية أو خان الثقة أو أشهر إفلاسه.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسؤوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسؤوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتداد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالتقييم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إن العمليات مع أطراف ذات علاقة والتي يقوم بها أعضاء في مجلس الإدارة ويجب على الأقل الموافقة عليها من قبل لجنة الإستثمار والإئتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك (١٠٪ من رأس مال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك والتزام المجموعة بالعمل حسب أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشؤون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. يتكون المجلس من أربعة أعضاء مستقلين من أصل تسعة أعضاء. إن هذا التكوين جاء لضمان الإلتزام مع قانون الحوكمة والذي يشترط أن يكون على الأقل ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك مستقلين وغير تنفيذيين.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل ورسمي ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الاجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقعه الأخرى، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الاجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني.

يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ٩-١-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠١٥ بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي.

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

**د. أحمد خليل المطوع**

رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في القطاع الإقتصادي والمالي.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي إف إتش المالية
- ش.م.ب. رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية
- ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة كلية دبي الجامعية - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة دنيا للتمويل - الإمارات العربية المتحدة.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة جورج تاون - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

**عبد الرحمن محمد جمشير**

نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١
- (مستقل وغير تنفيذي).
- عضو مجلس الشورى.
- تمتد خبرته لأكثر من ٤٤ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- رئيس مجلس إدارة شركة دلمون للدواجن.
- رئيس مجلس إدارة شركة فورشونا ذ.م.م.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة لونا العقارية ش.م.ب. (مقفلة).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للإسمنت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إستيراد الإستثمارية.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة بانز.
- عضو مجلس إدارة شركة الديه للتطوير العقاري ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة شركة سند الإستثمارية ش.م.ب. (مقفلة).
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية من الجامعة الأمريكية في بيروت - لبنان.

**عبد الله عبد الكريم شويطر**

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٨
- (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٧ سنة في القطاع المصرفي.
- نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية لقطاع
- الجملة بمصرف الإمارات الإسلامي - دبي.
- عضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة المحراب العقارية - الكويت.
- المؤهلات:
- حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

**بشار محمد المطوع**

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٤
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في القطاع المالي والإستثماري.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي إف إتش المالية
- ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية
- ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للسياحة.
- عضو مجلس إدارة نسيج ش.م.ب. (مقفلة).
- عضو مجلس إدارة جامعة أما.
- عضو مجلس إدارة شركة إنتاج الأفلام البحرينية
- ش.م.ب. مقفلة.
- عضو مجلس إدارة شركة سند الإستثمارية ش.م.ب. (مقفلة).
- عضو مجلس إدارة شركة نون الإستثمارية ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة مركز فيدياراتام أويروفديك
- الصحي.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية والإقتصاد
- من كلية بابسون.
- حاصل على شهادة البكالوريا الدولية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

**هشام أحمد الرئيس**

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنوات في القطاع المالي والمصرفي.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.
- عضو مجلس الإدارة المنتدب جي إف إتش كاييتال المحدودة.
- عضو مجلس إدارة شركة مرفأ تونس - تونس.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للصناديق الإستثمارية (مقفلة) - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج القابضة ش.م.ك.م. - الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة مرفأ البحرين المالي العقارية ش.ش.و. - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة بوابة المغرب - جزر كايمان/مراكش.
- رئيس مجلس إدارة بلكسكو - البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصقر للإسمنت.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية/الإلكترونية من جامعة البحرين - البحرين.

**محمد براك المطيري**

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أغسطس ٢٠١٠ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في القطاع الحكومي والتجاري.
- تم ترشيحه من قبل شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك. - الكويت.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة - الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتطوير العقاري - المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سان دييغو - الولايات المتحدة الأمريكية.

**خالد راشد آل ثاني**

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٩ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- نائب الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر - دبي.
- عضو مجلس إدارة أوقاف نور، دبي.
- رئيس قسم المالية في دائرة الأراضي بدبي من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٤ - دبي.
- عضو للجنة المنظمة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠٤ - دبي.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

**مصيح سيف المطيري**

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٩ سنة في القطاع المالي والإستثماري.
- تم ترشيحه من قبل مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.
- مدير حسابات في الحرس السلطاني العماني.
- مدير بالوكالة لصندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكشاير وهامبرسايد - المملكة المتحدة.
- حاصل على مؤهل دراسات عليا في المحاسبة من جامعة ساوثبانك في لندن - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة ساوثويست في لندن - المملكة المتحدة.
- حاصل على الدبلوما الوطنية في المال والأعمال من كلية برادفورد والكيلبي المجتمعية - المملكة المتحدة.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

**طارق قاسم فخرو**

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (غير مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في قطاع الأعمال، والتجارة، والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  - نائب الرئيس التنفيذي لشركة محمد فخرو وإخوانه - البحرين.
  - المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات - البحرين.
  - المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات - المملكة العربية السعودية.
  - عضو مجلس إدارة شركة قاسم محمد فخرو ذ.م.م.
  - عضو مجلس إدارة وكالات فخرو للتجارة العالمية - المملكة العربية السعودية.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة سينترال فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية.
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
  - حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة البحرين.

\* تم اعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي.

**٩-٥ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك**

يملك أعضاء مجلس الإدارة في البنك وبشكل جماعي عدد ٧,٣٧١,٨٠٦ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٢٤٩,٥٠٨,٨٠٨ سهم)، الفرق الظاهر نتيجة لإجراءات تخفيض رأس المال التي أقرتها الجمعية العامة غير العادية في شهر مارس ٢٠١٥.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
د. أحمد خليل المطوع	-	-	-	-
عبد الرحمن محمد جمشير	-	-	-	-
عبدالله عبدالكريم شويطر	١,١٥٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٧٢٧	(١٥٤,٢٧٣)	٠,١٠%
بشار محمد المطوع	-	-	-	-
هشام أحمد الرئيس	-	-	-	-
خالد راشد آل ثاني	١٠٠,٠٠٠	٨٦,٦٤٤	(١٣,٣٥٦)	٠,٠١%
محمد براك المطير	٧,١٠٣,٢٤٩	٦,١٥٤,٤٧٠	(٩٤٨,٧٧٩)	٠,٦٢%
مصباح سيف المطيري	-	-	-	-
طارق قاسم فخرو	١٥٠,٠٠٠	١٢٩,٩٦٥	(٢٠,٠٣٥)	٠,٠١%
<b>الإجمالي</b>	<b>٨,٥٠٨,٢٤٩</b>	<b>٧,٣٧١,٨٠٦</b>	<b>(١,١٣٦,٤٤٣)</b>	<b>٠,٧٤%</b>

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

#### ٦-٩ توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يشير سجل مساهمي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ إلى وجود ٥٤٣ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار سهم) بقيمة إسمية تبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. فيما يلي توزيع ملكية أسهم البنك حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	عدد المساهمين	نسبة الملكية (%)
بحريني	٦٢٨,٠٣٦,٩٩٤	٤٢٥	٦٢,٨٠
غير بحريني	٣٧١,٩٦٣,٠٠٦	١١٨	٣٧,٢٠
الإجمالي	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤٣	١٠٠,٠٠%

لاتملك حكومة مملكة البحرين أيّاً من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

#### ٧-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسئوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>عبد الرحمن محمد جمشير.</li> <li>بشار محمد المطوع</li> <li>محمد براك المطير.</li> <li>خالد راشد آل ثاني.</li> <li>الشيخ / الدكتور فريد يعقوب المفتاح</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الموارد البشرية.</li> <li>التعويضات والحوافز.</li> <li>الشؤون الإدارية.</li> <li>حوكمة الشركات.</li> </ul>
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> <li>خالد راشد آل ثاني.</li> <li>عبد الرحمن محمد جمشير.</li> <li>طارق قاسم فخرو.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الرقابة الداخلية.</li> <li>الرقابة الخارجية.</li> <li>رقابة الالتزام.</li> <li>مكافحة غسيل الأموال</li> <li>إدارة المخاطر.</li> <li>وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.</li> </ul>
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> <li>د. أحمد خليل المطوع</li> <li>عبد الله عبد الكريم شويطر.</li> <li>محمد براك المطير.</li> <li>مصباح سيف المطيري.</li> <li>هشام أحمد الريس.</li> <li>خليل إسماعيل المير</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان.</li> <li>وضع الحدود.</li> <li>وضع سياسات الإستثمار.</li> <li>إدارة الموجودات والمطلوبات.</li> <li>العلاقات البنكية.</li> <li>الإشراف على الأدوات غير المضمّنة في الميزانية العمومية.</li> </ul>

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتماع مجلس الإدارة خمسة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير إما عن طريق البريد أو عن طريق الفاكس. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ٣٠ مارس ٢٠١٥.

إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ٤ مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان ٤ مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ٣ مرات.

يتسلّم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من الإدارة التنفيذية تقارير وبصورة دورية حول جوانب مختلفة من أعمال البنك كما يتسلّم تقارير من كل من قسم التدقيق الداخلي، وقسم إدارة المخاطر، وقسم الرقابة المالية، وقسم العمليات.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة

• إجتماعات مجلس الإدارة: تم عقد ٥ إجتماعات خلال السنة.

إسم العضو

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٥

نسبة الحضور في  
الإجتماعات

	٤ فبراير	٦ مايو	٢٩ يوليو	٩ سبتمبر	٤ نوفمبر	
د. أحمد خليل المطوع	✓	✓	✓	✓	✓	١٠٠%
عبدالرحمن محمد جمشير	✓	✓	✓	✓	✓	١٠٠%
بشار محمد المطوع	✓	-	✓	✓	✓	أكثر من ٧٥%
عبدالله عبدالكريم شويطر	✓	✓	✓	✓	✓	١٠٠%
محمد براك المطير	✓	✓	✓	-	✓	أكثر من ٧٥%
مصباح سيف المطيري	✓	✓	✓	✓	✓	١٠٠%
طارق قاسم فخرو	✓	✓	✓	✓	✓	١٠٠%
خالد راشد آل ثاني	✓	✓	✓	✓	✓	١٠٠%
هشام أحمد الرئيس	✓	✓	-	✓	✓	أكثر من ٧٥%

• إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان: تم عقد ٤ إجتماعات خلال السنة (على الأقل ٤ إجتماعات خلال السنة).

إسم العضو

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٥

	٤ فبراير	٦ مايو	٩ سبتمبر	٤ نوفمبر	
د. أحمد خليل المطوع	✓	✓	✓	✓	
عبدالله عبدالكريم شويطر	✓	✓	✓	✓	
محمد براك المطير	✓	✓	-	-	
مصباح سيف المطيري	✓	✓	✓	✓	
هشام أحمد الرئيس	✓	✓	✓	✓	
خليل إسماعيل المير	✓	✓	✓	✓	

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٨-٩ تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة (يتبع)

- إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة: تم عقد ٣ إجتماعات خلال السنة (على الأقل إجتماعين خلال السنة)

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٥

إسم العضو	٤ فبراير	٥ مايو	٨ سبتمبر
عبد الرحمن محمد جمشير	✓	✓	✓
بشار محمد الطوع	✓	-	✓
محمد براك المطير	✓	لا ينطبق	لا ينطبق
خالد راشد آل ثاني	✓	✓	✓
الشيخ / الدكتور فريد يعقوب المفتاح	✓	✓	✓

<sup>١</sup> إستقال السيد محمد براك المطير من اللجنة اعتباراً من ٥ فبراير ٢٠١٥.

- إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر: تم عقد أربعة إجتماعات للجنة خلال السنة (على الأقل ٤ إجتماعات خلال السنة).

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٥

إسم العضو	٣ فبراير	٥ مايو	٨ سبتمبر	٣ نوفمبر
خالد راشد آل ثاني	-	✓	✓	✓
عبد الرحمن محمد جمشير	✓	✓	✓	✓
طارق قاسم فخرو	✓	✓	-	✓

٩-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة التزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبناها البنك لضمان التزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

د. فريد يعقوب المفتاح

رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إندبرج - المملكة المتحدة.

د. فريد محمد هادي

عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- مدير برنامج البكالوريوس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إندبرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٠-٩ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسؤوليات الرئيسية
اللجنة الإدارية	إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الموارد البشرية، الشؤون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.

١١-٩ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠١٥م، إنضمام السيد توفيق البستكي، كرئيس للمخاطر. كما تم تعيين كل من السيد محمد صالح مديراً لإدارة الموارد البشرية، والسيد طلال المحروس مديراً لإدارة الإستثمار، والسيد محمد التميمي، مديراً لإدارة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال. ومن جانب آخر، إستقال كل من السيد فؤاد تقي، نائب المدير العام للعمليات المصرفية التجارية، والسيد صلاح محمد، رئيس الأعمال المصرفية للشركات من البنك.

فيما يلي بيان بأسماء والمسئوليات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

خليل إسماعيل المير

الرئيس التنفيذي  
الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٠ سنة في القطاع المصرفي وتحديدًا في مجال الأعمال المصرفية التجارية والتي اكتسبها من عمله في مصارف رائدة في مملكة البحرين.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٢.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشاريع العقارية كبيتال ش.م.ب (م).
- عضو مجلس إدارة شركة الخليجية للتطوير العقاري - المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة نسيج ش.م.ب.م.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- شارك في برنامج الخليج للإدارة التنفيذية الذي ينظمه معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بالاشتراك مع كلية دارن العليا لإدارة الأعمال بجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة.
- كما شارك في البرنامج الدولي لكبار المصرفيين الذي نظمه المركز الدولي للخدمات المالية والمصرفية بكلية مانشستر لإدارة الأعمال، المملكة المتحدة.

توفيق محمد البستكي

رئيس المخاطر  
الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٥ سنة في مجال تمويل الشركات، الخدمات المالية للأفراد، هيكله التمويلات، إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠١٥.
- المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيرفة الإسلامية من كلية البحرين الجامعية.
- حاصل على دبلوم مصرفي متقدم من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- يحضر لشهادة الماجستير في الموارد المالية من جامعة ديبول.

مهدي عبد النبي محمد

نائب المدير العام - العمليات المساندة  
الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٣٥ سنة في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٥.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة دبلوم في المحاسبة والمالية معتمد من الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراتفورد - المملكة المتحدة.

أحمد علي بوچيري

رئيس قسم التدقيق الداخلي  
الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٧ سنة في التدقيق الداخلي والخارجي وتحديدًا في القطاع المصرفي.
- إنضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٧.
- المؤهلات:

- مدقق داخلي معتمد من المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - المملكة العربية السعودية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١١ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

**ياسر إسماعيل مظفر**

الرئيس المالي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتدقيق.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
- محاسب قانوني إسلامي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في الإدارة التنفيذية من جامعة فيرجينا-الولايات المتحدة الأمريكية (مدرسة داردن للإدارة الأعمال).

**محمد عبدالله صالح**

مدير إدارة الموارد البشرية وسكرتير مجلس الإدارة

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٤ سنة في مجال الإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية الشرطة في دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية Ivey لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وتورنتو، وذلك برعاية من صندوق الوقف.

**طلال نبيل المحروس**

مدير إدارة الإستثمار

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١١ سنة في مجال الإستثمار، والصيرفة الإسلامية.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في الإدارة التنفيذية من جامعة فيرجينا-الولايات المتحدة الأمريكية (مدرسة داردن لإدارة الأعمال).

**حسام غانم سيف**

مدير إدارة الخزينة وأسواق المال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٦ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية، لندن - المملكة المتحدة.

**عبد الناصر عمر المحمود**

رئيس إدارة الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية.
- حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية.

**محمد عبدالله التميمي**

مدير إدارة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٨ سنوات في مجال الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، الرقابة المصرفية، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠١٢.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- حاصل على شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسيل الأموال من جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسيل الأموال.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

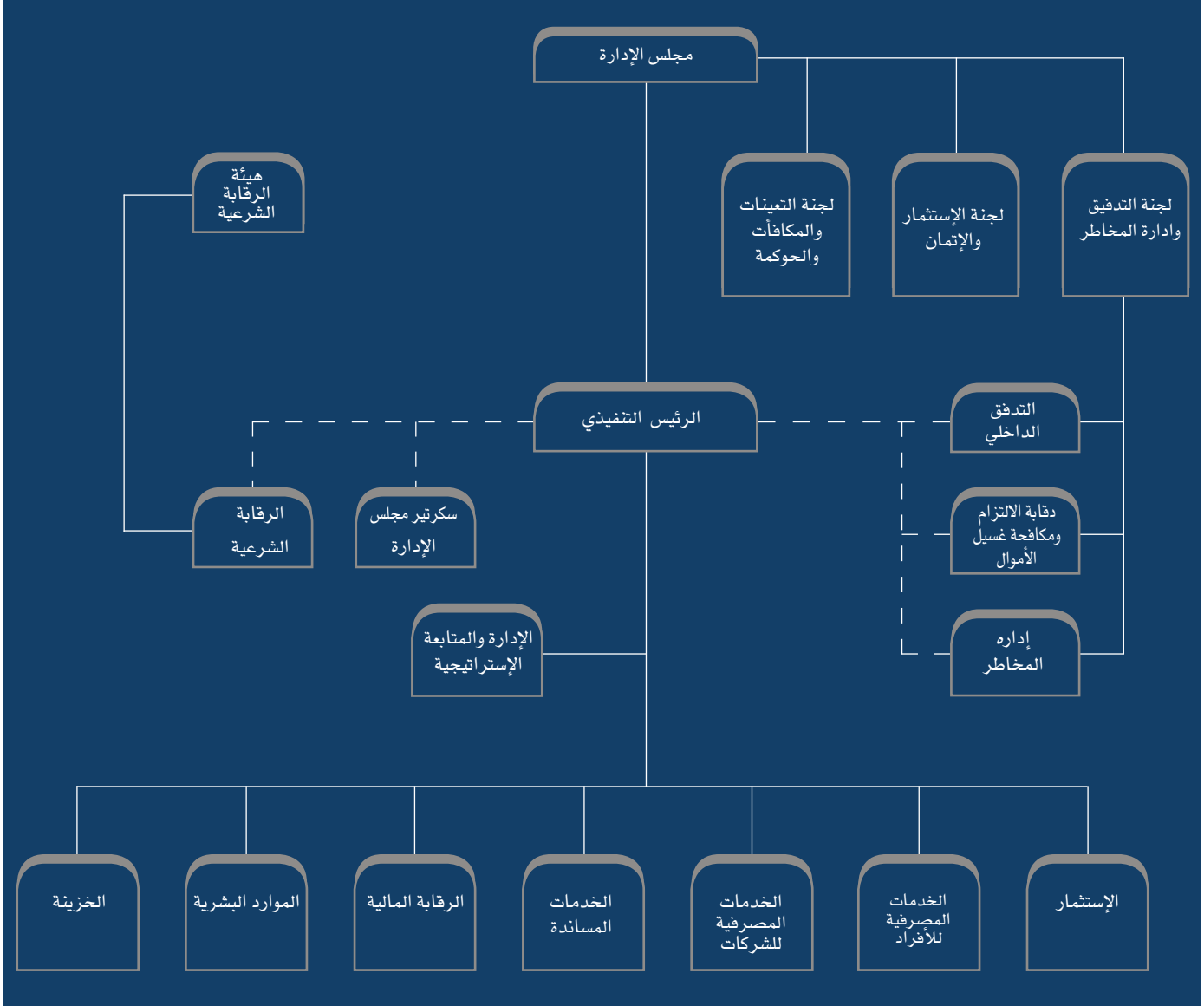
عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا
-	-	خليل إسماعيل المير
١,٤٢٠,٤٢٤	١,٦٣٩,٣٩٧	مهدي عبد النبي محمد
-	-	توفيق محمد البستكي
٤٣٤	٥٠٠	أحمد علي بوجيري
٥٨٨,٧٩٧	٦٧٩,٥٦٥	حسام غانم سيف
٤٨٧,٢٨٢	٥٢٦,٤٣٨	ياسر إسماعيل مظفر
-	-	محمد عبد الله صالح
-	-	عبد الناصر عمر المحمود
-	-	طلال نبيل المحروس
-	-	محمد عبد الله التميمي
٢,٤٩٦,٩٣٧	٢,٨٤٥,٩٠٠	<b>الإجمالي</b>

يعود سبب الفرق الظاهر في عدد الأسهم أعلاه إلى إجراءات تخفيض رأس المال التي أقرتها الجمعية العامة غير العادية في شهر مارس ٢٠١٥م، واستحقاق أسهم ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٣ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيةها الإدارية:



٩-١٤ مكافآت الإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالمصرف على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة الموازنة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في المصرف. بحيث يتم الموازنة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به.

يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بصفة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك. في حين تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

لدى البنك هيكل مكافآت قصير الأجل وطويل الأجل لإدارته التنفيذية والذي تم تطويره اعتماداً على إستطلاعات السوق الحالية ومعايير القطاع. ولبنك كذلك برنامج حوافز حيث يكافأ الموظف المؤهل بحوافز أسهم ونقدية بناء على تحقيق أهداف أداء محددة مسبقاً. لمزيد من التفاصيل الرجاء الرجوع للإيضاح رقم ٢٢ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على رسوم الجلسات والمكافآت السنوية بموافقة المساهمين في نهاية كل سنة.

٩-١٥ الرقابة الشرعية، ورقابة الالتزام، ومكافحة غسل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية

## ٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١٥-٩ الرقابة الشرعية، ورقابة الالتزام، ومكافحة غسيل الأموال (يتبع)

لضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الالتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً من مهام الالتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتماها من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة حيث يتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وبتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يلتزم البنك بما جاء أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، إلا فيما يتعلق بالمادة ٦-٤-١، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً.

## ٩-١٦ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

سوف يقوم البنك بتوفير المعلومات حول رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي لمساهميهم عند قيامهم بطلبها. سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي البنك بناءً على طلبهم الشخصي شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة البنك ومقدرته على المنافسة في السوق.

## ٩-١٧ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال سنة ٢٠١٥، لم يتم احتساب أي غرامة على البنك.

## ١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكمية الأساسية لأداء البنك:

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
٠,٤٤%	٠,٦٤%	-١٦,٠٦%	٣,٠٠%	٧,٤٨%	العائد على متوسط حقوق الملكية
٠,١٣%	٠,١٨%	-٣,٦٩%	٠,٥٣%	١,٢٧%	العائد على متوسط الموجودات
٢٠٨,٠٦%	٢٠١,٨٩%	١٤٧,٧٧%	١٩٧,٠٥%	٢٢٧,٥٥%	العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات
٧٢,١١%	٨٤,٥٤%	١٥٦,٥٦%	٧٥,٨٠%	٥٠,٧٥%	نسبة المصروفات إلى الإيرادات*

\* تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

## ١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار في وضع السياسة.

تبني البنك خلال سنة ٢٠١٤ سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي واقترح مراجعة لإطار المكافآت المتغيرة. تمت الموافقة على السياسة المراجعة وإطار ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد في مارس ٢٠١٥. تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والفترات المستقبلية.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

### ١-١١ استراتيجية المكافآت

يتبع البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي البنك على حد سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية البنك ليشترك الموظفون في صنع النجاح، ولحداثة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع البنك، والذين سيقومون بدورهم في اهتمامات المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت البنك العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛

٢. منافع؛

٣. مكافأة الأداء السنوي؛

٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١-١١ استراتيجية المكافآت (يتبع)

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعال يضمن البنك العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شؤون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالبنك بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتم لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في البنك ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر البنك.

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم الأداء الفردي بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم البنك، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. بأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء ليس بناءً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي البنك. حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية أو الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها. من مسؤولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسؤولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بعدل ومسؤولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر البنك. تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحسبان مجموع المكافآت متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثل جزءاً كبيراً من مجمع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التقييم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي تبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لا يمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتماوية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم توجيهه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
- التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

### ١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في اللجنة، وذلك على النحو الآتي:

إسم عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
عبدالرحمن محمد جمشير	مايو ٢٠١٣	٣
بشار محمد المطوع	إبريل ٢٠١٤	٢
خالد راشد آل ثاني	إبريل ٢٠١١	٣
محمد براك المطير <sup>١</sup>	إبريل ٢٠١١	١
الشيخ الدكتور/ فريد يعقوب المفتاح	فبراير ٢٠١٥	٣

<sup>١</sup> استقال السيد محمد براك المطير من اللجنة اعتباراً من ٥ فبراير ٢٠١٥.

تم دفع مجموع مكافآت أعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة على هيئة رسوم جلسات بلغت ٤,٥٢٤ دينار بحريني [٧:٢٠١٤] آلاف دينار بحريني.

### ٣-١١ المستشارون الخارجيون

قام البنك بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافقها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل البنك.

### ٤-١١ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق البنك ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

### ٥-١١ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة البنك بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ٥% من صافي ربح البنك، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

### ٦-١١ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهماتهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. تبنى البنك إطار موافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في البنك أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تتضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم البنك أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متعلقة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يبقى توقيتها واحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

## ١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

### ١١-٦ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالبنك، يجب تحقيق الحدود الموضوعه للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

#### مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالبنك دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءً على أهداف موضوعة لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبرات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

#### المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعه من خلال نظام إدارة الأداء للبنك. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبرات التحكم في المخاطر، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الإعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

## ١١-٧ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها البنك. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام البنك بإعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجتهد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسب مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواء قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى البنك مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل البنك وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل البنك بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية وعلى الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الإعتبار أداء البنك وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءً على إعتبرات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

- أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
  - ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
  - ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.
- تطلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الإعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

#### تعديلات المخاطر

لدى البنك إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها البنك لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتمقلص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل البنك يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.

## ١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

### ٧-١١ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

- احتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر البنك في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.
- تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:
- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً:

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين البنك من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغييرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لا تتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. وتشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على البنك خلال الفترة. مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل البنك أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أدائها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهرية في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبق الإسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

### ١١ - ٨ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدمة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
مكافآت أسهم مؤجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات.

يتم الإحتفاظ بالأسهم الممنوحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم البنك وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

### ١١ - ٩ المكافآت المتغيرة المؤجلة

يخضع الموظفون من رتبة مدير تنفيذي أول فما فوق لنظام المكافآت المؤجلة، وعلى النحو التالي:

#### الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ٥ اجور لموظفي الأقسام التجارية

عناصر المكافآت المؤجلة	نسبة المدفوعات	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠٪	فوراً	-	-	نعم
نقد مؤجل	١٠٪	خلال ٢ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	٥٠٪	خلال ٢ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)  
٩-١١ المكافآت المتغيرة المؤجلة (يتبع)

الموظفون الآخرون (الخاضعون لسياسة المكافآت المتغيرة)

الاسترجاع	التعديل	فترة الاحتفاظ	فترة التأجيل	نسبة المدفوعات	عناصر المكافآت المؤجلة
نعم	-	-	فوراً	%٥٠	نقد مدفوع مقدماً
نعم	نعم	٦ شهور	فوراً	%١٠	مكافآت أسهم مقدمة
نعم	نعم	٦ شهور	خلال ٢ سنوات	%٤٠	مكافآت أسهم مؤجلة

تقوم لجنة التقييمات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

١٠-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

٢٠١٤ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٥ بآلاف الدنانير البحرينية	
٢٠١	١٨٠	رسوم الجلسات
لاشيء	لاشيء	المكافآت
١٥	١٦	مدفوعات أخرى*

\* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) مكافآت الموظفين

٢٠١٥									
الإجمالي	المكافآت المتغيرة				المكافآت الثابتة		عدد الموظفين		
	مدفوعة مقدماً	مؤجلة	أخرى	نقد	أخرى	نقد			
٨٧١	-	٧٦	١٥	-	٧٣	١٥	٦٩٢	٦	الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية - الأقسام التجارية
٨٧١	-	٤٠	٣	٦	٥٥	٢٧	٧٤٠	١٢	- الإشراف والمساندة
٣٠٢	-	١٧	٣	-	٢٣	١٣	٢٤٧	٥	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية
٣,٨٠٢	-	-	-	-	٤٠٩	٢٧٨	٣,١١٦	٢٢٠	الموظفون الآخرون
٥,٨٤٧	-	١٣٣	٢١	٦	٥٦٠	٣٣٣	٤,٧٩٥	٢٤٣	الإجمالي

٢٠١٤									
الإجمالي	المكافآت المتغيرة				المكافآت الثابتة		عدد الموظفين		
	مدفوعة مقدماً	مؤجلة	أخرى	نقد	أخرى	نقد			
١,١٧٢	-	٤٤	٩	-	٤٢	٤٢٣	٦٥٤	٧	الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية - الأقسام التجارية
٩٥٥	-	٣٤	٢	٦	٤٢	٢٦٩	٦٠٢	١٢	- الإشراف والمساندة
٤٨٤	-	١١	٢	-	٣١	١٦٩	٢٧١	٦	الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية
٣,٦٣٧	-	-	-	-	٢٨٣	١,١٢٠	٢,٢٣٤	١٧٨	الموظفون الآخرون
٦,٢٤٨	-	٨٩	١٣	٦	٣٩٨	١,٩٨١	٣,٧٦١	٢٠٣	الإجمالي

## إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)  
١٠-١١ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

### (ج) المكافآت المؤجلة

٢٠١٥

الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)	
		(المبلغ)	(العدد)		
١٠٧	-	٩٤	٢,٠٨٩,٨٣٩	١٣	الرصيد الإفتتاحي
١٨٥	-	١٦٣	٢,٥٥١,٧٧٠	٢١,٥	الممنوح خلال الفترة
(٥)	-	(٥)	(١٢٣,٤٦٤)	-	المدفوع خلال الفترة
١	-	١	(٢٨,٩٠٢)	(٠,١)	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
-	-	-	-	-	التغيرات في الرصيد الإفتتاحي للمكافآت غير المستحقة
٢٨٨	-	٢٥٣	٤,٤٨٩,٢٤٣	٣٤,٤	<b>الرصيد الختامي</b>

٢٠١٤

الإجمالي (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	أسهم		نقد (المبلغ)	
		(المبلغ)	(العدد)		
-	-	-	-	-	الرصيد الإفتتاحي
١٠٧	-	٩٤	٢,٠٨٩,٨٣٩	١٣	الممنوح خلال الفترة
-	-	-	-	-	المدفوع خلال الفترة
-	-	-	-	-	تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر
-	-	-	-	-	التغيرات في الرصيد الإفتتاحي للمكافآت غير المستحقة
١٠٧	-	٩٤	٢,٠٨٩,٨٣٩	١٣	<b>الرصيد الختامي</b>

### (د) مكافآت نهاية الخدمة

قام البنك خلال السنة بدفع ٥٢ ألف دينار بحريني كمكافآت نهاية الخدمة لموظف واحد. خلال عام ٢٠١٤، قام البنك بدفع ٦٥٢ ألف دينار مكافآت نهاية الخدمة لعشرة موظفين حيث بلغ أكبر مبلغ دفع لشخص واحد ١٦١ ألف دينار في ٢٠١٤.